Distr.
GENERAL

E/CN.4/1988/8
22 January 1988
ARABIC
Original: FRENCH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الرابعة والأربعون
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

انتهاكات حقوق الانسان في الجنوب الافريقي : تقرير فريق الخبراء العامل المخصص

تقرير فريق الخبراء العامل المخصص الذي أعد عملا بقراري لجنة حقوق الانسان ١٩٨٧/٨ و ١٩٨٧/١٤ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٦٣

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة عامة	١ - ٢٦	١
الجزء الأول : جنوب افريقيا		
أولا - الحق في الحياة ، وفي السلامة الجسدية ، وفي الحماية من الاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين	٢٧ - ١٥٣	٦
ألف - الحق في الحياة	٢٧ - ٣٤	٦
باء - الاحتجاز	٣٥ - ٥٥	٨
جيم - حالات التعذيب وسوء المعاملة	٥٦ - ٦٥	١٢
دال - ظروف الاعتقال	٦٦ - ٦٧	١٥
هاء - الأطفال في الاعتقال	٦٨ - ٩١	١٥
واو - حوادث الوفاة أثناء الاحتجاز والاحتفاظ لدى الشرطة	٩٢ - ٩٨	٢٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الجزء الأول (تابع)		
زاي - الحكم بالاعدام وتنفيذ أحكام الاعدام	٩٩ - ١٠٦	٢٢
حاء - الأشكال الأخرى للقمع	١٠٧ - ١٢٥	٢٤
طاء - اقامة العدل في ظل حالة الطوارىء	١٢٦ - ١٣٣	٢٧
ياء - الدفاع القانوني	١٣٤ - ١٣٨	٢٩
كاف - الاحتجاز بموجب قانون الأمن الداخلي	١٣٩ - ١٤١	٣٠
لام - مظاهر أخرى	١٤٢ - ١٥٣	٣٢
ثانيا - الفصل العنصري ، بما فيه اقامة البانتوستانات وعمليات الترحيل القسري	١٥٤ - ٢٣٣	٣٥
ألف - سياسة الدولة	١٦٠ - ١٩٦	٣٦
١ - عموميات	١٦٠ - ١٧١	٣٦
٢ - قانون مناطق الجماعات	١٧٢ - ١٨٦	٤٠
٣ - مسألة الجنسية	١٨٧ - ١٩٦	٤٣
باء - الترحيل القسري ودمج " الأوطان "	١٩٧ - ٢٣٣	٤٦
١ - الترحيل القسري	١٩٨ - ٢١٢	٤٦
٢ - الدمج في " الأوطان "	٢١٣ - ٢١٥	٤٨
٣ - مقاومة سياسة الفصل العنصري في " الأوطان"	٢١٦ - ٢٢١	٤٩
٤ - تدابير اعادة التوطين في المناطق الحضرية	٢٢٢ - ٢٣٣	٥٠
ثالثا - الحق في التعليم وفي حرية التعبير وحرية التنقل	٢٣٤ - ٢٧٨	٥٤
ألف - الحق في التعليم	٢٣٤ - ٢٥٠	٥٤
باء - الحق في حرية التعبير	٢٥١ - ٢٧٦	٥٨
جيم - حرية التنقل	٢٧٧ - ٢٧٨	٦٤
رابعا - الحق في العمل وحالة العمال السود والحقوق النقابية	٢٧٩ - ٣٣٢	٦٥
ألف - الحق في العمل	٢٨٥ - ٢٨٧	٦٦
باء - حالة العمال السود	٢٨٨ - ٢٩٢	٦٦

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
الجزء الأول (تابع)		
جيم - الأنشطة النقابيـة	٢٩٣ - ٣١٤	٦٨
دال - الاجراءات المتخذة ضد الحركات النقابية	٣١٥ - ٣٣٢	٧٢
الجزء الثاني : ناميبيـا		
مقدمـة	٣٣٣ - ٣٣٩	٧٦
خامسا - انتهاكات حقوق الانسان التي تمس الأفراد	٣٤٠ - ٣٧٥	٧٨
ألف - عقوبة الاعدام	٣٤٤ - ٣٤٥	٧٩
بـاء - انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية	٣٤٦ - ٣٧٥	٧٩
١ - الفظائع التي ارتكبتها " الكوفويت "	٣٤٧ - ٣٥٠	٧٩
٢ - وفيات المحتجزين	٣٥١ - ٣٥٢	٨٠
٣ - حالات التعذيب وسوء المعاملة	٣٥٣ - ٣٦٨	٨١
٤ - حالات احتجاز ومحاكمات سياسية وقعت موخـرا	٣٦٩ - ٣٧٥	٨٣
سادسا - الآثار المترتبة على اضفاء الطابع العسكري على الاقليم	٣٧٦ - ٣٨٩	٨٦
سابعا - الحق في العمل	٣٩٠ - ٤٠٦	٨٨
ثامنا - المظاهر الأخرى لسياسات وممارسات الفصل العنصري التي تشكل انتهاكات لحقوق الانسان	٤٠٧ - ٤١٤	٩٢
ألف - الحق في التعليم	٤٠٧ - ٤١٢	٩٢
بـاء - الحق في الصحـة	٤١٣ - ٤١٤	٩٣
تاسعا - معلومات تتصل بالأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جريمة الفصل العنصري أو انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان	٤١٥ - ٤١٦	٩٥

مقدمة عامة

١ - أنشىء فريق الخبراء العامل المخصص الذي يتألف من ستة أعضاء يعملون بصفتهم الشخصية ، وعينتهم لجنة حقوق الانسان ، في عام ١٩٦٧ ، بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٢ (د-٢٣) .

٢ - أما ولاية الفريق التي جرى تمديدها وتعديلها بقرارات لاحقة اعتمدتها لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فقد قامت لجنة حقوق الانسان بتجديدها مؤخرا ، في القرار ١٤/١٩٨٧ ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذا القرار في مقرره ١٤٢/١٩٨٧ .

٣ - وأثناء الدورة الثالثة والأربعين للجنة حقوق الانسان ، عين السيد ايلي اليكوندا إ . متانغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) محل السيد انان أركين كاتو (غانا) الذي استقال من الفريق نظرا لتعيينه في مهام أخرى في غانا .

٤ - ولذا قررت لجنة حقوق الانسان ، لدى تجديد ولاية الفريق ، أن يتألف من الأشخاص التالية أسماؤهم الذين يعملون بصفتهم الشخصية : السيد برانيمير يانكوفتش (يوغوسلافيا) ، السيد فيليكس ارماكورا (النمسا) ، السيد أومبرتو دياز كازانوفا (شيلي) ، السيد مولكا غوفيندا ريدي (الهند) ، السيد ميكوين لوليبل بالاندا (زائير) ، والسيد ايلي اليكوندا إ . متانغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

٥ - وفي هذا الصدد ، ووفقا للاجراءات التي وضعها الفريق ، انتخب السيد بالاندا بالاجماع رئيسا للفريق في جلسته الـ ٦٨٩ المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٧ . وانتخب السيد دياز كازانوفا نائبا لرئيس الفريق ليحل محل السيد برانيمير يانكوفتش .

٦ - وقررت لجنة حقوق الانسان في قرارها ١٤/١٩٨٧ أنه ينبغي لفريق الخبراء العامل المخصص أن يواصل تحري ودراسة السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا (الفقرة ٢٦) . كما رجت اللجنة من الفريق أن يواصل ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئات التحقيق والمراقبة الأخرى ، التحقيق في حالات تعذيب المحتجزين واساءة معاملتهم ، وحالات موت المحتجزين في جنوب افريقيا (الفقرة ٢٧) . وعلاوة على ذلك ، رجت اللجنة من الفريق أن يواصل ابلاغ رئيس لجنة حقوق الانسان ، لاتخاذ أي اجراء يراه مناسبا ، بحالات انتهاك حقوق الانسان البالغة الخطورة في جنوب افريقيا والتي قد يسترعى اليه انتباهه أثناء تحقيقاته (الفقرة ٣٠) . كما رجت اللجنة من الفريق أن يقدم تقريره الى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين .

٧ - ويحرص الفريق على الاشارة الى أنه ، وفقا للممارسة المتبعة منذ انشائه ، سيقدم في هذه المرحلة تقريرا مؤقتا لن يتضمن استنتاجات أو توصيات . ومع ذلك ، يعتزم الفريق أن يسترعي الانتباه الى استنتاجاته وتوصياته في التقرير النهائي الذي سيقدمه الى اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين .

٨ - كما جددت لجنة حقوق الانسان طلبها الى حكومة جنوب افريقيا بالسماح للفريق باجراء تحقيق موقعي عن أحوال المعيشة في سجون جنوب افريقيا وناميبيا وعن معاملة السجناء على نحو من شأنه :

(أ) أن يكفل للفريق الوصول بحرية وبطريقة تتسم بالسرية الى أي سجين أو محتجز أو سجين سابق أو محتجز سابق أو أي أشخاص آخرين ؛

(ب) أن تقدم حكومة جنوب افريقيا تعهدا حازما بمنح الحصانة لأي شخص يقدم دليلا لهذا التحقيق من اتخاذ أي اجراء حكومي ضده بسبب اشتراكه في هذا التحقيق (الفقرة ٢٩) ٠

٩ - ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن الفريق استرعى انتباه حكومة جنوب افريقيا في رسالة موءرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٧ الى الطلب الذي قدمته لجنة حقوق الانسان ، وعلى نحو أكثر تحديدا ، الى الفقرة ٢٩ من القرار ٠ كما أبلغ الفريق حكومة جنوب افريقيا بالاجتماعات التي وضعت مخططات لعقدها في جنيف في الفترة من ١٠ الى ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ ضمن اطار ولايته ، ودعا الحكومة الى تقديم جميع المعلومات التي يمكن أن تساعده في انجاز مهمته ٠

١٠ - وحتى وقت اعتماد هذا التقرير ، لم يتلق الفريق ردا على طلبه التعاون من حكومة جنوب افريقيا ٠

١١ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في ناميبيا ، جددت لجنة حقوق الانسان في قرارها ٨/١٩٨٧ طلبها الى الفريق بأن يطلع رئيس لجنة حقوق الانسان على ما قد يبلغ به الفريق من الانتهاكات الخطيرة بصفة خاصة لحقوق الانسان في ناميبيا لكي يتخذ رئيس اللجنة بصددها ما قد يراه مناسبا من اجراءات (الفقرة ٢٤) ، ورجت اللجنة من الفريق أن يرفع تقريرا اليها في دورتها الرابعة والأربعين عن السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الانسان في ناميبيا والتقدم بتوصيات مناسبة (الفقرة ٢٥) ٠ كما كررت اللجنة طلبها الى جنوب افريقيا السماح للفريق باجراء استقصاء موقعي لأحوال المعيشة في السجون في ناميبيا ومعاملة السجناء (الفقرة ٢٣) ٠

١٢ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ناحيته في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ القرار ٦٣/١٩٨٧ بشأن التعدي على الحقوق النقابية في جنوب افريقيا ورجا المجلس في هذا القرار ، بعد أن درس تقرير الفريق المتضمن في المرفق بالوثيقة E/1987/63 من الفريق أن يواصل دراسة الحالة ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى لجنة حقوق الانسان والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٠

١٣ - ويجدر التذكير في هذا الصدد ، بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع في القرار ٢٧٧ (د - ١٠) الموءرخ في ١٧ شباط/فبراير ١٩٥٠ اجراءات يتعين اتباعها في تناول الاتهامات المتعلقة بانتهاك الحقوق النقابية التي توجه ضد حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والأعضاء في منظمة العمل الدولية ٠ كما وضع القرار اجراءات بشأن الادعاءات التي توجه ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في منظمة العمل الدولية ٠ ووفقا لهذه الاجراءات ، وبعد انسحاب جنوب افريقيا من منظمة العمل الدولية في عام ١٩٦٦ ، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ١٢١٦ (د - ٤٢) الموءرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٦٧ الذي أذن فيه للفريق أن يتلقى رسائل ، وأن يستمع الى شهود ، وأن ينظر في التعليقات التي يتلقاها من حكومة جنوب افريقيا لدى بحثه للادعاءات المتعلقة بالتعدي على الحقوق النقابية في جنوب افريقيا ، ورجا المجلس من الفريق أن يرفع تقريرا اليه عن استنتاجاته ويقدم توصيات بالاجراءات التي يتعين اتخاذها في حالات محددة ٠

١٤ - وعليه ، أصبحت لدى الفريق منذ عام ١٩٦٧ ولاية لبحث عدد من الادعاءات المتعلقة بالتعدي على الحقوق النقابية في جنوب افريقيا ، ورفع تقرير عن المسألة الى لجنة حقوق الانسان والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٠ ويتناول الفريق هذه القضية في الفصل الرابع من هذا التقرير ٠

١٥ - وبغية متابعة الفريق للولاية التي أناطتها به لجنة حقوق الانسان في قراريها ١٩٨٧/٨ و ١٩٨٧/١٤ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٦٣ ، اجتمع الفريق في جنيف في الفترة من ١٤ الى ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ حيث استمع الى عدد من الشهود ؛ وقد مكنه هذا من جمع معلومات عن القضايا المتعلقة بالسياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا .

١٦ - وعقد الفريق سبع جلسات أعاد فيها بحث ولايته على ضوء تجديدها ، وبت في مسألة تنظيم عمله في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . كما بحث بعض المعلومات عن تطورات الحالة في جنوب افريقيا وناميبيا .

١٧ - وقرر الفريق في جلسته ٦٩٥ ، بعد أن أبلغ بأن ٣٢ شخصا في جنوب افريقيا على وشك أن تنفذ فيهم أحكام بالاعدام ، ارسال برقية الى رئيس لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والأربعين ، تسترعي فيها انتباه اللجنة الى هذه الحالة ، وفقا للفقرة ٣٠ من قرار اللجنة ١٩٨٧/١٤ .

١٨ - وبالاضافة الى هذا الاجراء ، طلب رئيس اللجنة من مركز حقوق الانسان ارسال البرقية التالية الى فخامة السيد ب . و . بوتا رئيس جمهورية جنوب افريقيا :

" بوصفي رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجنة حقوق الانسان ، أرجو ابلاغ سلطات جنوب افريقيا الاعراب عن بالغ السخط على الحكم القضائي الذي صدر مؤخرا باعدام ٣٢ شخصا في جنوب افريقيا ، والطلب الحازم بمنع تنفيذ هذا الحكم في الأشخاص المذكورين في البرقية التي أرسلت اليّ من جانب فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الافريقي والتابع للجنة حقوق الانسان . ايفيمينوف رئيس الدورة الثالثة والأربعين للجنة حقوق الانسان " .

١٩ - وبعث الفريق ببرقية مطابقة ترجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتوسط لدى حكومة جنوب افريقيا لضمان وقف تنفيذ عقوبة الاعدام . وفيما يلي نص هذه البرقية :

" ان فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الافريقي التابع للجنة حقوق الانسان المجتمع حاليا في جنيف قد علم ببالغ القلق أن الـ ٣٢ شخصا التالية أسماؤهم حكم عليهم قضائيا بالاعدام ، وانهم ينتظرون تنفيذ الحكم حاليا في جنوب افريقيا : موجاليفا رجينالد سيفاتسا ، وأوبا موزس دينيزو ، ودوما جوشوا خومالو ، وفرنسيس دون موخيسي ، وريد مالكسبا موكوينا ، وتيريزا راماشامولا (الستة من شاربفيل) ، واليكس ماتشابا ماتسيباني ، وسولومون مانكوباني ماواشا (من تزانيين) ، واليليلي ويبوشي ، وديكسون ماديكين ، وديزموند ماجولا ، وباتريك مانجيندا (من أودتشورن) ، ودانييل ماليكي ، وجوزياه تساوان (من سيبوكنغ) ، وموزسي متياندا جانتجييس ، وملاملي ولنغتون ميليس (من ايسترن كيب) ، وبول تيغو سيتلابا ، وسيميلو لينوكس فونسي ، ومزيفوكسولو كريستوفر ماكيليني ، وندوميزو سيلو سيفينوكا ، وماسكزوانا مينزي (موءتمر شباب أدو) ، وروبرت جون ماكبريد ، وتجيلو فويو مغيديزي ، وسولومون ماناغليزو نونغواتي ، وباولوس تسييتسي تسشتانا ، وترواندبلي غوويدا ، ووانتي سالينغا ، ولوندي وانا ، وثيمبينكوزي بريسفييت ، ومزواندبلي رورو منينزي ، وموندي تريفور تينغوي ، وبيكيسيزي نجيدي .

ويتشرف فريق الخبراء العامل المخصص بأن يرجو من فخامتكم التدخل لدى حكومة جنوب افريقيا بغية منع تنفيذ أحكام الاعدام ، ومن ثم انقاذ أرواح الـ ٣٢ شخصا . مع خالص تقديري" .

٢٠ - وقد بعث الأمين العام للأمم المتحدة بالبرقية التالية الى أعضاء الفريق يبلغهم فيها بالاجراء الذي اتخذه في هذا الصدد :

" أود أن أشير الى البرقية الموءرخة في ١٤ نيسان/ابريل التي وجهتموها اليّ أنتم والأعضاء الآخرون في الفريق العامل المخصص فيما يتعلق بال ٣٢ شخصا الذين حكم عليهم قضائيا بالاعدام في جنوب افريقيا • وأود أن تعلموا أنني ناشدت حكومة جنوب افريقيا تفادي تنفيذ أحكام الاعدام ، واستخدام الرأفة " •

٢١ - ولم يرد ، في هذا الصدد ، الى الفريق أي رد على هذه المناشدات حتى وقت اعتماد هذا التقرير • ومع ذلك ، وعلى الرغم من المناشدات الداعية الى الرأفة ، وكما هو مبين في الفقرة ١٠٣ ، أعدم في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ شخصان وجه نداء باستخدام الرأفة تجاههما ، وهما : السيد موزس منياندا جانتجيسي والسيد ملاملي ولنغتون ميليس •

٢٢ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، واصل الفريق رصد حالة الأطفال في جنوب افريقيا ، وعلى نحو أكثر تحديدا توقيف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٩ عاما أثناء مظاهرات المقاطعة المدرسية • ولايزال الفريق يشعر بالقلق ، في هذا الصدد ، بشأن الظروف القائمة في أماكن الاحتجاز ، وسوء المعاملة التي أشير الى أن الأطفال عانوا منها عند توقيفهم أو أثناء احتجازهم ، بغض النظر عما اذا كانوا اشتركوا أو لم يشتركوا في حركات الاحتجاج •

٢٣ - واسترعى الفريق انتباه اللجنة ، في تقريره الأخير (E/CN.4/AC.22/1987/1 ، الفقرات ٨٠ الى ٩٤) الى الحالة التي تدعو الى الانزعاج بوجه خاص للأطفال المحتجزين في شتى سجون جنوب افريقيا • ولايزال نطاق هذه الظاهرة وعدد الأطفال الباقين رهن الاحتجاز أمرا يثير قلق الفريق • فبعد تلقي تقارير شتى متسقة مع بعضها بعضا ، وعلى الرغم من الصعوبات المتعلقة بالتحقق من الاحصاءات الخاصة بعدد الأطفال الذين لايزالون قيد الاحتجاز ، فان الفريق لا يسعه الا أن يبقى قلقا ازاء هذه الحالة ، حسبما هو مبين به بالتفصيل في الفقرات ٦٨ الى ٩١ •

٢٤ - وكما حدث في الماضي ، أجرى الفريق ، عند صياغته لتقريره الموءقت ، تحليلا للمعلومات المباشرة التي جمعها في جلساته في جنيف في الفترة من ١٠ الى ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ • واتخذت هذه المعلومات شكل الشهادات الشفوية والرسائل المكتوبة الواردة من الأفراد المعنيين أو المنظمات المعنية • وقد أعرب عدد من الشهود الذين مثلوا أمام الفريق العامل أثناء الدورة عن رغبتهم في أن تظل هويتهم طي الكتمان ، ولذا تستخدم عبارة " شهود لم يفصحوا عن هويتهم " للاشارة اليهم حيثما تكون هناك اشارة الى بياناتهم الشفوية • كما التمس الفريق وحلل بشكل منتظم وثائق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والجرائد ، والمنشورات ، والصحف اليومية الواردة من شتى البلدان ، بالاضافة الى غيرها من المنشورات التي تتناول المسائل المتصلة بولايته •

٢٥ - وقد استرشد الفريق في اعداد تقريره الموءقت بالصكوك الدولية ذات الصلة وأخذ في اعتباره القرارات المتعلقة بالحالة في جنوب افريقيا وناميبيا التي اعتمدتها الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولجنة حقوق الانسان ، فضلا عن منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية • وقد اشتركت اللجنة الخاصة لمناهضة العنصرية والمجلس الخاص بناميبيا في أعمال الفريق •

٢٦ - واعتمد فريق الخبراء العامل المخصص هذا التقرير الذي أعد وفقا للولاية التي أنشأتها لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسات عقدت في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٧ الى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

الجـزء الأول

جنوب افريقيـا

أولا - الحق في الحياة ، وفي السلامة الجسدية ، وفـي الحماية من الاعتقال أو الاحتجاز التعسفييـــن

ألف - الحق في الحيـاة*

٢٧ - بالاضافة الى حالات الاعدام المرتبطة بالحوادث اليومية ، وتلك الناتجة عن أفعال قـوات الأمن ، تلقى الفريق عددا من التقارير عن حالات اغتيـال منظمة .

٢٨ - ويستدل من المعلومات التي أعلنتها لجنة مناصرة آباء المحتجزين في آب/أغسطـس ١٩٨٧ ، على أن مناضلين ضد الفصل العنصري اغتيلوا سواء داخل جنوب افريقيا أو في الدول المجاورة لهـا . ويشير التقرير الى أن " قوات الأمن الأهلية " مسؤولة داخليا عن عمليات القتل على الرغم مـن أن عملاءها لا يعرفون في بعض الأحيان . ومنذ ١٩٨٥ ، تبدو منطقة الكاب الشرقية باعتبارهـا المنطقـة التي حدثت فيها معظم الاغتيالات . كما ركز تقرير لجنة نصرة آباء المحتجزين علـى أن " عمليـات الاغتيال شائعة في ناتال ، حيث كان الزعماء الرئيسيون للجبهة الديمقراطية المتحدة هم الضحايا... وفي العامين الأخيرين تم خطف وقتل كثير من الأعضاء في التنظيمات الأساسية للجبهة . ففي ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٧ ، على سبيل المثال ، قتل سبعة من الشباب الذين يؤيدون الجبهـة الديمقراطية المتحدة في كواماشو ، بالقرب من دير بان . وينتظر ٩ من أعضاء لجان الأمن الأهلية الذين يدعـى ارتباطهـم بـ " Inkatha " المحاكمة حاليا بتهمـة القتل " .

٢٩ - وقدم شاهد في شهادته أمام الفريق العامل في جلسته ٦٩٥ تفاصيل عن ظروف اغتيال السيـد أنديلي كروكوانا وهو مدرس ينتمي الى منظمة المدرسين التقدميين أردي قتيلا بالرصاص بعـد أسبـوع من الافراج عنه من الاحتجاز . وقال الشاهد :

" انه كان يزور صديقا له يدعى نانو ... وبينما كان يجلس في حجرة الجلـوس ، حاصرت الشرطة والجيش منزل السيد نانو . كان ذلك في ساعة متأخرة من مساء ذلك اليـوم ، وقبل أن يتحقق مما كان يجري بالخارج ، اخترقت طلقة أو قذيفة غاز مسيل للدمـوع النافـذة فأردي (قتيلا) " .

٣٠ - وترد معلومات تكميلية بشأن هذا الموضوع في الفرع حاء أيضـا .

٣١ - ويستدل من المعلومات التي وردت الى الفريق على أن ثلاثة من السود من " شرطـة الأمـن الخاصة " (أنظر الفقرة ١١٤ أدناه) أوقفوا عن العمل وأودعوا الحجز في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ عقب

---

* يستند هذا الفرع الى حد ما الى معلومات مستخلصة مما يلي :

The Guardian, Sowetan, The Times, 4 February 1987; International Herald Tribune, 12 March 1987; The Star, 7 February 1987 .

حادث اطلاق للرصاص أسفر عن مقتل أربعة أشخاص واصابة أربعة آخرين في غراهامستاون ، وهي منطقة يقطنها السود في تانتي • وأكد متحدث باسم مديرية العلاقات العامة للشرطة في بريتوريا أن رجال الشرطة الثلاثة كانوا يقومون بحراسة مدرسة صمويل نتسيكو الابتدائية ، حيث زعم أن رصاصة قد أطلقت • عندئذ ردّ " رجال شرطة الأمن " على النار بالمثل ، فقتلوا أربعة أشخاص وأصابوا أربعة آخرين • وبدأت الشرطة تحقيقاتها • ولم ترد للفريق أية معلومات أخرى •

٣٢ - ووفقا لما يشير اليه مكتب المعلومات الحكومي ، هبطت الوفيات التي تنسب الى الاضطرابات العنصرية في جنوب افريقيا في شباط/فبراير ١٩٨٧ الى أدنى مستوى لها خلال عامين : فلم يمت سوى ١٦ شخصا في اضطرابات عنصرية في شباط/فبراير ، بعد أن بلغ عدد الوفيات ٣٤ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ • وأشار المكتب ، الذي يخضع لتقييدات الصحافة المرتبطة بحالة الطوارىء والذي يمثل المصدر الوحيد المعتمد للمعلومات بشأن العنف السياسي في جنوب افريقيا الى أن مجموع عدد حوادث الاضطرابات في كانون الثاني/يناير وفي شباط/فبراير ١٩٨٧ شهد انخفاضا لم يبلغه منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ • ورفض موظفو المكتب الافصاح عن مجموع عدد حوادث الاضطرابات العنصرية التي وردت تقارير عنها •

٣٣ - وقد بينت تقارير أن السيدة أودري كولمان المتحدثة باسم لجنة مناصرة آباء المحتجزين أعربت عن تشككها في ادعاء المكتب حدوث انخفاض " حاد " في عدد الوفيات المتصلة بالاضطرابات منذ فرض حالة الطوارىء في حزيران/يونيه ١٩٨٦ • وقال المكتب في بيان أصدره في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٧ أن متوسطا يوميا بلغ ٣٫٤ حالات وفاة سجل في الفترة من كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيه مقابل متوسط يومي بلغ ١٫٤ حالة وفاة في الفترة من تموز/يوليه الى كانون الأول/ديسمبر - مما يمثل انخفاضا قدره ٦٢ في المائة • وهبط عدد حالات الوفاة أثناء النصف الثاني من العام من ٦٦٥ الى ٢٥١ حالة وفاة • وادعى المكتب أن هذا يبين أن فرض حالة الطوارىء قد " أنقذ أرواحا وحمى أملاكا " • الا أنه يستدل من معلومات " فريق رصد القمع " ، الذي يتخذ مدينة الكاب مقرا له على أن آخر الأرقام التي أعلنت في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ تبين أن عدد الوفيات في عام ١٩٨٦ كان ١ ٣٠٦ أشخاص على الأقل ، أي بزيادة قدرها ٤٨ في المائة عن مجموع عام ١٩٨٥ بأسره • ويدعى أن المتوسط الذي بلغ ٢٫٤ حالة وفاة يوميا في عام ١٩٨٥ قد زاد الى ٣٫٩ حالة وفاة يومية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ •

٣٤ - وتلقى فريق الخبراء العامل المخصص معلومات عن حادث قتلت فيه شرطة جنوب افريقيا شخصين ، تدعي الحكومة أن أحدهما هو من رجال حرب العصابات التابعين للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا • ولم يستطع الفريق أن يتحقق من الادعاء ، أو أن يجد تفسيرا للسبب في عدم توقيف الشخصين وتقديمهما للمحاكمة بدلا من الاسراع بقتلهما •

بـاء - الاحتجـاز *

٣٥ - يستدل من المعلومات المتاحة للفريق ، على أن الاحتجاز بدون محاكمة ظل يحدث على نطـاق واسع وتعسفي على مدى عام ١٩٨٧ ، حسبما أكدته الأعداد التي لا تحصى لمن سجنوا ثم أفرج عنهم بعـد عدة شهور بدون توجيه اتهام اليهم • وقد أعيد القبض على كثير منهم بموجب قوانين الطوارىء التـي أعلنت في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ •

٣٦ - ومنذ عام ١٩٨٥ ، أسفرت التدابير الاستثنائية التي أعقبت اعلان حالة الطوارىء على النطاق الوطني بموجب القانون المعدل للأمن العام ، عن عمليات اعتقال واحتجاز واسعة النطاق تستهـدف اعاقة النشاط السياسي ، واخماد المقاومة التي تحدث على كامل النطاق الوطني لسياسة الفصـل العنصري الحكومية •

٣٧ - ونظرا لأن مكتب المعلومات الذي أنشأته الحكومة هو الهيئة الوحيدة المصرح لها باصـدار المعلومات ، فان العدد الحقيقي للمحتجزين في الفترة قيد الاستعراض لايزال مجهولا •

٣٨ - الا أن الأرقام التالية التي ظهرت في تقرير لجنة مناصرة آباء المحتجزين المؤرخ فـي آب / أغسطس ١٩٨٧ قدمت الى برلمان جنوب افريقيا في آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وتشمل أسماء السجناء الذين احتجزوا بموجب قوانين الطوارىء لمدة ٣٠ يوما أو أكثر :

الجدول ١ : عدد المحتجزين

التاريـــخ	العـدد	المجمـوع
١٢ شباط/فبراير ١٩٨٧	٣ ٨٥٧	١٣ ١٩٤
٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧	١ ٤٠٠	١٤ ٥٩٤
٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧	٢٤٩	١٤ ٨٤٣
٧ آب/أغسطس ١٩٨٧	١ ١٠٠	١ ١٠٠
٢١ آب/أغسطس ١٩٨٧	٤٢	١ ١٤٢

---

* يستند هذا الفرع الى حد ما الى معلومات مستخلصة مما يلي :

The Guardian, 13 February and 6,7 and 14 November 1987 ; Sowetan, 13 and 16 February 1987; The Star, 14 February 1987; The Weekly Mail, 22-28 May and 12-18 June 1987, The Times, 13 June and 7 and 16 November 1987; Le Monde, 15 December 1987 .

٣٩ - وفي ظل عدم وجود احصاءات رسمية منتظمة ، تشير التقديرات التي نشرتها لجنة مناصرة آباء المحتجزين في حزيران/يونيه ١٩٨٧ الى وجود ٠٠٠ ٢٥ محتجز بموجب قوانين الطوارىء ، و ١٨٧ ١ محتجزا بموجب قوانين الأمن في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٦ الى حزيران/يونيه ١٩٨٧ ٠

٤٠ - وحددت لجنة مناصرة آباء المحتجزين خمس فئات مستهدفة رئيسية " تحملت الوطأة الكبرى لعمليات الاحتجاز " ٠ وفيما يلي هذه الفئات :

(أ) زعماء وأعضاء المنظمات الملتزمة سياسيا خارج البرلمان ؛

(ب) النقابيون والعمال ؛

(ج) رجال الدين وعمال الكنائس ؛

(د) الصحفيون والعمال في وسائط الاعلام ؛

(هـ) الطلاب والجامعيون ٠

الجدول ٢ : الأهداف المعروفة لعمليات الاحتجاز بموجب قوانين الطوارىء في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

	العدد	النسبة المئوية
مثقفون ، وطلاب ، ومدرسون	١ ٠٣٩	٣٣
عاملون في المجتمع المحلي ، وفي المجال السياسي	١ ٤٥٠	٤٦
نقابيون وعمال	٤٧٥	١٥
رجال دين وعمال كنائس	١٣٠	٤
صحفيون	١٩	٥ر٠
فئات أخرى	٥٠	٥ر١
المجموع	٣ ١٦٣	١٠٠

٤١ - ويستدل من المصدر نفسه على أن منظمات الشباب هي التي تأثرت بشدة وذلك باحتجاز ٠٠٠ ١٢ شاب في الشهرين الأولين من حالة الطوارىء (١٩٨٦) ٠ وبعد أشهر قليلة ، بلغ معدل الاحتجاز بموجب قوانين الطوارىء قرابة ٧٠٠ شخص شهريا ٠ وقد درس الفريق بعناية حالة الطوارىء في تقريره السابق (A/CN.4/AC.22/1987/1) .

٤٢ - وقد أدمج القانون الذي يصرّح بالاحتجاز ، في قانون الأمن الداخلي الذي بدأ نفاذه في عام ١٩٨٢ وعدل في عام ١٩٨٧ ٠ وهو ينص على الاحتجاز في نطاق أربعة فروع مختلفة : ٢٨ ، و ٢٩ ، و ٣١ ، و ٥٠ (أنظر القسم كاف) ٠

٤٣ - وأكد ممثل الموءتمر الوطني الافريقي في شهادته الشفوية أمام الفريق (الجلسة ٦٩٠) على أنه نظرا " لأن عمليات الاحتجاز بقوانين الطوارىء تؤثر على كامل جماهير الحركات الديمقراطية ،

تبذل المساعي لاعلان عمليات الاحتجاز هذه عمليات لا سند لها من القانون • ورفعت سلسلة من الطلبات القانونية في شتى دوائر (••••••••) المحكمة العليا • وقد أحبطت جميع هذه الطلبات دائرة الاستئناف في المحكمة العليا في جنوب افريقيا " •

٤٤ - وأدت حالة الطوارىء فعليا الى تمديد سلطات الشرطة الى العسكريين ، كما استحدثت في الوقت نفسه عددا من التدابير الجديدة التي تجيز للسلطات احتجاز أي شخص بدون توجيه أي اتهام اليه أو بدون محاكمته •

٤٥ - وقد أشار شاهد لم يفصح عن هويته (الجلسة ٦٩٤) في شهادته أمام الفريق الى الفرع ٣ من *قوانين الطوارىء* الذي يرد في نصه :

" ان لأي عضو في قوات الأمن حتى أدنى مستوى ، سلطة توقيف أي شخص أو التسبب في احتجازه لفترة تصل الى ٣٠ يوما ، اذا رأى هذا الضابط ببساطة أن الشخص الذي يحتجزه سيكون ، لولا هذا الاحتجاز ، خطرا على أمن الدولة • ولم تستطع المحاكم أن تطعن في القرارات التي اتخذها حتى أصغر الضباط رتبة لأن القوانين مصاغة على نحو يجعل القرارات تعتمد اعتمادا كليا على رأي الضابط (•••) • وفي نهاية فترة الـ ٣٠ يوما (التي هي تمديد لفترة الـ ١٤ يوما في قوانين الطوارىء لعام ١٩٨٦) ، يستطيع الوزير تمديد فترة الاحتجاز بلا حدود • وبتعبير آخر ، لا يوجد بالنسبة لفترة الطوارىء بأسرها أي استئناف ، ولا أي حق في الطعن في قرار الوزير أمام المحكمة " •

٤٦ - وذكر أحد المقيمين في " وطن " سيسكاي في شهادته (الجلسة ٦٩٥) مشيرا الى تجربته الشخصية ما يلي :

" في غضون فترة السنتين الأخيرتين * احتجزت ما لا يقل عن خمس مرات • وكان آخر احتجاز في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٨٧ بعد الاحتفال في ١٦ حزيران/يونيه بذكرى انتفاضة ١٩٦٧ • وذات مرة احتجزت مع ابنتي البالغة من العمر ١٨ شهرا • وقد استخدمت في منزلي الغازات المسيلة للدموع ، وتعرض لعدد لا يحصى من غارات الشرطة " •

وأضاف الشاهد أيضا :

" لم تثبت عليّ أية جريمة على الاطلاق • وعندما كنت محتجزا في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، كنت أقيم مع مناضل آخر هو انديلي كرويكوانا ، الذي قتل بعد أسبوع من اطلاق سراحه • ولم يعلن عن قتله (•••) ورفضت الصحف في منطقتنا أن تنشر قصة الملابسات التي أدت الى موته " •

٤٧ - وفيما يتعلق بعمليات القبض في " وطن " سيسكاي ، أشار الشاهد نفسه الى أن " شرطة جنوب افريقيا دأبت على عدم القيام بتوقيفات أو اجراء تحقيقات في سيسكاي ، غير أنه مع نهوض المقاومة ضد النظام ، لم تعد شرطة الأمن لجنوب افريقيا ، وكذلك الجيش يعترفان الآن بـ " سيادة " سيسكاي ، وهم يحتجزون ببساطة أي شخص يريدون في هذه المنطقة •

---

* لا تمتد حالة الطوارىء الى " الأوطان " • فقوانين الأمن هناك مماثلة لقانون الأمن الداخلي (أنظر الفرع كاف) •

٤٨ - وأعلن السيد ادريان فلوك وزير القانون والنظام في جنوب افريقيا أنه تم في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٨٦ احتجاز أقل من ٠٠٠ ٤ شخص بموجب حالة الطوارىء • وأبلغ البرلمان أن مجموع العدد الذي احتجز منذ حزيران/يونيه لا يقترب من تقديرات الجماعات المعارضة التي تزيد على ٠٠٠ ٢٠ شخص ، حتى مع احتساب المحتجزين الذين يحتجزون لفترة تقل عن ٣٠ يوما غير المدرجين في القائمة • وأضاف السيد فلوك أنه من بين الـ ٨٥٧ ٣ محتجزا الواردين في قائمته هناك ٢٨١ طفلا تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ، بما فيهم ثلاثة أطفال تقل أعمارهم عن ١٢ سنة ، و ١٨ طفلا تبلغ أعمارهم ١٢ سنة فقط • وقدمت القائمة المذكورة أعلاه الى البرلمان في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ في اطار المادة ٣ (٤) من قانون الأمن العام ، ١٩٥٣ •

٤٩ - وأشارت السيدة هيلين سوزمان عضو البرلمان من الحزب الليبيرالي التقدمي الاتحادي المعارض ، في تطور متصل بالموضوع الى أن قائمة السيد فلوك لا تتضمن سوى الأشخاص الذين احتجزوا بموجب قوانين الطوارىء ، وليس " الأعداد الكبيرة " من الأشخاص الذين سجنوا فترات تصل الى ١٨٠ يوما بموجب قانون الأمن الداخلي القائم منذ فترة طويلة في جنوب افريقيا •

٥٠ - وقد أشير الى أن الشرطة قامت في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٧ بمداهمة الفناء الخلفي لأحد المحلات التجارية في سويتو وقبضت على ٢٥ شخصا ، منهم زوجة السيد نوماثمبا نغيليزا العضو السابق في المؤتمر الوطني الافريقي ، والذي أطلق سراحه من روبن آيلند قبل ذلك بفترة قصيرة• وحدثت المداهمة في أعقاب تجدد الاضطرابات في أنحاء كثيرة من البلد • وأكد ممثل لشركة جوهانسبرغ يمثل ستة من الأشخاص الذين احتجزوا في عملية الانقضاض أنهم اعتقلوا بموجب قوانين الطوارىء •

٥١ - وأشير الى أنه أفرج في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ عن نحو ٠٠٠ ١ من المحتجزين لفترات متباينة بموجب قوانين حالة الطوارىء في جنوب افريقيا التي انتهت في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، بينما ظل في السجن عدد يقدر بضعف هذا العدد ، أعيد احتجازهم بموجب حالة الطوارىء الجديدة • ويبدو أن معظم الذين أطلق سراحهم ينتمون الى منظمات مناهضة للفصل العنصري تنتمي الى الجبهة الديمقراطية المتحدة • كما أشير الى أنه أفرج عن عدد غير معروف من المحتجزين من بينهم أطفال ، ثم اتهموا بارتكاب جرائم شتى ، وجرت اما اعادتهم الى الحبس ، أو اطلاق سراحهم بكفالة • ووصفت السيدة أودري كولمان من لجنة مناصرة آباء المحتجزين أعمال الشرطة بأنها " مروعة تماما " • وقد قيل ان الأطفال احتجزوا بموجب قوانين الطوارىء •

٥٢ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ذكر أن السيد غوفان مبيكي الرئيس السابق للمؤتمر الوطني الافريقي قد أطلق سراحه بعد أن قضى في السجن مدة تزيد على ٢٣ سنة • وأشير الى أنه أفرج في الوقت نفسه عن أربعة آخرين ممن يطلق عليهم اسم سجناء الأمن ، أحدهم هو السيد نكوزي ، وهو عضو في مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا ، الذي صدر بحقه حكم بالسجن مدى الحياة بسبب توجيه اتهامات اليه بالخيانة في ١٩٦٣ عندما كان عمره ١٧ عاما • وتشير عدة مصادر الى أن حرية انتقال السيد مبيكي قد قيدت بعد شهر من الافراج عنه • وهو في الواقع محروم من حق مغادرة الدائرة القضائية التي يقع فيها المسكن الذي اختاره ، وقد منعت الصحافة من اجراء أحاديث معه •

٥٣ - وينتمي اثنان من سجناء الأمن الثلاثة الآخرين الذين أطلق سراحهم الى مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا • وكانا يقضيان مدتي حكم بالسجن تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة • أما الشخص

الثالث فينتمي الى الموءتمر الوطني الافريقي • وقد أعلن السيد مبيكي " لقد أبلغوني أن الافراج عني هو بدون شروط " كما أضاف أنه سيواصل العيش في جنوب افريقيا ، والاحتفاظ بعضويته في الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا •

٥٤ - كما ذكر في تطور ذي صلة أن الرئيس بوتا رفض اقتراحا باطلاق سراح زعماء الموءتمر الوطني الافريقي من السجون على اعتبار أنه يمكن أن يوءدي الى مفاوضات مع هذه المنظمة المحظورة بشأن المستقبل الدستوري لجنوب افريقيا •

٥٥ - وذكرت التقارير أن الشرطة داهمت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ مسكن السيدة وينى مانديلا في منطقة سويتو ، واعتقلت خمسة من الشباب يقيمون هناك • كما اعتقل خمسة آخرين في المنزل الجديد للسيدة مانديلا في منطقة مجاورة • وادعت الشرطة أن عمليات الاعتقال تتصل بالتحقيق في سرقة وقعت في المنطقة قبل ذلك بشهر • ويستدل مما قالته السيدة مانديلا على أن الشرطة كانت تبحث عن لجان الشوارع التي أنشئت في كثير من مناطق السود بوصفها بديلا غير رسمي للمجالس " البغيضة " للمدن السوداء •

جيم - حالات التعذيب وسوء المعاملة*

٥٦ - تلقى فريق الخبراء العامل المخصص شهادات ورسائل شتى تفيد بحدوث عدد من حالات التعذيب واستخدام العنف ارتكبتها الشرطة وقوات الأمن على حد سواء • وبالاضافة الى المعلومات التي جمعها الفريق العامل فيما يتعلق بسرد المعاملة التي يتعرض لها الأطفال (أنظر الفرع " هاء " •••) استرعت الحالات التالية انتباه الفريق العامل •

٥٧ - واستمع الفريق العامل الى عدد من ادعاءات التعذيب في سجون الشرطة • وذكر شاهد مثل أمام الفريق في جلسته ٦٩٥ أنه قد اتهم بالتحضير للاحتفال بذكرى ١٦ حزيران/يونيه ، ويدعي أنه قد ضرب وصفع ، خلافا لنزلاء السجن الآخرين الذين تعرضوا للتعذيب عن طريق " الأنابيب الخانقة " • والظاهر أن هذه الطريقة تستخدم بدل الصدمات الكهربائية لأنها لا تخلّف أية ندوب • وأخبر ممثل الموءتمر الوطني لجنوب افريقيا الفريق العامل بأنه بامكانه توفير مجموعة متنوعة من الشهادات الخطية المتعلقة بادعاءات " الاغتصاب في الحالات التي يكون فيها الشخص المحتجز من الاناث " ، والمتعلقة كذلك بالتعذيب الجسدي والمعنوي " على أيدي الشرطة وسلطات السجون " • وأشار بشكل خاص الى حالات الرضّع الذين قضوا فترات مختلفة من الزمن في السجن عند احتجاز أمهاتهم •

---

* يستند هذا الفرع جزئيا الى المعلومات المستقاة من : تقرير أصدره موءتمر الرابطة الوطنية للطب وطب الأسنان ، نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، وصحيفة " ويكلي ميل "(Weekly Mail) ١٥-٢١ أيار/مايو و ١٩-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وصحيفة " انترناسيونال هيرالد تريبيون (International Herald Tribune) ، ٣ شباط/فبراير و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وصحيفة " ستار " (The Star) ، ٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، وصحيفة " ذي غارديان" (The Guardian) ، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ •

٥٨ - وكشف فريق من الأطباء التابعين للرابطة الوطنية للطب وطب الأسنان كانوا قد عالجوا أكثر من ٦٠٠ شخص من الذين سبق احتجازهم منذ شهر تموز/يوليه ١٩٨٥ ، في جملة أمور ، أن ٥ر٨٢ في المائة من بينهم يحملون علامات اكلينيكية تتفق مع ادعاءاتهم بسوء المعاملة الجسدية • واكتشف الأطباء الذين فحصوا الأشخاص المحتجزين أن ٦٠ في المائة من المرضى يعتبرون مصابين بشكل خطير في حين أن ٨٠ في المائة يشتكون من أعراض خطيرة •

٥٩ - وقد استندت هذه الدراسة الى الفحص الجسدي والنفسي لـ ١٣١ شخصا محتجزا • وحسب الادعاءات ، أفاد ٣٢ في المائة من الأشخاص أنهم قد سجنوا في حبس انفرادي ، وقال ٨ر٣٦ في المائة من بينهم أن ذلك قد دام مدة تتراوح بين يوم واحد و ١٩ يوما ، في حين قال ٦ر٣١ في المائة منهم أنهم قد قضوا ما بين ١٢٠ و ٢٧٩ يوما في حبس انفرادي • وتبين أن ٨٤ في المائة من هذه المجموعة تعاني من أعراض نفسانية كالحصر النفسي والاكتئاب والأرق • ومن بين المحتجزين السابقين البالغ عددهم ٦٩ شخصا (أي نسبة ٣ر٥٢ في المائة) والذين زعموا أنهم قد تعرضوا لاعتداءات جسدية تبين عند الفحص أن ٦٧ من بينهم مصابون بجروح تتفق مع الاعتداء المزعوم • وتشمل هذه الجروح كدمات (٤٦ في المائة) ، وتمزقات (٤٥ في المائة) ، وآفات تؤكد ادعاء الأشخاص المعنيين بأنهم قد جلدوا بالسياط (٤٩ في المائة) ، وجروح من الرمي بالرصاص (٩ في المائة) ، وعلامات الصدمات الكهربائية (٧ في المائة) ، وعلامات انثقاب طبلة الأذن (٦ في المائة) ، وكان ٤٦ في المائة منهم قد أصيبوا بأكثر من ٥ جروح و ٣٥ في المائة بأقل من خمسة جروح • وادعى ١٠٣ من الأشخاص المحتجزين (٦ر٧٨ في المائة) التعرض لسوء المعاملة العقلية • وقال ٥ر٨٤ في المائة من بينهم أنهم قد جرى استنطاقهم ، وزعم ٣٥ في المائة من بينهم أنهم قد هددوا ، وقال ٢ر٢٦ في المائة من بينهم أنهم قد تمت اهانتهم وذلك مثلا بارغامهم على التعري ، وقال ٧ر٤١ في المائة انهم قد سجنوا في حبس انفرادي •

٦٠ - وتفيد التقارير بأن الحزب الاتحادي التقدمي الليبيرالي ، وهو حزب المعارضة التابع للبيض في جنوب افريقيا ، قد اتهم الحكومة عند افتتاح المناقشة في البرلمان بشأن اقتراح سحب الثقة من الحكومة ، والتي دارت في شهر شباط/فبراير ١٩٨٧ ، باخفاء تقارير سوء معاملة المعتقلين السياسيين النفسية • واستغل السيد ايغلين ، زعيم الحزب الاتحادي التقدمي الليبيرالي ، الامتياز البرلماني الذي يسمح لوسائط الاعلام بنقل المناقشات التي تدور في قاعة اجتماع البرلمان ، فعرض دراسة تشمل البعض من الأشخاص الذين اعتقلوا دون محاكمة في اطار قوانين الطوارىء والذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٢٥ شخص • وأشار كذلك الى أن ٣٨ في المائة قد عانوا من التوتر العقلي الشديد • وفي تطور ذي صلة بهذا الموضوع ، ذكر عضو آخر في الحزب الاتحادي التقدمي الليبيرالي ، هو السيدة هيلين سوزمان ، أمام مجلس النواب أن تقديرات عدد الأشخاص المعتقلين في اطار حالة الطوارىء منذ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ تتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٢٥ معتقل • وحسب أرقام الحزب المذكور يوجد حاليا قرابة ٠٠٠ ٥ شخص معتقل ، من بينهم ١٠ في المائة من النساء و ٢٥ في المائة أطفال دون سن ١٨ عاما •

٦١ - وأفادت صحيفة " ذي سيتيزن " (The Citizen) ، الصادرة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، بأن وزير القانون والنظام ، السيد أدريان فلوك ، قد ذكر أن أفرادا من الجمهور قد حصلوا على ما مجموعه ٧٨٠ ٢٠٩ ١ من الراندات نتيجة لاعتداءات الشرطة • ويزعم أن هذا المبلغ قد دفع نظير ١٢٤ شكوى من حوادث رمي بالرصاص وجروح سببتها الكلاب البوليسية • وحسب السيد فلوك

شملت هذه الشكاوى ٧٩ شكوى من الاعتقال غير المشروع نتج عنها دفع البوليس لمبلغ قدره ٧٢٣ ١٩٦ من الراندات ٠

٦٢ - وأفادت التقارير بأن اضرابا ضخما عن الطعام للاحتجاج على الظروف في سجن فورت غلامورغان بايست لندن لم يكشف عنه الا عندما أطلق في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧ سراح مجموعة تتألف من ٢٣ شخصا كانوا قد اعتقلوا بموجب قوانين الطوارىء ٠ وقد بدأ الاضراب ، الذي يزعم أنه قد تمركز حول الرعاية الطبية ، والأغذية ، والظروف العامة ، ومواقف موظفي السجون ، والذي شارك فيه كافة المعتقلين في اطار الطوارىء من الذكور والبالغ عددهم ٢٠٠ معتقل ، في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ بعد فترة تصاعد فيها التوتر بين المعتقلين وموظفي السجون ٠ غير أن تلك التقارير لم تعط تفاصيل فيما يتعلق بتلك الادعاءات لأن قوانين الطوارىء تمنع نشر المعلومات عن ظروف الاعتقال وعن معاملة المعتقلين ٠ وزعم المعتقلون الذين أطلق سراحهم أن حالات الربو قد أهملت ، وأن السيد مبويسيلي سونغيلوا الذي كان سجينا ينتظر محاكمته قد توفي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ بعد أن عانى من نوبة ربو بالسجن ٠ وكانت مصلحة السجون في جنوب افريقيا قد أصدرت ردا كذبت فيه أن نزلاء سجن فورت غلامورغان قد شنوا اضرابا عن الطعام ، مضيفة أن " السجناء الذين يرفضون الأكل يحذرون مما لذلك من آثار ضارة ويعاملون تماما وفقا للمبادىء التوجيهية المقبولة دوليا والواردة في اعلان طوكيو " ٠

٦٣ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أفادت التقارير بأن ٤٥ معتقلا بجنوب افريقيا كانوا قد احتجزوا دون محاكمة في اطار حالة الطوارىء بسجن موديربي ، قد أضربوا عن الطعام ٠ وأشارت مذكرة وقعوها الى أن اعادة فرض حالة الطوارىء قد أدت الى اعتقالهم الفوري من جديد في حين أنهم كانوا قد قضوا بالفعل " أشهرا من الآلام والعذاب " في اطار قوانين الطوارىء القديمة ٠ وقالوا انهم سوف يسجلون قلقهم عن طريق تنظيم احتجاج " حياة أو ممات " يتمثل في اضراب عن الطعام غير محدود المدة الى أن يستجاب لطلبات الافراج عنهم ٠

٦٤ - وحسب المعلومات التي تلقاها الفريق ذكر شرطي أبيض أدلى بشهادة في محاكمة زميلين له وجهت لهما تهمة القتل في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ أن وحدته كانت تعذب السود بعد ايقافهم دون سبب وجيه ٠ ويزعم أن عون الأمن مايكل نيفيلينغ قد ذكر للمحكمة في مدينة غراف - رينت بمقاطعة كيب الشرقية أن الوحدة كانت تضع أكياسا من البلاستيك فوق رؤوس الأشخاص المشبوهين أو تغطس رؤوسهم في الماء أثناء استنطاقهم ٠ وكان العون نيفيلينغ يشهد آنذاك ضد قائد الفرقة ضابط الصف ليون دي فيلييه البالغ من العمر ٣٦ عاما ، وضد عون الأمن ديفيد غوسن ، البالغ من العمر ٢٦ عاما ٠ وكان الضابطان متهمين بتهمتي قتل وبتهمتي اعتداء ٠ ويزعم أن السيد نيفيلينغ والضابط هـ ٠ بلومنثال قد ذكرا في وقت سابق أن رجلا أسود قد طعن وآخر قد رمي بالرصاص على نحو شبيه بالاعدام أثناء " اغارتين " شنتهما الوحدة المكونة من عشرة رجال ، وذلك في قطاع مدينة كرادوك الذي يسكنه السود ، وذلك في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ ٠

٦٥ - وحسب الأب كازيمير بولسن ، وهو قس كاثوليكي وضع تحت الحراسة بمركز شرطة بترانسكاي لمدة ٨٥ يوما " كثيرا ما يعني الاستنطاق - بالنسبة للمعتقلين بترانسكاي - التعذيب " ٠ واعتقل الأب بولسن أثناء فترة احتجازه في زنزانة مساحتها ٣ر٥ من الأمتار المربعة بمركز الشرطة بكي بريدج برفقة ثلاثة سجناء آخرين ٠ وحسب الادعاءات التي ورد وصفها في التقرير الصحفي كبلت يدا الأب

بولسن بالأغلال وراء ظهره وأرغم على الركوع على أرضية من الاسمنت • ورفع رجل أو أكثر رجليه مرارا وتكرارا وغطسوا رأسه في كيس من قماش القنب مملوء بالماء فدخل الماء بقوة في فمه وحتى أنفه • وكذب آمر شرطة الأمن بترانسكاي ، اللواء ليونارد كاوي ادعاءات الأب بولسن • وأعطي الأب بولسن ، بعد اطلاق سراحه ، ٢٤ ساعة لمغادرة جنوب افريقيا ، والرحيل الى الولايات المتحدة الأمريكية •

دال - ظروف الاعتقال

٦٦ - وصف أحد الشهود ظروف الاعتقال في " الأوطان " فقال ان زنزانته بمركز الشرطة بميدلدرفت بسيسكاي كانت من أقذر الزنزانات التي احتجز فيها • وقال في الجلسة ٦٩٥ ما يلي :

" انهم يستخدمون نظام الدلو القديم • وهذا النظام يتمثل في اقفال الزنزانة على الشخص ومعه الدلو • ويكون في الزنزانة سجناء عديدون ، منهم السجناء المدانون بجرائم ومنهم السجناء الذين ينتظرون المحاكمة • ويوضع ماء الشرب في دلو الى جانب دلو المرحاض ، والفرق الوحيد بينهما هو أن ماء الشرب يغطى بخرقة قذرة • وكانت الأغطية نتنة الرائحة • ولم نعط الا حصيرا واحدا " •

ثم أضاف قائلا :

" وأثناء اقامتنا لم نطعم (أنا وابنتي) الأ ربع رغيف من الخبز الأسود وشربنا الماء من الدلو " •

٦٧ - ويدعى أن عدد النزلاء الذين شاطرهم هذا الشاهد الزنزانة قد ارتفع من ٦ الى ١٠٠ معتقل على مدى فترة ثلاثة أشهر • وادعي أيضا أن بعض السجناء أجبروا على البقاء في نفس الزنزانة المكتظة طوال عام كامل •

هاء - الأطفال في الاعتقال*

٦٨ - وحسب ما جاء في معلومات متطابقة يبدو أن الأطفال السود قد أصبحوا يتعرضون أكثر فأكثر للقمع • والفريق العامل قلق بشكل خاص ازاء هذا الوضع الذي ماانفك يزداد سوءا بدلا من أن يتحسن ، وذلك خلافا للاعلانات الرسمية •

---

* يستند هذا الفرع جزئيا الى معلومات مستقاة من التقارير الشهرية للجنة مناصرة أهالي المعتقلين طوال عام ١٩٨٧ ؛ ولجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان : " الأطفال في السجون في ظل حالة الطوارىء " ، أيار/مايو ١٩٨٧ ؛ و " نشرة حقوق الطفل الدولية " (International Children's Right Monitor) ، الفصل الثاني ١٩٨٧ ؛ وصحيفة " سويتان " (Sowetan) ، ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ ؛ و " ذي غارديان " (The Gardian) ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ ؛ و " ذي ويكلي ميل " (The Weekly Mail) ، ٢٩ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛ و " لوموند " (le Monde) ، ٣١ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ •

٦٩ - وهذه المعلومات يؤكدها الى حد بعيد عدد كبير من جلسات الاستماع الى الأطفال التي تمت أثناء الموءتمر الذي انعقد بهاراري (زمبابوي) في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (أنظر الفقرات من ٨٧ الى ٨٩ أدناه) • ومن جهة أخرى فان المعلومات الواردة في التقرير الذي نشرته في شهر آذار/مارس ١٩٨٧ لجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان ، وكذلك في الكتاب المعنون " الحرب ضد الأطفال " (War against Children) ، تبين بوضوح ضخامة هذه الظاهرة وضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير عاجلة في هذا المجال •

٧٠ - وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٧ أرسل وزير القانون والنظام في جنوب افريقيا ، السيد ادريان فلوك ، للبرلمان القائمة الحكومية الثالثة بالمعتقلين كما يتطلب ذلك القانون • ومن بين المعتقلين البالغ عددهم ٠٠٠ ٤ شخص يوجد ٢٨١ طفلا ، لا تزيد أعمارهم عن ١٤ عاما ، منهم ثلاثة أطفال يبلغ عمرهم ١١ عاما فقط •

٧١ - ولم تشتمل القائمة الا على أسماء الأشخاص الذين اعتقلوا بدون محاكمة في اطار قوانين الطوارىء منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والذين اعتقلوا لمدة تزيد على ٣٠ يوما •

٧٢ - وطبقا لصحيفة " ويكلي ميل " (Weely Mail) ، الصادرة في ٢٢-٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ، كشف وزير القانون والنظام أن هناك ٤٢٤ ١ طفلا معتقلا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاما • ويمثل ذلك العدد نسبة ٣٤ في المائة من عدد الأشخاص المعروف أنهم كانوا معتقلين في ذلك التاريخ • وكان مجموع الفتيات من بين الأطفال المعتقلين في ١٤ نيسان/ابريل ١٧٨ فتاة (أي بنسبة ٥ر١٢ في المائة) • وفي ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ كان ٧٣٨ طفلا في سن ١٧ عاما أو دون ذلك مسجلين في سجلات فرع لجنة مناصرة أهالي المعتقلين في جوهانسبرغ بوصفهم معتقلين منذ بداية حالة الطوارىء (وحسب تقديرات لجنة مناصرة أهالي المعتقلين ، كان ٤٠ في المائة من المعتقلين في سن ١٨ عاما أو أصغر من ذلك ، و ٣٠ في المائة في سن ١٧ عاما أو أصغر) • ويبدو أن هذه المعلومات مستمدة أساسا من ترانسفال الجنوبي ، وهي لا تشمل جميع مناطق البلاد • وفي أواخر شهر نيسان/ابريل ١٩٨٧ أطلق سراح ١٤٤ طفلا من هوءلاء الأطفال (أي نسبة ٥ر١٩ في المائة) ، ولايزال ٥٩٤ طفلا في الاعتقال ومن بينهم ثلاثة أولاد في سن الحادية عشرة ، وثلاثة أولاد في سن الثانية عشرة وعشرون ولدا في سن الثالثة عشرة • وحسب مجموعة " بلاك ساش " في دربان(Durban Black Sash) ، كان ٦٤ من الأطفال معتقلين في تلك المنطقة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، في حين ذكرت لجنة مناصرة أهالي المعتقلين أن ١٢٠ من الأطفال كانوا معتقلين في غراهامستلون والمنطقة المجاورة لها ، في الفترة ما بين ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ و ٣ آذار/مارس ١٩٨٧ • ومن بين هوءلاء الأطفال أطلق سراح ٣١ طفلا ويزعم أن ٨١ طفلا مازالوا معتقلين •

٧٣ - وفي نهاية شهر نيسان/ابريل ١٩٨٧ قدرت لجنة مناصرة أهالي المعتقلين أن ٤٠ في المائة من المعتقلين ، أي ما يعادل ٠٠٠ ١٠ شخص ، كانت أعمارهم تقل عن ١٨ عاما • وزاد المسألة خلطا وزير القانون والنظام الذي أذن بنشر أرقام تشير الى أطفال بالغين من العمر ١٥ عاما أو أصغر • وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٨٧ أعلن الوزير أن جميع الأطفال فيما عدا ١١ طفلا دون سن ١٥ عاما • قد أطلق سراحهم (طفل عمره ١٣ عاما ، وطفلان عمرهما ١٤ عاما و ٨ أطفال عمرهم ١٥ عاما ، حسب الكشف الصادر في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧) • ولا يعرف عدد الأطفال البالغين من العمر ١٦ و ١٧ عاما والذين مازالوا معتقلين في اطار حالة الطوارىء • ويزعم أن قرابة ما بين ١٢ و ١٤ في المائة من

الأشخاص المعتقلين خلال العام كانوا من النساء ؛ وكان البعض منهن حوامل وقت اعتقالهن ، وتفيد التقارير بأن مولودين قد ولدا في الاعتقال وبأنه قد سجلت بعض حالات الاجهاض .

٧٤ - ويزعم أن مئات من الأطفال الذين اعتقلوا في اطار حالة الطوارىء قد أطلق سراحهم خلال الأسبوع من ٢٩ أيار/مايو الى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وحسب التقارير الأولية أطلق سراح عدة مئات من الأطفال من سجن بورت اليزابيت ، وما بين ٣٠ و ٤٠ من زنزانات مركز الشرطة بكروغروسدورب ، وثمانية من سجن مودربي بمقاطعة راند الشرقية . ويزعم أن ضابطا ساميا في الشرطة قد أعلن أن الأطفال وآباءهم كانوا يدركون أنهم قد قاموا " بأفعال فظيعة - الاحراق بتطويق العنق باطار من المطاط واشعال النار فيه ، واحراق المنازل والسيارات ، وتخويف الناس ... " . وقال كذلك " انه لمخاطرة كبيرة أن يطلق سراح هوءلاء الأطفال ، فمازالت أعمال التخويف تزداد في مختلف الأحياء . ويزعم أن اطلاق سراح الأطفال الثمانية المعتقلين بسجن مودربي قد تم عندما واصل المعتقلون في السجن اضرابهم عن الطعام الذي دام أسبوعا ، احتجاجا على الروايات التي تفيد بأنه سيتم نقل المعتقلين الى الاصلاحيات . وكذبت وزارة التعليم والتدريب أن ادارة السجون تشارك بأية طريقة من الطرق في تخطيط أو تنظيم دورات دراسية للمعتقلين . وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ، قال ممثل عن لجنة مناصرة أهالي المعتقلين أن تحليل احصاءات الاعتقال الحكومية ، يبين أن عدد المعتقلين في اطار حالات الطوارىء لايزال ، على الرغم من التحول المطرد ، قرابة ... ٥ شخص معتقل .

٧٥ - وفيما يتعلق بظروف الاعتقال ، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال وسنّهم ، أدلى عضو من أعضاء الموءتمر الوطني الافريقي بالبيان التالي أمام الفريق العامل في جلسته ٦٩٠ :

" حسب سجلاتنا يبلغ عمر أصغر طفل لنا في الاعتقال ثمانية أعوام . ولكن قوانين الطوارىء وقانون الأمن العام موجهة الى المنظمات الجماهيرية الديمقراطية في جنوب افريقيا ، كحركيّي الجبهة الديمقراطية الموحدة ، وحركيّي موءتمر اتحاد نقابات جنوب افريقيا ، وحركيّي الاتحاد الوطني لعمال المناجم . والبعض من أولئك الحركيين أمهات شابات لهن رضع عمرهم شهرين أو ثلاثة أشهر . ولا بد من اضافة هوءلاء الرضع الى عدد المعتقلين ، لأنه عندما تكون الأم معتقلة ، فالرضيع معتقل أيضا . والمزعج في الأمر هو أن سلطات السجون ، في ظل ظروف السجن هذه ، لا توفر أية تسهيلات خاصة للرضع ، كما ولا توفر للرضيع أية تسهيلات للنوم أو أية تسهيلات خاصة لما يجب أن يتناوله الرضيع من غذاء في الوقت الذي تكون فيه الأم معتقلة . وهناك حالات تبين فيها أن بعض الرضع يشكون ، بمرور الزمن ، من فقدان تدريجي في الوزن ، والأثر الناتج عن ذلك هو أن يعاني الرضيع من سوء التغذية ، وعندما يطلق سراح الأم يكون الرضيع في حاجة الى دخول المستشفى " .

٧٦ - وأشار شاهد من الشهود الى نفس المسألة في " الأوطان " فذكر ، في الجلسة ٦٩٥ ، أنه قد سمح أثناء اعتقاله في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٧ بمدانستين :

" الأطفال وهم يبكون في الأروقة . وكان السبب في ذلك اما أنهم كانوا جوعى أو معتقلين مع أمهاتهم ، أو أن الأغطية لم تكن كافية . وتجد الأم أحيانا في عراك مع الشرطة وذلك لكي تسخن على الأقل غذاء الطفل لأن الغذاء لا يطبخ بالمركز المسوءول . بل يأتي من المستشفى الذي يقع على مسافة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ كلم تقريبا . وعندما يصل الطعام لا يقدم الى المعتقلين وهو ساخن " .

٧٧ - ثم أشار هذا الشاهد الى تجربته الشخصية عندما كان يشاطر نساء من ويتلسي زنزانة بالسجن ، فقال :

" كانت هناك ١٢ امرأة وكنّ جميعا دون سن ٢١ عاما أو ١٨ عاما ، وكانت احداهن حاملا (...) . وقد جاهدنا من أجل اطلاق سراح هذه المرأة لكي تتمكن من وضع مولودها على الأقل في مكان توجد فيه المرافق اللازمة ، كالمستشفى . وتبين لنا أنه من العبث المطالبة باطلاق سراحها ، وذلك على الرغم من أنه لم تكن هناك أية تهم موجهة ضدها . فلا جدوى للشخص المعتقل اذا ما دخل السجن ، أن يتوسل لكي يفرجوا عنه . فكل ما يجنيه ذلك الشخص هو اطالة مدة بقائه في السجن . لذلك طلبنا أن تنقل هذه المرأة الى المستشفى ، ولكن ذلك استغرق وقتا طويلا جدا بدرجة أن المرأة كادت أن تضع في السجن".

٧٨ - وتلقى الفريق العامل عددا كبيرا من التقارير المتعلقة بالأطفال الذين يعاملون بالضبط معاملة الكبار في زنزانات الشرطة والسجون ، وذكر تقرير صدر في أيار/مايو ١٩٨٧ عن لجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان أن " الأطفال يعتقلون أحيانا في ظروف غير صحية تتميز بفرط الاكتظاظ ويزودون بفراش رفيع مجرد من القمل ، ولا يمنحون سوى فرص قليلة للتريض " .

٧٩ - ووجه نفس التقرير الاتهام الى ما يحدث من اعتداءات جسدية ترتكب عموما ضد الأطفال وقت ايقافهم أو في ساعات أو أيام الاحتجاز الأولى .

" وتشمل هذه الاعتداءات من الناحية الجسدية الضرب الشديد بالسياط ، واللكم ، والبنادق وغير ذلك من الأشياء الثقيلة التي يترتب عليها كسر أسنان الأطفال وعظامهم ، واصابتهم باصابات خطيرة (...) . وقد حرم الأطفال الذين تم الاعتداء عليهم ، مرارا وتكرارا ، من زيارات أسرهم حتى لا ينتبه آباؤهم الى اصاباتهم " .

٨٠ - ويتهم عدد كبير جدا من الشبان والأطفال بارتكاب جريمة القانون العام الخطيرة المتمثلة في " العنف العام " فيما يتصل " بالاضطرابات في أحياء السود " .

٨١ - وطبقا لما رواه شاهد غير مسمى (الجلسة ٦٩٤) ، أثيرت مسألة سوء معاملة الشبان والأطفال مع نائب وزير القانون والنظام في جنوب افريقيا ، الذي أوضح أن الحكومة تعارض تماما أي عنف ضد الأطفال ، وأن أية حالات يوجه نظر الحكومة اليها سوف تعالج ، وأن كل مرتكبي العنف ضد الأطفال سيعاقبون . غير أن هيئات عديدة من الهيئات المختصة باعتقال الأطفال داخل جنوب افريقيا قد أكدت أنها " لم تلاحظ أي دليل على توقيع أي عقاب على أي عضو من أعضاء قوات الأمن لسوء معاملة الأطفال " .

٨٢ - واسترعى نفس الشاهد نظر الفريق العامل الى مثال محدد لعجز السلطة القضائية في اطار حالات الطوارىء ، فقال :

" رفض قاض في حكم أصدره اطلاق سراح ولد يبلغ من العمر ١٣ عاما اعتقلته الشرطة ورفعت والدته القضية أمام المحكمة ، بحجة أنه لا يستطيع أن يتدخل في رأي ضابط الشرطة وأن الطفل يشكل خطرا على أمن الدولة " .

وتم بعد ذلك استئناف هذا الحكم أمام محكمة تتألف من ثلاثة أشخاص فأيدت هذه المحكمة الحكم السابق ورفضت اطلاق سراح الطفل • وطبقا لما جاء في نفس البيان ، فان القرينة التي نشأت من اقرار ضابط الشرطة الكتابي الذي حرره بعد حلفه لليمين هو الآتي :

" انه كان يعتقد أن الولد المعني كان واحدا من زعماء مجموعة من الأطفال في مدرسته ، كانوا يحاولون اقناع بقية الأطفال بالمشاركة في مقاطعة المدرسة " •

وعندما وصلت القضية الى المحكمة الثلاثية كان الطفل قد قضى بالفعل أربعة أشهر في الاعتقال •

٨٣ - وقد انعكس موقف حكومة جنوب افريقيا تجاه اعتقال الأطفال في بيان أدلى به السيد ادريان فلوك ، وزير القانون والنظام ، في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، ذكر فيه أن المؤتمر الوطني الافريقي يستخدم الأطفال قصد توسيع نطاق استراتيجيته عن طريق أعمال العنف •

٨٤ - وعارض هذا الادعاء ممثل المؤتمر الوطني الافريقي ، في شهادته الشفوية أمام الفريق العامل (الجلسة ٦٩٠) ، وأكد على :

" أن المؤتمر الوطني الافريقي قلق جدا ازاء معاناة الأطفال من نظام الفصل العنصري ، وقد تعدى ذلك الى تنظيم مؤتمرات تركز على معاناة الأطفال في جنوب افريقيا بل وعمد المؤتمر أيضا الى استشارة أخصائيين ، وأطباء ، وعلماء نفسيين اكلينيكيين ، وأطباء نفسيين متخصصين في الأطفال ، لكتابة أبحاث حول تأثير الاعتقال على الأطفال وما يمكن أن يكون لمثل هذا الاعتقال والحبس من آثار طويلة المدى على الأطفال " •

٨٥ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، صرح وزير القانون والنظام ، في كيب تاون ، ان ما مجموعه ١١٥ شابا ، لا يقل عمر أي واحد منهم عن ١٥ عاما ، كانوا آنذاك معتقلين بموجب قوانين الطوارىء • ولم يكن هناك الا ثلاثة شبان في الخامسة عشرة ، و ٢٨ في السادسة عشرة ، و ٨٤ في السابعة عشرة •

٨٦ - وحسب بيان السيد فلوك ، كان معظمهم معتقلا فيما يتصل بجرائم خطيرة تتراوح بين القتل العمد والاحراق العمد والعنف العام • وأشار الى أن الأطفال اعتقلوا جميعا في ظروف اعتقال خاصة بمعزل عن المجرمين المدانين وأقرب ما يمكن من منازل أهاليهم • (أنظر نص البيان في الوثيقة E/CN.4/1988/47) •

٨٧ - وقد صدر هذا البيان في يوم افتتاح مؤتمر دولي بهراري (زمبابوي) بشأن القانون والأطفال في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، انعقد في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ • وقد أدلى أطفال صغار في سن الحادية عشرة بشهادات أمام ٥٠٠ مندوب حول تجربتهم الشخصية في سجون جنوب افريقيا ، وحول المعاملة القاسية التي أخضعوا لها ، بما في ذلك الضرب والتعذيب بالصدمات الكهربائية ، لارغامهم على الاعتراف بأنواع مختلفة من الجرائم •

٨٨ - وقد حضر ذلك المؤتمر ممثلون عن أكثر من ١٥٠ منظمة دولية واقليمية ووطنية ، وكذلك ٣٠٠ شخص من افريقيا الجنوبية وقد جاءت الأغلبية منهم من جنوب افريقيا • وناقش المؤتمر المسائل المدرجة في اطار الموضوعات التالية : (أ) حقوق الأطفال بموجب القانون الدولي؛ (ب) قوانين جنوب افريقيا المتعلقة بالأمن ازاء الطفل ؛ (ج) التعذيب وعواقبه؛ (د) الجيش والشرطة و " لجان الأمن الأهلية " ؛ (هـ) اللاجئون • وقدم الخبراء ومن لهم تجربة مباشرة في هذا المجال عددا من الأبحاث التي كانت موضع مناقشاتهم •

٨٩ - واختتم الموءتمر جلساته باعتماد اعلان اعترف فيه بأنه لا يمكن لأطفال جنوب افريقيا أن يعيشوا عيشة عادية طالما ظل نظام الفصل العنصري قائما ، وحث المحامين والأطباء والعاملين الاجتماعيين والدينيين وكافة الأشخاص الآخرين الذين ينطوي عملهم على مسوءوليات خاصة عن الأطفال ، على أن يقوموا بدور في الكفاح عن أطفال جنوب افريقيا وحمايتهم والمساعدة على تخليصهم من الفصل العنصري • وناشد أيضا المجتمع الدولي على العمل من أجل فرض عقوبات ضد هذا النظام ، وحث جميع الحكومات على الاعلان عن مناصرتها لجميع أولئك الذين هم مستعدون للعمل دفاعا عن أطفال جنوب افريقيا حتى ولو خاطروا بأنفسهم •

٩٠ - وبالاضافة الى المراسلات والشهادات المذكورة أعلاه ، حلل فريق الخبراء المخصص بصورة منهجية ، المعلومات التي صدرت في الصحافة الدولية وفي صحافة جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة اعتقال الأطفال في جنوب افريقيا • وتعطي الفقرات الموالية ، المقدمة على سبيل المثال ، فكرة عن خطورة الوضع •

٩١ - وذكرت لجنة مناصرة أهالي المعتقلين ، مشيرة الى بيان أدلى به السيد فلوك جاء فيه أنه يتمنى ، بوصفه والدا هو أيضا ، أن يكون كل طفل في بيته مع أهله ، أنها تأمل أن يمتد نطاق " قلق وتعاطف " السيد فلوك ليشمل خمسة شبان هم حاليا معتقلون بسجن ديبكلوف قرب جوهانسبرغ • ويزعم أن أهالي هوءلاء الشبان قد رفعوا دعوى مشتركة باسم أطفالهم ضد وزير العدل وضد موظفين من موظفي مصلحة السجن في ديبكلوف هما الرائد ثيرون وضابط الصف فان زيل • وحسب لجنة مناصرة أهالي المعتقلين يمثل الأطفال الذين صدمتهم تجربة السجن " مأساة وطنية كبرى " ، وذكرت اللجنة أيضا أن نسبة ٤٠ في المائة من المعتقلين تتمثل في أطفال دون سن ١٨ عاما قد فصلوا عن أهاليهم لمدة وصلت الى ستة أشهر • ويزعم أن الدعوى المشتركة قد رفعت في وقت لاحق أمام محكمة راند العليا • وتنطوي هذه القضية على ادعاءات اعتداء من جانب الشرطة وحراس السجن ، بما في ذلك هجمات بالغازات المسيلة للدموع • وكان جميع المعتقلين المصابين دون سن ٢١ عاما • ونفت السلطات هذه التهم واصفة اياها في نفس الوقت بأنها " خطيرة " ، وسلمت بأنها مقيدة بأمر طوعي لضبط النفس • وحرّم على الجمهور الاستماع الى الادعاءات •

واو - حوادث الوفاة أثناء الاحتجاز والاحتفاظ لدى الشرطة*

٩٢ - " ان عملية الاحتجاز بدون محاكمة بأسرها تقوض سيادة القانون وتوءدي الى اساءة استعمال السلطة • ومادام لدينا نظام للاحتجاز بدون محاكمة ، ينبغي أن يكون هذا متوقعا " • وظل الوضع الذي يشير اليه هذا البيان الوارد في تقرير لجنة مناصرة أهالي المعتقلين الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ دون تغيير طوال الفترة التي يغطيها التقرير الحالي •

---

* يعتمد هذا الفرع جزئيا على معلومات مستقاة من : صحيفة THE Guardian ، ٣و ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، وصحيفة Sowetan ، ٦ و ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٧ ، وصحيفة International Herald Tribune ، ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٧ •

٩٣ - وبالاضافة الى حالات الوفاة المبلغ عنها بموجب قانوني الأمن والطوارىء ، استرعي نظر الفريق العامل الى حالات كثيرة أخرى حدثت في ظروف غير واضحة • وقد سجلت الأفرقة المعنية بحقوق الانسان في جنوب افريقيا ، حتى آب/أغسطس ١٩٨٧ ، ٦٥ حالة وفاة معروفة أثناء الاحتجاز منذ عام ١٩٦٣ وما بلغ مجموعه ٢٦ حالة وفاة أثناء الاحتفاظ لدى الشرطة في ظروف لها صلة بالسياسة (ولا تشمل هذه الأعداد حالات الوفاة في " الأوطان " (homelands)) •

٩٤ - ووفقا لبيان أدلى به وزير القانون والنظام في ٢ آذار/مارس ١٩٨٧ ، توفي خلال عام ١٩٨٦ ما مجموعه ٨٣ شخصا أثناء الاحتفاظ لدى شرطة جنوب افريقيا • ونقل ٢٦٣ آخرون احتجزتهم الشرطة منذ بداية حالة الطوارىء في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ الى المستشفى • وأبلغ أن السيد فلوك ، لدى رده على الأسئلة البرلمانية ، رفض الافصاح عن أسماء الأشخاص الذين توفوا أثناء الاحتفاظ لدى الشرطة أو عن التواريخ التي توفوا فيها • ووفقا للسيد فلوك توفي سبعة وعشرون نتيجة " أسباب طبيعية " ، وانتحر ١٢ ، وأطلق الرصاص على ثلاثة بينما كانوا يحاولون الهرب ، وطعن واحد من جانب المسجونين الآخرين • وذكر السيد فلوك في هذا الصدد أنه " لم يلق الموظفون الذين تولوا التحقيق في أي من الحالات الثلاث والأربعين اللوم على شرطة جنوب افريقيا " •

٩٥ - وتشير التقارير التي أتيحت للفريق في هذا الشأن ، على النحو الوارد في الفقرات التالية ، الى حالات كثيرة من سوء المعاملة ، والعنف ، والتعذيب قبل الوفاة المبلغ عنها ، معظمها أثناء الاستجواب عند الاحتفاظ لدى الشرطة لانتزاع المعلومات أو الاعترافات •

٩٦ - وأبلغ بأن ضابط الصف لوكاس ماغاغان ، قائد الشعبة ، قد أدلى بشهادته يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٧ في التحقيق المتعلق بالسيد ماكامبو لاكي كولوميلا ، الصحفي والعضو في منظمة شعب آزانيا ورابطة عمال وسائل الاعلام في جنوب افريقيا • وادعي أن السيد كولوميلا قد توفي في زنزانات الشرطة قبل مضي ٢٤ ساعة على احتجازه مع ستة أشخاص آخرين يوم ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ • وأجري التحقيق في محكمة موكوبان القضائية بالقرب من بودغي ترسروس • وأبلغ أن ضابط الصف ماغاغان قال في الجلسة أن مساعد قائد المحطة في موكوبان ، ضابط الصف مولنغوان ، قد أصدر اليه والى نحو ٢٠ من رجال الشرطة تعليمات في استعراض جرى يوم ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بتسليح أنفسهم بالسياط وبمطاردة " الرفاق " في شبين بدائرة ماهويكرنغ • وقال ضابط الصف ماغاغان أيضا أنه عندما دقق بيانات الدخول في السجل في اليوم التالي ، تبين له أنه أدرج أن أحد المسجونين قد توفي وأن ثلاثة آخرين قد أدخلوا المستشفى وبهم جروح جسيمة نتيجة للضرب بالسياط •

٩٧ - وفي آذار/مارس ١٩٨٧ أبلغ أن الأدلة التي قدمها المحامي ب • نوغنت أثناء التحقيق الذي جرى في محكمة سيشيغو القضائية بالقرب من بيترسبورغ أوضحت أن رئيس الجبهة الديمقراطية المتحدة السابق ، السيد بيتر نشابيلنغ (٥٩) ، قد توفي بعد ابتلاعه لقيئه وهو في حالة غيبوبة نتيجة لضربه بالسياط بشدة من جانب أفراد شرطة ليبوا يوم ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ •

٩٨ - ووجد شاب محتجز اعتقل بموجب أنظمة الطوارىء متوفيا في زنزانته يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ • وقيل ان السيد بندكت ماتشوكي الذي يبلغ العشرين من العمر والذي شنق نفسه بقميصه هو ثالث محتجز يتوفى أثناء الاعتقال منذ فرض حالة الطوارىء الكاملة في حزيران/يونيه ١٩٨٦ • وكان السيد ماتشوكي قد احتجز بدون اتهام في زنزانات الشرطة في بوغرسفورت في مقاطعة كيب الشرقية • ورغم صدور الأمر بالتحقيق فان نتائجه لم تكن متاحة لحين اعداد هذا التقرير •

زاي - الحكم بالاعدام وتنفيذ أحكام الاعدام*

٩٩ - قدر شاهد مجهول الهوية في بيانه أمام الفريق العامل (الجلسة ٦٩٤) أنه :

" بلغ المعدل السنوي لتنفيذ أحكام الاعدام في جنوب افريقيا خلال السنوات الأخيرة نحو ١٣٠ حالة أو أكثر ، ويبدو أن عقوبة الاعدام توقع على السود فقط وفي أحوال كثيرة في ظروف تنبع مما يعتبر أساسا من الجرائم السياسية " .

١٠٠ - ووفقا لمنظمة الوشاح الأسود " وقعت جميع أحكام الاعدام الراهنة بعد ادانات بتهمة القتل . وهو تحرك واضح من جانب النظام لتصوير معارضيه كمجرمين عاديين وليس كمسجونين سياسيين".

١٠١ - وفي جنوب افريقيا ، تفرض عقوبة الاعدام نظير جرائم يرد وصفها بطريقة غامضة كما يجوز توقيعها نظير جرائم نظامية ترد في قانون الأمن الداخلي أو نظير جريمة القتل الواردة في القانون العام .

١٠٢ - وأشار تقرير *لتقصي الحقائق أصدرته لجنة الحقوقيين الدولية في آذار/مارس ١٩٨٧ الى* أن الارهاب ، شأنه شأن جريمة الخيانة الواردة في القانون العام ، يؤدي الى عقوبة الاعدام . وأساس ذلك هو أن العنف يرتكب بقصد قلب نظام الحكم . وفيما يتعلق بالوضع في " الأوطان " أبلغ أحد الشهود الفريق (في الجلسة ٦٩٥) أنه :

" ... توقع حاليا عقوبات جسيمة على شعبنا . واتهم ستة من الشباب في بورت ألفريد باحداث " قلاقل " وحكم عليهم بالاعدام . وقالت الشرطة لأحدهم قبل القاء القبض عليه انه سيعتقل اذا لم يصبح شاهدا للدولة . فقال انه لا يمكنه أن يكون شاهدا للدولة لأنه لم يكن حتى في مسرح الجريمة وأنه لا يعلم شيئا عنها (...) . وبعد فترة ألقي عليه القبض واحتجز مع المتهمين ثم بعد وقت طويل أدين هو أيضا " .

١٠٣ - وفيما يتعلق بأحكام الاعدام وتنفيذ أحكام الاعدام التي وقعت خلال الفترة قيد البحث ، أبلغت مصادر كثيرة عن الادعاء باعدام ١٢١ شخصا في عام ١٩٨٦ ، خمسة منهم نظير جرائم سياسية . وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أبلغ عن اعدام ٧٦ شخصا وانتظار تنفيذ الحكم في ٢٧٥ شخصا ، منهم ٣٢ شخصا نظير جرائم متصلة بالأسباب السياسية (أنظر القائمة أدناه) :

موجاليفا رجينالد سيفاتسا	موزس منياندا جاتجيس
أوبا موزس دينيسو	ملاملي ولنغتون ميليس
دوما جوشوا خومالو	بول تيفو ستلابا

---

* يعتمد هذا الفرع جزئيا على معلومات مستقاة من : لجنة الحقوقيين الدولية ، تقرير بعثة تقصي الحقائق ، آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ صحيفة Anti-Apartheid ، آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ صحيفة Sowetan ، ٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ ؛ وصحيفة The Weekly Mail ١٦ آذار/مارس و ٩-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧؛ وصحف International Herald Tribune, Le Monde and The Times ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

فرنسيس دون موخيس	سيميلو لينوكس ونسي
ريد ماليبو موكوينا	مزيوكسولوكريستوفر ماكيلين
تيريزا راما شامولا	ندوميسو سيلو سيفينوكا
الكس ماتشابا ماتسيباني	ماكزوانا منزي
سلمون مانكوباني ماواشا	روبرت جون ماكبرايد
اليلي ويبوشي	تيلوفويو مجيديزي
ديكسون ماديكاني	سلمون منغاليسو نونغواتي
ديسموند مايولا	باولوس تسييتسي تسهيلانا
باتريك مانغنيدا	مزواندیلي غكيبـا
دانييل ماليكـي	فانتو سالينغـا
جوزياه تساواني	لوندي وانا
تبنبينكوسي برسفيت	مزواندیلـي رورو منينزي
موندي تريفور تنغوي	بيكيسيزوي نغيـدي

وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، أبلغت مصادر كثيرة عن اعدام السيد موزس منياندا جانتيس والسيد مالاملي ولنغتون ميليس من مقاطعة كيب الشرقية يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (أنظر القائمة أعلاه) في السجن المركزي في بريتوريا • وأبلغ أيضا عن الحكم بالاعدام على مواطنين آخرين من السود في محكمة بببريتوريا يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٧ نظير قتل شرطي أسود في عام ١٩٨٦ عن طريق الخنق •

١٠٤ - ودعا ممثل الموءتمر الوطني الافريقي المجتمع الدولي بالنيابة عن منظمته ، في بيانه أمام الفريق العامل (الجلسة ٦٩٠) ، الى التدخل فورا واجراء كل ما في وسعه عمليا لانقاذ حياة ٣٢ شخصا ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام عليهم (أنظر الفقرات ١٧-٢٠ أعلاه)•

١٠٥ - وأبلغ أنه شنق حتى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ما مجموعه ٤٠ شخصا في سجن بريتوريا المركزي • ولم يشمل الرقم الأشخاص الذين شنقوا في " الأوطان المستقلة " • وأبلغ أنه حتى منتصف شهر آذار/مارس ١٩٨٧ كان في سجن بريتوريا المركزي ٢٥١ مسجونا وفي سجن بوفوتاتسوانا ٢٤ مسجونا ينتظرون الاعدام • وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، أبلغ أيضا بأنه وفقا للسيد سوموتنزي " الممثل الحكومي " في سيسكاي ، شنق ، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، ١٠ مساجين في سيسكاي كما أن خمسة مساجين آخرين ينتظرون حاليا الاعدام •

١٠٦ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أبلغ أن ثلاثة من السود المدانين بالقتل قد شنقوا في بريتوريا • وشنق السيد مالنغوسي لوفوندو ، وهو أحد المحرضين على مناهضة الفصل العنصري ويبلغ الحادية والعشرين من العمر لاشتراكه في مقتل موظف أسود في أحد " أوطان " سيسكاي وامرأة كانت معه • وكان الآخران من المجرمين العاديين • وتم الاعدام رغم نداء الرأفة الذي صدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة •

حاء - الأشكال الأخرى للقمع*

١٠٧ - دلت دراسة حديثة اضطلعت بها لجنة مناصرة أهالي المعتقلين على تصاعد عدد حوادث الاختطاف والاغتيال المتعلقة بالمحرضين على مناهضة الفصل العنصري سواء داخل جنوب افريقيا أو خارجها • وتدعي الدراسة التي تغطي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٦ الى نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٧ أن أغلبية حوادث الاختطاف تتم في الدول الأجنبية المجاورة مثل ليسوتو ، وبوتسوانا ، وسوازيلند • " ويبدو أن اتفاقا قد أبرم في السنوات الأخيرة مع سوازيلند لتمكين عملاء جنوب افريقيا من التحرك بحرية في القطر مما أدى الى وقوع عدة حوادث اختطاف " •

١٠٨ - وفضلا عن حوادث الاختطاف والاغتيال التي أبلغ عنها الفريق منذ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، تفيد معلومات تكميلية أن حوادث الاختطاف والاغتيال المذكورة قد استمرت خلال الفترة قيد البحث •

١٠٩ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، اختطف شخص يدعي أنه عضو بارز في الموءتمر الوطني الأفريقي هو السيد اسماعيل ابراهيم من سوازيلند • وأدى اختطافه الى احتجازه في بريتوريا أولا ثم في جوهانسبرغ • وأبلغ بعد ذلك أنه قد استجيب الى طلب تقدم به السيد اسماعيل ابراهيم لاطلاق سراحه من الاحتجاز ولكنه اتهم في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٧ بالخيانة العظمى • وأعلن محاميه أنه سيتهم بالخيانة وبجرائم أخرى تتصل بقانون الأمن الداخلي • ويدعى أنه في الحبس الانفرادي منذ اختطافه • وتقدم شقيقه عيسوب بطلب لاخلاء سبيله وقامت السيدة بريسكيلا جانا بالتحقيق فيه • وأبلغ أن طلبا آخر سيودع للطعن في حق الدولة في اتهام السيد ابراهيم أمام محكمة تابعة لجنوب افريقيا لكونه قد اختطف واحتجز انتهاكا للقانون الدولي •

١١٠ - وادعي أن مناضلة تابعة للموءتمر الوطني الافريقي تدعى الآنسة شيلا ميائدا قد اختطفت من سوازيلند في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ويعتقد أنها محتجزة كشاهدة على السيد اسماعيل ابراهيم •

١١١ - وفي معرض الاشارة الى هذه القضية وعن قضايا أخرى للاختطاف ، ذكر ممثل للموءتمر الوطني الافريقي للفريق العامل (الجلسة ٦٩٠) أن :

" من المظاهر الأخرى للميول العدوانية لنظام بريتوريا كثرة حوادث اختطاف واغتيال أعضاء الموءتمر الوطني الافريقي في دول المواجهة وخاصة سوازيلند • ففي ٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ أطلقت أعيرة نارية على عضو بارز في اللجنة التنفيذية الوطنية للموءتمر يدعى كاسيوس ميك مع عضو آخر في الموءتمر يدعى بول ديكليد في سيارة أجرة في مبابان بسوازيلند الى أن فارقا الحياة • وتم التعرف على القتلة وكانوا من العملاء السريين " للقوة الضاربة " لبريتوريا • أما أعضاء حركتنا الذين لم يقتلوا ، فقد اختطفوا بطريقة

---

* يعتمد هذا الفرع جزئيا على معلومات مستقاة من : الفصل المعنون " القمع الخارج على القانون أو غير الرسمي " في تقرير لجنة مناصرة أهالي المعتقلين ، آب/أغسطس ١٩٨٧ ؛ وصحيفة The Weekly Mail ، ٨-١٤ أيار/مايو ١٩٨٧ ، و ١٥-٢١ أيار/مايو ١٩٨٧ ؛ و ٩-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ؛ وصحيفة City Press ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٧ ؛ وصحيفة New Nation ، ٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ •

غير مشروعة من سوازيلند الى جنوب افريقيا • وبعد تعذيب منتظم وغسيل للدماغ ، أجبروا على العمل لمصلحة قوات الأمن في جنوب افريقيا وأرغموا على مصاحبة فرق الاغتيال التابعة لبريتوريا عند عودتها الى سوازيلند للبحث عن مساكن أعضاء الموءتمر الوطني الافريقي وتحديد الأماكن التي يقيمون فيها والارشاد عنها في المدن المختلفة في سوازيلند " •

١١٢ - وأشار الشاهد أيضا الى أنه :

" ••• يستخدم هوءلاء العملاء الذين كانوا أعضاء في الموءتمر الوطني الافريقي والذين اختطفوا من سوازيلند كشهود للدولة في القضايا المختلفة التي تشمل أعضاء في الموءتمر " •

وذكر الشاهد كمثال على هذا قضية السيد اسماعيل ابراهيم المشار اليها أعلاه (أنظر الفقرة ١٠٩) •

١١٣ - وشدد ممثل الموءتمر الوطني الافريقي أيضا على ضرورة التوصل الى طرق يمكن اقناع حكومة سوازيلند بها بالالتزام بمبادىء عدم الابعاد تنفيذا للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين •

" مجموعات اليقظة "

١١٤ - توءكد التقارير المتعلقة بالقمع غير الرسمي التي تشمل حالات أخرى من الاختطاف والاغتيال حدوث تقدم ملحوظ في نشاط مجموعات " اليقظة " (VIGILANTES) التي تعمل سرا والتي تم موءخرا ضم بعض أعضائها الى الشرطة المحلية كشرطة خاصة " special constables " أو شرطة " نجدة " " kits constables " مدربة على العمل في أوطان السود (تعني كلمة " kits" بالافريكانية " النجدة ") •

١١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، استحدث وزير القانون والنظام آنذاك ، السيد لويس لو غرانج، قوات الشرطة الخاصة - التي تم تدريبها بسرعة وتزويدها بالسياط والأسلحة - " لاستكمال القوة العاملة في الشرطة " • وكما أشارت الى ذلك صحيفة The Citizen الصادرة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، كان من المقرر استخدام هذه القوات في كيب الغربية وكيب الشرقية وفي بعض أوطان منطقة الريف • وذكر السيد لو غرانج أنه " ستكون لهم سلطات محدودة وسيعملون تحت قيادة واشراف كبار ضباط الصف بالشرطة " •

١١٦ - وحتى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، بلغ عدد رجال شرطة النجدة الذين قامت شرطة جنوب افريقيا بتدريبهم وفقا لبيان السيد فلوك في البرلمان نحو ٤٠٠ شرطي •

١١٧ - وذكر أنهم كانوا يختارون من صفوف الحرس الخاص أو قوات اليقظة السابقة ، ووصفت واجباتهم بأنها تشمل انفاذ " القانون والنظام " ، مثل دفع الايجارات ، ووقف مقاطعة المستهلكين والامتناع عن العمل ، وحتى حل " المنظمات السياسية المشتبه فيها " •

١١٨ - بيد أنه كما ذكر في دراسة لجنة مناصرة أهالي المعتقلين ، " تبين خلال فترة وجودهم الوجيزة أنهم أكثر قسوة بكثير حتى من شرطة جنوب افريقيا وقوات الدفاع لجنوب افريقيا " •

١١٩ - وخلال الشهور العشرة الأخيرة ، استرعي نظر الفريق العامل الى تزايد التقارير عن حوادث العنف والاساءة المرتكبة من جانب رجال شرطة النجدة •

١٢٠ - واشتملت المعلومات الواردة ادعاءات بالمضايقة ، والترهيب ، والتعدي ، والسرقة ، والاساءات الجنسية ، والاغتيال .

١٢١ - ووفقا لمعلومات وسائل الاعلام ، ادعي أن أفراد شرطة النجدة قد قتلوا شخصين رميا بالرصاص : طالبا يبلغ التاسعة عشرة من العمر في دربن ، وقسيسا يبلغ الأربعين من العمر في مدينة كارو التابعة لأبردين . وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، أبلغ عن وقف " عصيان " يشمل ٠٠٠ ١٥ عاملا كيميائيا يوم ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ بعد الادعاء بقيام قوات اليقظة بقتل أحد العمال عقب حضورها الى المنجم في حافلة ومعها أفراد الأمن التابعين للمنجم لوضع حد للاضراب . ووقع الاضراب في مصانع سازول للنفط المستخلص من الفحم المملوكة للحكومة في ترانسفال الشرقية . وأبلغ بأن شركة سازول هددت برفع دعوى " نظير القذف " اذا ادعي بأنها مسوءولة عن الهجوم على المضربين .

١٢٢ - وفيما يتعلق بهذه الادعاءات ، زود الفريق العامل أيضا باقرارات كتابية مشفوعة بيمين وبيانات تتصل بعدد من القضايا قيد النظر أو الطلبات المودعة لدى المحاكم من جانب سكان الأوطان في مناطق مختلفة ، خاصة في كيب تاون .

١٢٣ - وتشير لجنة مناصرة أهالي المعتقلين في البيان التالي الى المناطق التي يبدو أنها قد تأثرت الى أقصى حد بأعمال قوات اليقظة :

" تعتبر كيب الشرقية من أسوأ المناطق اذ اشترك عمد مناطق السود في بورت اليزابيث وويتنهاغي اشتراكا وثيقا أولا مع قوات اليقظة ثم مع فرق الشرطة المحلية التي أدخلت الرعب على السكان . وتوجد أوضاع مماثلة في ويلكولم في ولاية أورانج الحرة ، وويتواترز ، راند ، وناتال ، ودائرة الترنسفال في تيمبيسا " .

١٢٤ - وذكر أحد الشهود في بيانه الشفوي أمام الفريق في جلسته ٦٩٥ حالات أشخاص كثيرين اغتالتهم فرق الموت المزعومة ووصف طريقة عملها قائلا :

" مات شخصان آخران في المنطقة المعروفة باسم سيسكاي كما مات اريك مندونغا واندیلي كيو نغانا . وكان هوءلاء الأشخاص أعضاء عاديين في منظمة للشباب ولم يكونوا من المسوءولين فيها . ووصلت الشرطة ومعها بنادق . وسألت عن هذا الرفيق فقيل لها لا ، انه غير موجود بالمنطقة . فتوجهت الى فراشه ورأت شخصا هناك فأطلقت عليه الرصاص وهو بالفراش . وحدث هذا على مدى أسبوعين حيث قتل شخصان بهذه الطريقة . ثم أصدرت الشرطة بيانا عن الحادث ، فقالت " لا ، لم يكن هوءلاء من أفراد الشرطة ، انهم كانوا شرطة مزيفة " .

١٢٥ - وفيما يتعلق بأنشطة الحرس ، أبلغ أن المستقطنين اللاجئين بعدما حرقت قوات يقظة " ويتدويكي " مساكنهم القديمة في كروسرودز في أيار/مايو ١٩٨٦ - بمساعدة الشرطة كما ادعي - سيضطرون الى التفاوض مع السيد جونسون نيغكسو بونغوانا الذي نصّب نفسه زعيما لويتدويكي لاستعادة أرضهم . ووفقا لتقرير صحفي ، أصبح السيد نيغيكسو بونغوانا رئيس لجنة كروسدروز القديمة رسميا عمدة لمستوطنة المستقطنين التي أعلن عن اعتبارها سلطة محلية في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٧ . وسبق أن ذكر زعماء المستقطنين اللاجئين الذين يعيشون حاليا في مخيمات خايليتشا أو على الأراضي الشاغرة في ميانغا في أيار/مايو ١٩٨٧ ان نداءات متكررة الى السلطات للتفاوض بشأن فئة السكان

التي ستعيش على الأرض لم تلق أي صدى رغم بيان الوزير هيونيس الذي أشار الى أنه سيصرح لهم بالعودة " على أساس الأولوية " وأن " مفاوضات دقيقة " جارية • وأبلغ أن الزعماء حذروا بأنه لن " يوجد أبدا سلام " اذا توطن السيد نيغكسو بونغوانا وتابعوه في الأرض • وأكد السيد ريكي تشيلهازي نائب مدير الاسكان في مكتب الخدمات الاجتماعية تعيين السيد نيغكسو بونغوانا رسميا عمدة لمدة ١٢ شهرا وضرورة تفاوض اللاجئين معه مباشرة • وحذر السيد تشيلهازي قائلا انه لا يستطيع أحد أن يضمن سلامة اللاجئين اذا أصروا على العودة • ووفقا له ، أحيلت الرندات الأربعة الاضافية التي طلبها السيد نيغكسو بونغوانا من المقيمين كل شهر علاوة على ايجارهم البالغ سبعة رندات الى حساب " صندوق تنمية كروسرودز " وستوفر هذه النقود قروضا للأشخاص الذين يرغبون في البناء في الأراضي المحسنة الرتبة • وادعى السيد شيلهازي أيضا أن مجموع سكان كروسرودز لا يتجاوز ٠٠٠ ٤ نسمة على خلاف الرقم الذي تم تقديره في شباط/فبراير ١٩٨٧ والبالغ ٠٠٠ ٩٠ نسمة •

طاء - اقامة العدل في ظل حالة الطوارئ*

١٢٦ - يبدو أن الحالة فيما يتعلق بحماية حقوق الأفراد وخاصة السكان السود ، من خلال النظام القانوني ، قد تدهورت في ظل حالة الطوارئ التي فرضت ثلاث مرات خلال السنتين الأخيرتين •

١٢٧ - فقد أكد شاهد مجهول الهوية عند الادلاء بشهادته أمام الفريق العامل في جلسته ٦٩٣ تكرار " محاولات استبعاد الحرية الشخصية للسكان السود في جنوب افريقيا من ولاية المحاكم ، واستبعاد أنشطة القوات التنفيذية وقوات الأمن أيضا من ولاية المحاكم ، مما نتج عنه حالة من عدم الشرعية في المدن وفي العلاقات بين قوات الأمن والسكان السود في جنوب افريقيا " • وذكر الشاهد أمثلة كثيرة تشير الى استبعاد ولاية المحكمة بموجب قوانين الأمن والمراقبة ، فيما عدا الحالات التي تثار فيها مسائل تتعلق بتفسير القواعد النظامية •

١٢٨ - وذكر نفس الشاهد أيضا أن تعزيز قوانين الأمن خلال فترة تبلغ ٣٠ عاما وتوسيع سلطة الجهاز التنفيذي فيما يتصل بشهود الأمن يتجليان في القانون الجنائي وفي نطاق تعريف بعض الجرائم الجنائية مثل " الارهاب " ، و " قلب نظام الحكم " ، و " التخريب " ، و " الدعاية للشيوعية " •

" ٠٠٠ فتعريف هذه الجرائم حيثما تكون نظامية واسع للغاية ، مما يتيح للحكومة ، اذا ارتأت ذلك ، أن تطلق العنان لأعمال الاضطهاد ضد الأشخاص الذين تعتبرهم من المعارضين السياسيين ٠٠٠ ويتعذر تقريبا على القاضي أن ينفي ارتكاب المدعى عليه لهذه الجرائم " •

---

* يعتمد هذا الفرع جزئيا على معلومات مستقاة من : صحيفة The Star ، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ وصحيفة The Citizen ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ وصحيفة The Weekly Mail ٨-١٤ أيار/مايو ١٩٨٧ •

١٢٩ - وأشار أيضا الى الفرع ٣٠ من قانون الأمن الداخلي الذي يمنح النائب العام سلطة الاعتراض على الافراج بكفالة في الدعاوى المتعلقة ببعض جرائم الأمن • وفي نفس السياق ، أشار الشاهد الى أحكام معينة في أنظمة الطوارىء تذكر أنه " لا تملك أي محكمة ولاية التحقيق في هذا الشأن " • وفيما يتعلق بقوات الأمن ، فانها " تستثنى من المسوءولية عن الأفعال غير المشروعة التي ترتكب لدى اضطلاعها بواجباتها في ظل الطوارىء " •

١٣٠ - وفيما يتعلق بمسألة ما اذا كانت المحاكم عاجزة ، لاحظ نفس الشاهد أن هناك جانبا من التناقض بين القضاة • فهناك قضاة ، رغم التزامهم دستوريا بتطبيق القانون الذي وضعه البرلمان ، " يراعون تقاليد الحرية الفردية ويسعون بالتالي الى تفسير القوانين حيثما يتسنى لهم ذلك لصالح الفرد " • وختاما ، أكد الشاهد على أن :

" عددا قليلا فقط من القضاة انتهى به الأمر الى الحكم ببطلان الأنظمة التي أصدرتها الحكومة ، والى ادانة أعمال الاضطهاد التي ترتكبها الحكومة ، والى الافراج عن المسجونين الذين ترغب الحكومة في استمرار احتجازهم ••• وهذه العقبة المتمثلة في وجود قضاة يحكمون ببطلان بعض قوانينها أو بتفسيرها بطريقة لا تناسبها قد عالجتها الحكومة ببساطة عن طريق تغيير القوانين • ورغم وجود قضاة متحررين على صعيد المحكمة العليا فان هناك عددا أقل من القضاة المتحررين في الشعبة الاستئنافية التي تعتبر محكمة الاستئناف النهائية في جنوب افريقيا • ولقد نقضت الشعبة الاستئنافية بعض الأحكام المتحررة الصادرة ضد الحكومة • وبوجه خاص ، قامت الشعبة الاستئنافية ، التي يعتقد أنها لا تضم الا أشخاصا يوءيدون الحكومة ، موءخرا بنقض حكم هام أصدره بعض قضاة المحكمة الابتدائية بجواز اتصال المحتجزين بمحامي " •

١٣١ - وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أبلغ أن محكمة راند العليا حكمت ببراءة شرطي قتل تلميذين في سويتو رميا بالرصاص خلال فترة الطوارىء الأولى في عام ١٩٨٦ • وحكمت هذه المحكمة أيضا ببراءة الشرطي من الشروع في قتل تلميذ ثالث رميا بالرصاص • ووجد القاضي م • ج • ستراىدوم أن الشرطي قد تصرف وهو في حالة دفاع شرعي أثناء تعدي الأطفال عليه رميا بالحجارة •

١٣٢ - وأبلغ أنه حكم على طالب بجامعة فورت هير بالسجن لمدة ٤ سنوات لرفضه الادلاء بشهادته في قضية " الارهابيين " أمام المحكمة العليا في بيشو يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ • وكان الطالب الذي يبلغ السابعة والعشرين من العمر والذي حكمت المحكمة بعدم الافصاح عن اسمه شاهدا للدولة في محاكمة تضمنت خمسة أشخاص وجهت اليهم اتهامات بموجب قانون الأمن الوطني في سيسكاي • وقال القاضي ب • دي ف • بيكار لدى الحكم على شخص حائز لدبلوم التدريس من كلية التربية بالكاب انه ثاني شاهد يرفض الادلاء بشهادته في هذه القضية • وأبلغ أن المحكمة قد أدانت في بداية المحاكمة مواطنا فرنسيا يدعى السيد بيير اندريه ألبرتيني (يبلغ السابعة والعشرين من العمر) كان يعمل محاضرا في جامعة فورت هير •

١٣٣ - ووفقا لآخر تقرير أصدرته لجنة مناصرة أهالي المعتقلين ، قدم للمحكمة ١١ طلبا لاخلاء سبيل ٨٧ من المحتجزين من بداية آذار/مارس الى منتصف نيسان/ابريل ١٩٨٧ • وتمت الاستجابة لثلاثة من هذه الطلبات تتعلق بالافراج عن ثلاثة معتقلين ، ورفضت المحكمة النظر في خمسة طلبات تتعلق بخمسة من المحتجزين ، وأجلت طلبا واحدا يتضمن ٦٨ محتجزا الى أجل غير مسمى ، وأخلي سبيل اثنين من المحتجزين قبل وصول طلباتهم الى المحكمة •

ياء - الدفاع القانوني*

١٣٤ - يتضح من القضايا التي استرعي نظر الفريق اليها أن عدم وجود مساعدة قانونية أو تمثيل قانوني ، وخاصة في المناطق الريفية ، من المظاهر الأساسية التي تميز المحاكمات التي تشمل السكان أو الأطفال السود في جنوب افريقيا .

١٣٥ - وفي الجلسة ٦٩٥ ، ذكر شاهد يقيم في أحد " الأوطان المستقلة " المزعومة ، مشيرا الى قضية الأب ستوفيلي ، انه بعد احتجاز الأب في السجن مدة طويلة حكم عليه بالسجن لمدة ١١ عاما . ونظرا لصعوبة الحصول على المساعدة القانونية الملائمة ، اضطر الى اللجوء الى المحامي الوحيد المتاح عند محاكمته .

١٣٦ - وفي الجلسة ٦٩٤ ، أبلغ شاهد مجهول الهوية الفريق أن هناك :

" نوعين منفصلين من المساعدة القانونية في جنوب افريقيا ، النوع الأول هو مساعدة قانونية ذات صبغة رسمية تقدمها الحكومة . وهذه المساعدة ضئيلة وغير متاحة تقريبا في القضايا التي تتناول قوانين الأمن أو التي تطعن في الاحتجاز أو الاعتقال ... فالمساعدة القانونية غير ملائمة بطريقة ميؤوس منها في جنوب افريقيا . والنظام الثاني للتمثيل القضائي أو النظام غير الرسمي هو النظام الذي يتم توفيره للأشخاص الذين يقدمون للمحاكمة بتهم تتصل بالأوضاع الأمنية أو السياسية ... ويبدو أن هذا النظام يعمل من خلال تبرعات الأشخاص الذين يقيمون خارج جنوب افريقيا والذين يدبرون الأموال لهيئات مثل مجلس الكنائس في جنوب افريقيا لتوفير النقود اللازمة لأتعاب المحاماة " .

١٣٧ - وفيما يتعلق بمسألة التمويل من الخارج ، ذكر الشاهد أيضا أنه :

" كان يخشى أن تتخذ الحكومة خطوات لمنع وصول مثل هذا التمويل من خارج جنوب افريقيا . ولو حدث هذا لنتجت عنه آثار وخيمة على قدرة الناس على الحصول على محامين في المحاكم " .

١٣٨ - وأبلغ أن المحامين الذين يمثلون وزارتي القانون والنظام ، والعدل ، قد وافقوا على دفع مبلغ ٢٥ ٠٠٠ راند (نحو ٨ ٢٠٠ جنيه استرليني) لرئيس أساقفة الروم الكاثوليك في جنوب افريقيا ، نيس هارلي ، لتسوية دعوى كيدية بعيدا عن المحكمة . وأبلغ أن رئيس الأساقفة قد رفع دعوى على الحكومة بعد اتهامه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ بالادلاء بادعاءات كاذبة ضد وحدة مناهضة الارهاب التابعة لشرطة جنوب افريقيا (Koevoet) العاملة في ناميبيا . وكانت نتيجة هذه الادعاءات أن قدم رئيس الأساقفة للمحاكمة نظير نشر بيانات كاذبة بطريقة غير مشروعة عن وحدة مناهضة الارهاب تفيد أن قوات الأمن في ناميبيا لاتزال تمارس فظاعات ضد السود المحليين .

---

* يعتمد هذا الفرع جزئيا على معلومات مستقاة من .. صحيفة The Guardian ٣ آذار/مارس ١٩٨٧ ، وصحيفة Sowetan ، ٣ آذار/مارس ١٩٨٧ .

كاف - الاحتجاز بموجب قانون الأمن الداخلي*

١٣٩ - بدأت الحكومة العمل بقانون الأمن الداخلي في عام ١٩٨٢ • وقد نص على الاحتجاز في أربعة أفرع مختلفة :

(أ) الفرع ٢٨ ويبيح الاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى • وبعد حدوث حالات طعن ناجحة في عام ١٩٨٥ ، احتجز بموجبه قلة من الأشخاص في عام ١٩٨٦ ولم يعد يستخدم الآن وان كان لم يلغ ؛

(ب) الفرع ٢٩ ويخول لضابط الشرطة من رتبة مقدم أو ما فوقها أن يحتجز بقصد الاستجواب أي شخص تعتقد الدولة أنه خطر على أمن الدولة أو أنه ارتكب جريمة تهدد أمن الدولة ، أو لديه معلومات تتعلق بما ورد أعلاه • ومعظم المحتجزين الذين يدّعون وقوع التعذيب عليهم محتجزون بموجب هذا الفرع ؛

(ج) الفرع ٣١ ويبيح احتجاز أي شخص مطلوب كشاهد لصالح الدولة • ونظرا لطول أمد المحاكمات المتعلقة بالخيانة ، فقد احتجز المعتقلون بموجب هذا الفرع لمدد تصل الى سنتين ؛

(د) وبموجب الفرع ٥٠ ، يجوز احتجاز أي شخص لمدة تصل الى ١٤ يوما في حجز وقائي• وبعد انقضاء هذا الوقت ، يجب الحصول على اذن بالتمديد من القاضي • وكثيرا ما ينقل الأشخاص من الفرع ٥٠ الى الفرع ٢٩ • (وقد استخدم الفرع ٥٠ على نطاق واسع في الأيام التي سبقت اعلان حالة الطوارىء في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ • وقيل ان الحركيين قد احتجزوا قبل أن يتيح لهم الاعلان فرصة الاختباء ، ثم تم تحويلهم بعد ذلك الى الاحتجاز بموجب أنظمة الطوارىء) •

١٤٠ - وتلقى الفريق المعلومات التالية المتعلقة بحالات الاحتجاز بموجب قانون الأمن الداخلي• وفي هذا الصدد ، أدرجت لجنة مناصرة أهالي المعتقلين قائمة تضم ٣١ محاكمة سياسية جرت خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٧ • ومن بين الـ ١٠٥ أشخاص الذين شملتهم المحاكمات ، أدين ٤٤ وأفرج عن ٦١ أو سحبت التهم الموجهة اليهم • وبناء على ذلك التقرير ، يواجه ٤٢ شخصا تهما بالخيانة في ٣ محاكمات - ١٩ في ديلماس ، و ١٢ في هرمانوس و ١١ في نيلسبرويت • وأوردت لجنة مناصرة أهالي المعتقلين أيضا قائمة تضم ٣٨ محاكمة سياسية بموجب قانون الأمن الداخلي والقوانين المتصلة به كانت لاتزال جارية في نهاية آذار/مارس • وشملت هذه المحاكمات ما مجموعه ٢٠٤ متهمين • ويقدم الجدول التالي التفاصيل التي يتضمنها تقرير لجنة مناصرة أهالي المعتقلين :

---

* يعتمد هذا الفرع جزئيا على معلومات مستمدة من : قائمة مقدمة من لجنة مناصرة أهالي المعتقلين ، آب/أغسطس ١٩٨٧ ؛ و The Weekly Mail ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، ٢٢ - ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ •

الجـدول ٣

حالات الاحتجـاز بموجب قانون الأمن الداخلي والقوانين المتصلة به

(كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٨٧)

موجز حسب وضع الاحتجاز :

الفرع ٢٩ من قانون الأمن الداخلي	٢٠٦
الفرع ٣١ من قانون الأمن الداخلي	١٢
قانون سيسكاي للأمن الداخلي	٦٣
قانون ترانسكاي للسلامة العامة	١٤٦
قانون بوفوثاتسونا للأمن الداخلي	١
قانون فيندا بشأن الارهاب	١
المجمـوع	٤٢٩

موجز حسب المنطقة

منطقة بريتوريا وويت ووتراسيراند وفيرينيغنغ	٦٧
مقاطعة ترانسفال	٢٠
الكيب الغربية	٥
ناتـال	١٢٠
ولاية أورانج الحرة	٦
ترانسكاي	١٤٦
سيسكاي	٦٣
بوفوثاتسوانا	١
فينـدا	١

موجز حسب طول مدة الاعتقال

المحتجزون خلال ١٩٨٥	١٥
المحتجزون من كانون الثاني/يناير الى أيار/مايو ١٩٨٦	٢٣
المحتجزون في حزيران/يونيه ١٩٨٦	٤٢
المحتجزون في تموز/يوليه ١٩٨٦	٣٢

الجدول ٣ (تابع)

موجز حسب طول مدة الاعتقال (تابع)

المحتجزون في آب/أغسطس ١٩٨٦	٢٠
المحتجزون في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	٨٢
المحتجزون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦	٢٩
المحتجزون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦	١٨
المحتجزون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦	٤٢
المحتجزون في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧	٣٤
المحتجزون في شباط/فبراير ١٩٨٧	٧٣
المحتجزون في آذار/مارس ١٩٨٧	١٨
تاريخ الاحتجاز غير معروف	١

١٤١ - ووردت الأنباء بأن ١٥ شخصا يدّعى بأنهم من رجال العصابات التابعين للمؤتمر الوطني الافريقي يواجهون تهمة الارهاب في المحكمة العليا في كيب تاون • وقد غيّر ٦ من المتهمين اقرارهم بالذنب عن التهمة الرئيسية المتعلقة بالارهاب بموجب قانون الأمن الداخلي ، وغيّر ٧ آخرون اقرارهم بالذنب عن التهمة الأخف بموجب القانون نفسه والمتعلقة بايواء أو مساعدة شخص كان لديهم ما يدعو الى الاشتباه في أنه كان يخطط للارهاب أو للتخريب أو التدمير أو انه ارتكب هذه الأفعال • وأعقب استئناف المحاكمة أسبوعا من التأجيل لاجراء التشاور بين هيئة الدفاع والمتهمين •

لام - مظاهر أخرى*

١٤٢ - تلقى الفريق خلال الفترة موضع النظر ، المعلومات التالية التي تشير الى بعض مظاهر عدم احترام الحق في الحياة •

---

* يعتمد هذا الفرع جزئيا على معلومات مستمدة من The Sowetan ٤ شباط/فبراير و ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ و International Herald Tribune ، ٦ شباط/فبراير و ٢٢ نيسان/ابريل و ٧ و ٢١ أيار/مايو ١٩٨٧ ؛ و The Citizen ، ٢٣ شباط/فبراير و ١٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ و The Times ، ١٣ آذار/مارس و ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ؛ و The Guardian ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٧• و ٢٢ نيسان/ابريل و ٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ؛ و The Weekly Mail ، ٢٦ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ •

١٤٣ - أبلغ عن أن شرطيا قد أصيب عندما ألقيت ثلاث قنابل يدوية على منزل في مدينة ماهويليرينغ في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ • وكان المنزل الذي ألقيت عليه القنابل نزلا يستخدمه أفراد قوة الشرطة • وقد أغير على عدة منازل بعد ذلك ، للبحث ، كما يبدو ، عن المهاجمين •

١٤٤ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، أبلغ عن أن انفجارا للقنابل قد هز منطقة سكنية خاصة محكمة الحراسة في كيب تاون تضم منازل لرئيس جنوب افريقيا وكبار أعضاء وزارته • وأبلغ عن أن امرأة بيضاء قد أصيبت من الانفجار •

١٤٥ - أبلغ عن أن رجلا أسود ، هو السيد ميمابو (٥٢) وامرأة سوداء هي السيدة غوين ميخوانازي (٥٨) ، أصيبا اصابات خطيرة عندما ألقى مهاجمان غير معروفين قنبلة يدوية من الباب الخلفي لمخبز وازانيوكي في كواماشو ، في ديربان •

١٤٦ - وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أبلغ عن أن شرطة جنوب افريقيا قد استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق قرابة ١٠٠ أسود كانوا يجوبون شوارع وسط جوهانسبرغ وهم يهتفون ويغنون بعد حضورهم اجتماعا لتأييد المطالب بالافراج عن الأشخاص المحتجزين دون محاكمة • وكان الاجتماع استجابة لاعلانات نشرت في عدة صحف بجنوب افريقيا وقصد به الاحتفال " بيوم المعتقلين الوطنيين " •

١٤٧ - وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، ذكر متحدث باسم الشرطة في كيب تاون أن أحد أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي قتل بالرصاص في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٧ عندما قاد المحققين كما قيل الى مخبأ للأسلحة ثم حاول أن يفجّر قنبلة يدوية في محاولة واضحة للهرب •

١٤٨ - وأبلغ عن أن منزل عضو الجبهة الديمقراطية المتحدة ، السيدبات نيتسيباند ، في مدينة بيتال بالترانسفال الشرقية ألقيت عليه قنابل بترولية • وأبلغ عن أن من المعتقد أن ذلك من أعمال " جماعة اليقظة " في المنطقة بعد أن تلقت الأسرة عدة تهديدات بالقتل • وكانت الأضرار ضئيلة ولم يصب أحد في الهجوم •

١٤٩ - وفي ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أبلغ عن أن أحد المجندين الجدد بالشرطة قد قتل وأصيب ٦٤ في هجوم بالقنابل اليدوية على طريقة الضرب والفرار تم شنه على معهد تدريب للشرطة في سويتو بالقرب من جوهانسبرغ • وقد وقع الهجوم على كلية تلادي ، وهي مدرسة تدريب لشرطة البلدية ، يخضع فيها المجندون الجدد لدورة من ١٣ أسبوعا • وكان اثنان وسبعون رجلا يقومون بالحفر عندما ألقيت عليهم القنبلة اليدوية • وقيل ان ستة من المصابين في حالة خطرة •

١٥٠ - وأفادت حكومة جنوب افريقيا أن شخصين أصيبا " اصابة خطرة " في عطلة نهاية الأسبوع في ١٨-١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، عندما " هاجمت مجموعة من ثمانية من السود أحد أفراد قوات الأمن بأدوات معدنية حادة " في مدينة تقع خارج جيرميستون ، شرقي جوهانسبرغ •

١٥١ - وفي ٥ أيار/مايو ١٩٨٧ ، ورد أن السود في جنوب افريقيا قد سجلوا احتجاجا على نطاق البلد ضد الانتخابات العامة المقصورة على البيض ووقعت ثلاثة انفجارات لألغام أرضية شمالي البلد، وانفجار في وسط جوهانسبرغ ، وهجوم بالقنابل اليدوية في كيب تاون واشتباكات مع قوات الأمن في عدة مدن • وأبلغت قوات الأمن عن أن رجلا قد مات في الترانسفال الشرقية وأصيب ١١ ، اصابات أربعة منهم خطيرة ومن بينهم أحد الجنود ، وذلك عندما انفجر لغم أرضي تحت سيارة لوري بالقرب من مدينة ميسينا ، على الحدود مع زمبابوي • وحدث أيضا انفجاران في مركز الأحوال المدنية في

جوهانسبرغ في الساعات الأولى من الصباح • وشملت النبائط قنبلة يدوية انفجرت على خط للسكة الحديدية خارج كيب تاون • وفي فترة العصر ، أعلن مكتب الاستعلامات الحكومي عن وقوع اشتباكات مع قوات الأمن في ١١ مدينة في أنحاء البلد - معظمها في ناتال • وواكبت هذه الطفرة من القلاقل اليوم الأول من اضراب لمدة يومين دعت اليه الجبهة الديمقراطية المتحدة وموءتمر النقابات العمالية لجنوب افريقيا احتجاجا على الانتخابات وعلى قيام الشرطة قبيل ذلك بقتل بعض عمال السكك الحديدية السود المضربين • وقدرت مجموعة رصد مستقلة أن أكثر من نصف مليون قد استجابوا للاضراب •

١٥٢ - وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٧ ، ورد أن سيارتين ملغومتين بالقنابل قد انفجرتا خارج احدى دور المحاكم في جوهانسبرغ مما أسفر عن قتل ثلاثة ضباط للشرطة وجرح خمسة من رجال الشرطة وتسعة مدنيين • وقال متحدث باسم الشرطة في مقرها الرئيسي في بريتوريا ان اثنين من الضباط الذين جرحوا أثناء قصف دار المحكمة قد أصيبا اصابات خطرة • وأبلغت رابطة صحافة جنوب افريقيا South African Press Association المستقلة أن حوالي ٢٠ من المصورين ومن أطقم الفنيين التلفزيونيين قد احتجزوا بعد أن التقطوا صورا لمسرح الانفجار من أحد الأسقف القريبة • وألقت الحكومة مسوءولية الهجوم على عاتق الموءتمر الوطني الافريقي •

١٥٣ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أبلغ أن مستوطنة KTC بالقرب من مدينة نيانغا في كيب تاون قد حوصرت ، وفتشت منازلها وأجريت عمليات للاعتقال فيما وصفتها الشرطة بأنها " عملية روتينية لمنع الجريمة " • ويبدو أن التوتر في منطقة نيانغا قد ارتبط بشائعات قائلة بأن هجوما من " جماعات اليقظة " أو " witdoeke " في المنطقة قد أسفر عن اصابة سبعة من جنود دوريات الشرطة ، من بينهم خمسة من " شرطة النجدة " • وذكر متحدث باسم الشرطة في الكيب الغربية أنه قد ألقي القبض على ١٤ شخصا ، ولكنه أنكر وجود أية صلة بين هذه العملية و " أي حادث محدد " •

ثانيا - الفصل العنصري ، بما فيه اقامة البانتوستانات وعمليات الترحيل القسري*

١٥٤ - يتبين من تحليل المعلومات التي تلقاها الفريق أثناء الفترة موضع الاستعراض ، أن التصريحات الرسمية كثيرا ما تكون مناقضة للتدابير التي تتخذها حكومة جنوب افريقيا ، تلك التدابير التي تتجه الى تعزيز نظام الفصل العنصري • وهكذا ، فانه على الرغم من الغاء قانون مراقبة الهجرة والغاء نظام " جوازات المرور " ، في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، هناك تدابير أخرى لاتزال مفروضة بنفس الدرجة من الفعالية ، تحدد امكانية دخول السكان السود الى المناطق الحضرية وتحد منها وتتحكم فيها ، ولاتزال حريتهم في الحركة مقيدة في ظل السياسة الراهنة المعروفة باسم " تنظيم الحياة الحضرية " •

١٥٥ - وقد اعتبر تقرير حديث للجنة الحقوقيين الدولية الغاء جوازات المرور جزءا من استراتيجية حكومية جديدة للافلات من المحاكم : فبدلا من اقامة الدعاوى علنا على المتهمين في المحاكم ، استعيض عن ذلك بالسلطة التقديرية الادارية (التي لا يستطيع القضاة الاشراف عليها بسهولة) ، وذلك مثلا لتقرير ما اذا كان ينبغي اعادة شخص لا يحمل " وثيقة هوية جديدة " الى " وطنه " •

---

* يعتمد هذا الفصل جزئيا على معلومات مستمدة من : لجنة الحقوقيين الدولية ، تقرير بعثة تقصي الحقائق ، آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ ومنظمة الوشاح الأسود ، South Africa: International Displace People: An overview ، آذار/مارس ١٩٨٧ و " The freedom to move - but no freedom to stop moving" ، آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ وتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/42/22) ، الفقرة ١٩ ؛ و Soweton ٣ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير و ١٧ و ١٨ آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ و The Citizen ، ٤ شباط/فبراير و ٩ و ١١ أيار/مايو ١٩٨٧ ؛ و International Herald Tribune ، ٥ شباط/فبراير و ٩ آذار/مارس و ٧ و ٩ نيسان/ابريل و ١٦-١٧ أيار/مايو و ١١ و ١٢ حزيران/يونيه و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ؛ و The Times ١١ و ١٢ شباط/فبراير و ٧ آذار/مارس و ٢٨ نيسان/ابريل و ٤ و ١١ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٩ أيار/مايو و ١١ و ١٢ و١٣ حزيران يونيه و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ؛ و The Guardien ، ١٢ و ٢٥ شباط/فبراير و ١٠ آذار/مارس و ٧ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ ، و ١١ و ١٢ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛ و Fanancial Mail ٢٠ شباط/فبراير و ٢٠ آذار/مارس و ١٢ و ١٩ حزيران/يونيه و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ؛ و The Star ٢١ و ٢٤ شباط/فبراير و ٧ الى ١٤ و ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٧ ؛ و The Weekly Mail ، ٢٠ آذار/مارس و ٨ الى ١٤ و ٢٢ الى ٢٨ أيار/مايو و ١٢ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛ و Le Monde ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛ و The Christian Science Monitor ، ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ، و ٢٨ أيلول/سبتمبر و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ؛ و Argus ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛ و South Africa Digest ٢٨ أيلول/سبتمبر و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ •

١٥٦ - وبناء على معلومات قدمتها منظمة الوشاح الأسود ، فان سياسة " تنظيم الحياة الحضرية " - التي تعرف رسميا بأنها " وسائل مباشرة وغير مباشرة للرقابة " ، يعززها في الوقت الحالي عدد من القوانين الراهنة المشددة التي لم تعد تشير الى العنصر : وهي قانون منع التملك غير المشروع لعام ١٩٥١ ، والقانون المتعلق بالأحياء الفقيرة لعام ١٩٧٩ والقانون المتعلق بالصحة لعام ١٩٧٧ والقانون المتعلق بانتهاك حرمة الأملاك لعام ١٩٥٩ الى جانب تنظيمات المناطق .

١٥٧ - وتلقى الفريق أيضا رسالتين أعلنتهما حكومة جنوب افريقيا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بشأن مشروع قانون المجلس الوطني . فقد أشار رئيس الدولة في بيان أمام مجلس النواب في برلمان جنوب افريقيا يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ الى أن الحكومة قد قررت المضي قدما بالمشروع في شكل معدل وانهاءه ، اذا ما أمكن ، خلال الدورة البرلمانية ذاتها . وقد نشر مشروع قانون المجلس الوطني في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦ كأساس للمفاوضات مع الزعماء السود . وقدم المشروع الى البرلمان في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وقيل ان أهداف مشروع القانون هي ما يلي : (أ) التخطيط والاعداد لادارة دستورية تتيح اشتراك جميع مواطني جنوب افريقيا في عملية الحكم ؛ (ب) منح المواطنين السود في جنوب افريقيا ، بصفة مرحلية، صوتا في عملية الحكم ؛ (ج) تطوير وحماية العلاقات السليمة بين جميع مواطني جنوب افريقيا ، وكرامتهم الانسانية وحقوقهم وحرياتهم .

١٥٨ - وأشارت حكومة جنوب افريقيا ، في بيان خطي مقدم الى الفريق ، الى أن الحكومة قد وجدت ضرورة في أثناء عملية التفاوض لاقامة محفل من قبيل المجلس الوطني .

١٥٩ - على أنه قد أشير في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، الى عدم موافقة " حتى زعماء " الأوطان " ، ناهيك عن أي زعيم واحد ذي مكانة في مجتمع السود على العمل في المجلس الوطني التشريعي . وقد رفضت منظمات المعارضة هذا المجلس وطالبت بريتوريا بالتفاوض مع الزعماء الذين تعترف بهم أغلبية السكان " (الفقرة ١٩) .

ألف - سياسة الدولة

١ - عموميات

١٦٠ - في أثناء مناقشة حجب الثقة التي جرت في مجلس النواب يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، ورد أن رئيس الدولة قال انه لن يكون هناك مجلس رابع في البرلمان من أجل السود . وأشار الى الاختلافات القبلية بين السود فقال : " اذا ما أردنا أن ننشىء مثل هذا المجلس ، فسيتعين علينا عندئذ جمع ست أو سبع أمم في داخله وهذا عبث " .

١٦١ - وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، ورد أن صحيفة Cape Times قد اتهمت أسطول جنوب افريقيا بأنه منع قيام مدربين ملونين (مختلطي الأجناس) بتدريب المجندين الجدد البيض . واستشهدت الصحيفة " بمصادر حسنة المركز في الأسطول " فذكرت أن سبعة مدربين ملونين في قاعدة سالانها البحرية التابعة لبحرية جنوب افريقيا التي تقع على بعد ٧٠ ميلا تقريبا الى الشمال الغربي من كيب تاون ، قد نقلوا الى مكان آخر بعد أن أبلغهم أحد الضباط أن المدربين السود لا يمكنهم أن يدربوا مجندين جددا من البيض . وكان الرجال السبعة ، طبقا لما ورد في التقرير ، قد أحضروا

الى قاعدة سالانها ، مع ستة مدربين هنود من قاعدة جالسنا التابعة لبحرية جنوب افريقيا في ديربان للمساعدة في تدريب دفعة شباط/فبراير من المجندين الالزاميين البيض • ورفض القومندان ديرك فيسر ، المتحدث باسم الأسطول ، أن يؤكد أو ينفي الخبر الوارد في الصحيفة واكتفى بقوله ، " انه ليس من سياسة الأسطول أن يعلق على التنقلات فيما بين الوحدات أو على تعيين المراكز الملائمة للأفراد " • وطبقا للتقرير نفسه ، فقد ورد اسم الأسطول قبل ذلك في الأنباء بسبب ما وصف بـ"مسألة فصل نساء جنوب افريقيا الملتحقات بخدمة الأسطول " (وهي وحدة من المتطوعات) • فقد ضمت دفعة هذا العام من نساء جنوب افريقيا الملتحقات بخدمة الأسطول عددا من النسوة الملونات والهنديات لأول مرة • ولكن أعلن بعد بضعة أيام ، في بيان باسم قائد الأسطول ، اللواء البحري غلن سندر كومب ، أنه نظرا لـ " صغر سن وحساسية " المجندات الجدد الملونات والهنديات ، فقد تقرر تدريبهن بصورة منفصلة •

١٦٢ - وقد أعلن رئيس دائرة الاعلام الاتحادية في الحزب الوطني ، السيد باراند ديبليس ، بيان الحكومة الانتخابي في موءتمر صحفي عقد خلال الأسبوع الثالث من شباط/فبراير ١٩٨٧ • وقيل ان البيان الذي يتكون من ١٨ صفحة قد أعلن عدة نقاط انطلاق لسياسات الحزب الوطني المتعلقة بالشوءون الاقتصادية والدستورية والاجتماعية والدولية والأمنية وأهداف هذه السياسات • وطبقا لهذا البيان ، " سيكون لجميع الكيانات السياسية التي تشكل جنوب افريقيا بناء على اختيارها - وبما فيها الولايات ذات الحكم الذاتي - هياكل تشريعية وتنفيذية لتقرير المصير على جميع مستويات الحكومة" • وورد أيضا " أن الاستقلال الذاتي الكامل بل وحتى استقلال مناطق الأوطان الأصلية لن يكونا مرفوضين"• وفي رأي الفريق أن الهدف النهائي لمثل هذا الاعلان هو أن يجعل منح حالات الاستقلال المزعومة للأوطان مقبولا على الصعيد الدولي •

١٦٣ - وبناء على تقرير صحفي بدا أن حكومة جنوب افريقيا تحاول أن تفرض الاعتراف الدولي بالاستقلال المزعوم " للأوطان " السوداء بواسطة تكرار حوادث سببت احراجا للدول الأجنبية • وفي تطور مستقل ، ورد أن حكومة جنوب افريقيا قد استخدمت " استقلال " أحد " الأوطان " في محاولة واضحة لمنع تعيين قس أسود بارز بأحد المناصب الكنسية القيادية في البلد • ووصف التقرير نفسه حادثا دبلوماسيا آخر يتعلق بمطالب قدمها " وطن " بوفوثاتسوانا مفادها أنه يجب على رجال سكك حديد بوتسوانا الذين يدخلون بالقطارات عبر الحدود أن يقدموا طلبا للحصول على تأشيرات دخول • وهذا الخط وسيلة اتصال رئيسية للسكك الحديدية بين جنوب افريقيا وبوتسوانا وزمبابوي وزامبيا وزائير •

١٦٤ - وورد أن سبعة وعشرين أكاديميا في واحدة من أكبر جامعات جنوب افريقيا نفوذا قد حثوا الرئيس بيترو • بوتا على الغاء الفصل العنصري والزام نفسه باقتسام السلطة مع السود • ففي ٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أصدر أكاديميو جامعة ستيلين بوش - المعهد الثقافي للحزب الوطني الحاكم - بيانا ذكر أنه لم يعد بوسعهم الامتناع عن اعلان قلقهم بسبب ركود اصلاح نظام الفصل العنصري •

١٦٥ - وفي ٩ آذار/مارس ١٩٨٧ ، ورد أن الحزب الوطني الحاكم لجنوب افريقيا قد سلّم ، في الصحيفة الافريكانية ، Beeld ، بأن خطته لعام ١٩٨١ المتعلقة باعطاء السود حقوقا سياسية قد " تجمدت " • ولكنه ألمح الى أن المخططين الحكوميين كانوا يعكفون في ذلك الوقت على وضع

سياسة جديدة من أجل السود • وورد أنه من المعروف أن المخططين في وزارة التطوير الدستوري يضعون مشروع خطط لاشراك السود في الحكومة المركزية ، على أساس مبدأ " الأغلبيات المتوازية " (بناء على التقارير الصحفية ، تعني " الأغلبيات المتوازية " بصفة أساسية أن يكون لكل من العناصر الأربعة المسماة في البلد - وهم البيض والملونون والهنود والسود - نصيب في الحكم وأن أي تغيير رئيسي بعد ذلك يتعين أن يوافق عليه بصورة منفصلة ممثلو كل عنصر) • وبينما تعطي فكرة الأغلبيات المتوازية لكل عنصر حق الاعتراض veto ، في الممارسة ، فانها ترتكز على شرط أساسي : هو الابقاء على التقسيم الحالي المثير للجدل بين " الشوءون الذاتية " و " الشوءون العامة " ، وذلك بأن يظل لكل عنصر الاشراف الكامل على شوءونه الذاتية ، على أن يمارس اشرافا مشتركا على الشوءون العامة • ولم يتضمن مشروع الخطط حتى الآن تمثيل السود في البرلمان المكون من ثلاثة مجالس ، بل تضمن انتخابا منفصلا للممثلين في برلمان فوقي أو مجلس للدولة • وطبقا لما ورد في التقرير ، ستجري هذه الانتخابات بواسطة مجالس تشريعية في " الأوطان " السوداء ومجالس المدن شبه المستقلة ذاتيا • وبالاضافة الى ذلك ذكرت الخطة أن السود ينبغي أن يمارسوا حقوقهم السياسية على مستوى الحكم المحلي وفي " أوطانهم " ولكن ليس على مستوى الحكومة المركزية • وقيل أيضا ان المرشحين الثلاثة المستقلين في جنوب افريقيا في انتخابات أيار/مايو للبيض - وهم السيد دينيس وورل ، والسيد ويناند مالان والسيد ايسيتر لاتيغان - قد أصدروا بيانا مشتركا يدعو الى تحرير السياسات المتعلقة بالسود من القيود ، واجراء مفاوضات ترمي الى انشاء " جنوب افريقيا تتمتع بالمساواة في الحقوق والعدل ، والأمن للجميع " •

١٦٦ - وقد أصبح الدستور المقترح للجنسيات المتعددة الذي ووفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ بعد ثمانية أشهر من المفاوضات احدى قضايا الحملة الانتخابية في الانتخابات المقصورة على البيض • فقد صعّد الرئيس بوتا وعدة وزراء في الوزارة نقدهم لخطة ناتال لاقتسام السلطة ، وذلك على ما يظهر بغية حشد تأييد العناصر اليمينية المتطرفة من الناخبين البيض • وحذروا من أنه يتيح ضمانات غير كافية للأقليات بسبب تضمنه لصيغة صوت واحد للناخب الواحد • ورغم أن السيد بوتا قال انه لا يعارض اجراء مناقشة بين السود والبيض في ناتال بشأن اصلاح دستوري اقليمي ، فقد بدا أن الرئيس يرجع الى فكرة المجلس التأسيسي الوطني التي كان يوءيدها الحزب الوطني في عام ١٩٨٦ • وفي تطور آخر متصل بالموضوع ، قيل ان نتيجة انتخابات أيار/مايو ستكون موضع دراسة باعتبارها مقياسا لقوة مساندة البيض للاقتراحات المتعلقة بما يسمى بمجلس Indaba الوطني •

١٦٧ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، ورد أن رئيس جنوب افريقيا أشار الى أن حكومته ستمضي قدما في اعطاء " الاستقلال " الى " وطن " كونديبيلي الفقير • وكرر الرئيس بوتا وهو يفتتح برلمان جنوب افريقيا التزام الحكومة بالتصنيف العنصري والمحافظة على الأمن ، وفيما يتعلق بالاصلاح ، أعيد مرة أخرى أيضا ذكر خطط للتفاوض حول التمثيل السياسي للسود بواسطة " مجلس وطني " ، وهو اقتراح قيل ان معظم المعلقين السياسيين قد نظروا اليه بارتياب • وفسر السيد فان دير ميرفي ، نائب وزير الاعلام ، خطاب الرئيس بوتا ، فشرح أن تصريح الرئيس الذي نص على " أنه لا يمكن السماح بازدراء قوانين البلد " يمكن اعتباره اشارة الى انتهاكات قانون مناطق الجماعات الذي يتحكم في فصل أماكن الاقامة •

١٦٨ - وقيل ان زوجين من السود قد سجنا مدة ليلة وغرّم كل منهما ١٠٠ راند لاتهامهما بالجلوس على العشب في حديقة مقصورة على البيض • وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٧ ، قيل انه قد ألقي القبض

على السيد روبرت مينلوانا وزوجته الكا ، وهي خادمة ، في احدى الحدائق العامة في غيرميستون ، بالقرب من جوهانسبرغ ، واحتجزا طيلة الليل في زنزانة للشرطة وخيّرا بين قضاء شهر في السجن أو دفع غرامة • وزعم أنه لم يسمح للسيدة مينلوانا بحق استخدام هاتف بمركز الشرطة • وقد مثل الزوجان في اليوم التالي أمام محكمة غيرميستون الجزئية واتهما بانتهاك أملاك الغير بموجب قانون انتهاك الأملاك لعام ١٩٦٩ والمتعلق بالفصل العنصري في المرافق العامة •

١٦٩ - وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وقبل ٢٤ ساعة من انتهاء مرسوم الطوارىء الساري لمدة عام ، أعلن الرئيس بوتا تجديده أمام البرلمان • وبناء على التقارير الصحفية ، فقد سلم الرئيس بأن القانون ينتهك الحريات التي يتمتع بها سكان جنوب افريقيا عادة • ولكنه دافع عنه باعتباره ضروريا للتصدي للعنف الثوري ، من قبيل الهجوم الأخير بالقنابل في جوهانسبرغ الذي قتل فيه أربعة من رجال الشرطة البيض • وفي هذه المناسبة قيل ان الرئيس بوتا قد شن واحدا من أعنف هجماته على الموءتمر الوطني الافريقي ، نابذا أية فكرة للتفاوض ، مع " منظمة عصابات " • وذكر أيضا ان تجديد حالة الطوارىء سيساعد الحكومة على تغيير الفصل العنصري • وكان مكتب الاعلام قد أذاع قبل ذلك بيانا من ١٤ صفحة يزعم أن حالة الطوارىء قد حدت من العنف في المدن السوداء ، وصرح وزير القانون والنظام للصحفيين الأجانب بأن حوادث العنف قد انخفضت بنسبة ٧٠ في المائة منذ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وأضاف أن " المناخ الثوري " في البلد مازال مرتفعا للغاية بحيث لا يسمح برفع حالة الطوارىء •

وفي أعقاب اعلان الرئيس بوتا ، سجلت ردود الفعل التالية :

(أ) في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، قالت السيدة هيلين سوزمان المتحدثة باسم الحزب الاتحادي التقدمي " في اعتقادي أن حالة الطوارىء ستصبح من الآن فصاعدا سمة دائمة لحياتنا بدرجة أو بأخرى " ؛

(ب) دعت الجبهة الديمقراطية المتحدة الى احتجاج لمدة أسبوعين على حالة الطوارىء بدءا من ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛

(ج) في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، دعا كبير الأساقفة ديزموند توتو الأبرشيات الى قرع أجراس الكنائس لمدة ١٠ دقائق في الظهيرة علامة على القلق العميق وكدعوة الى الصلاة لانهاء حالة الطوارىء ؛

(د) دعت جماعات أخرى خارج البرلمان ، مثل منظمة الوشاح الأسود ، الى ارتداء عصابات سوداء حول الأذرع •

١٧٠ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أصدرت حكومة جنوب افريقيا تنظيمات جديدة لحالة الطوارىء قيل انها مطابقة لتنظيمات عام ١٩٨٦ ، وان تكن أشد في بعض الجوانب ، فقد زادت وشدّدت من التضييق على الحريات المدنية الذي فرض بموجب الطوارىء في عام ١٩٨٦ • وكان ينبغي " الافراج " عن المعتقلين الذين احتجزوا بموجب حالة الطوارىء السابقة افراجا شكليا ثم اعادة اعتقالهم على الفور اذا ما كان يتعين بقاؤهم في السجن ، ولم يعرف عددهم بالضبط حيث أن الحكومة رفضت أن تعطي أرقاما ، ولكن كان من المعتقد أنه يتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٣ ٥٠٠ • وزادت الأنظمة الجديدة أيضا الفترة التي يخول لأي رجل شرطة فيها أن يحتجز أي شخص من ١٤ الى ٣٠ يوما قبل

أن يخول وزير القانون والنظام الاحتجاز خطيا • وفيما يتعلق بالتعليم ، تضمن نص الأنظمة الذي نشر في الصحيفة الحكومية جميع الأحكام التي وردت في ١٩٨٦ ، مثل حظر الالتحاق بالمدارس وحظر المظاهر الصغيرة لمناهضة الفصل العنصري (الهتافات أو القمصان التائية T-shirts أو المستندات أو الملصقات الصغيرة التي تعتبر هدامة) وجعل النص أي انتهاك آخر معاقبا عليه بالسجن مدة تصل الى عامين • وأعيد أيضا فرض الحظر على نشر أي اعلان " يعرّف أو يمتدح أو يحاول تبرير •••• الحملات أو المشاريع أو البرامج أو الأفعال أو السياسات المتعلقة بالعنف أو المقاومة " لأية منظمة غير مشروعة •

١٧١ - وقيل ان أعضاء البرلمان الملونين والهنود قد اتخذوا موقفا حازما من الفصل العنصري على المستوى الاقليمي وهيّأوا الساحة لصدامات مع الحزب الوطني في اللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالشؤون الاقليمية والتي أنشئت في عام ١٩٨٦ • وفي هذا الصدد ، وطبقا للمعلومات التي وردت للفريق ، فان تقارير لجان ناتال والكيب والترنسفال تدعو الى :

(أ) تأثيم الفصل العنصري في خدمات ووظائف الادارات الثلاث ؛

(ب) التعجيل بالتقدم صوب الهدف المعلن للادارة والمتعلق بالمساواة في الأجور والخدمات على أساس غير عنصري ؛

(ج) فتح المرافق العامة ، بما في ذلك المكتبات والمتاحف ، لجميع الأجناس ، والنظر كما يرد في حالة لجنة ناتال ، في الحق في وقف الاعانات والمنح عن السلطات المحلية التي تطبق الفصل العنصري في المكتبات والمتاحف ؛

(د) قيام الادارات بتطوير مزيد من المنتجعات غير العنصرية لقضاء العطلات ؛

(هـ) فتح شواطىء الاستحمام في ناتال والكيب لجميع الأجناس •

٢ - قانون مناطق الجماعات

١٧٢ - كما ورد في التقرير السابق للفريق ، لايزال قانون مناطق الجماعات لعام ١٩٥٠ ، الذي يقسم جميع الأراضي السكنية الحضرية الى مناطق معزولة للبيض وللملونين وللهنود وللأفريقيين ، ساريا بالكامل • ومفهوم هذا القانون وتطبيقه عنصران رئيسيان للفصل العنصري المنظم ، وهكذا ، فمنذ آذار/مارس ١٩٨٧ وقبل الانتخابات المقصورة على البيض ، أعلنت الحكومة حملة على منتهكي مناطق الجماعات ، في محاولة للحصول على أصوات أكثر من الحزب المحافظ ، الذي أصبح المعارضة الرسمية في البرلمان الأبيض •

١٧٣ - وخلال فترة آذار/مارس - حزيران/يونيه ١٩٨٧ ظهرت حالات من الطرد والتهديد بالابعاد من مراكز المدن - وهي مناطق محجوزة للبيض وكان يعيش فيها آلاف من الأشخاص من أجناس أخرى بصورة غير مشروعة نظرا لنقص المساكن •

١٧٤ - وعلاوة على ذلك ، فانه على الرغم من الغاء القانون المعدل للاخلال بالآداب لعام ١٩٥٧ وقانون الزيجات المختلطة لعام ١٩٤٩ ، فلايزال قانون مناطق الجماعات يمنع أن يعيش الزوجان اللذان يتجاوزان فاصل اللون معا بدون اذن حكومي •

١٧٥ - وفي ٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، بعث الرئيس ب • و • بوتا مذكرة الى سكان أحياء السود أشار فيها ، في جملة أمور ، الى قيام البرلمان بالغاء ٦٧ قانونا ، كجزء مما وصفه بأنه " اصلاح مهم " • ولكن يبدو أن الخطوة الحكومية الأخيرة لازالة المظاهر الصارخة للفصل العنصري عن طريق ما وصف بأنه الغاء أو تعديل للقوانين لم تتضمن أي تغيير لذات المبدأ المتمثل في حصر السلطة الاقتصادية والسياسية في يد الأقلية البيضاء • ولايزال الهيكل الصارم الأساسي للفصل العنصري باقيا دون مساس •

١٧٦ - وفي هذا الصدد ، أعرب أحد الشهود (في الجلسة ٦٩٣) عن الرأي التالي : "••• يبدو أن ارادة الأقلية الحاكمة في الاحتفاظ بالسلطة لم تنقص ••• وتواجه الحكومة معضلة ، من حيث أنها ترغب في الابقاء على حكم الأقلية ولا يسعها أن تفعل ذلك الا بانتهاج استراتيجية من القمع القاسي يتعين فيها بالضرورة أن تتدنى أولوية حكم القانون واحترام حقوق الانسان ، وفي الوقت نفسه ••• هناك رغبة قوية في الابقاء على الاصلاحات ومظهر الشرعية لسببين على الأقل • وأحد السببين هو أن جنوب افريقيا مهتمة بالابقاء على العلاقات التجارية مع البلدان الغربية في جنوب افريقيا - وهي تشعر بالحاجة على ابقاء نظام قانوني يحظى استقلاله على الأقل بثقة رجال الأعمال في الخارج لغرض حل المنازعات ••• وثانيا ، يبدو أنها تشعر بالحاجة الى توافر درجة قوية من الحرية واحترام حقوق الانسان للسكان البيض - الذين اعتادوا أن ينظروا الى أنفسهم على أنهم يعيشون في ديمقراطية ليبيرالية " •

١٧٧ - وبناء على ما ورد في عدة تقارير ، فقد قدم مجلس الرئيس تقريرا من ٢٥٢ صفحة بشأن قانون مناطق الجماعات والتشريعات المتصلة به الى البرلمان في كيب تاون في١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ • وكان من المعتقد أن التقرير قد وضع على الرف ، لأن الاقتراح سبق تقديمه الى البرلمان في ١٩٨٤ • ولأول مرة ، اقترح التقرير المقدم من المجلس الاستشاري للرئيس فتح مناطق الأحياء " البيضاء " الراغبة في ذلك لغير البيض وترك حرية الخيار لسكان الأحياء الجديدة في جعل هذه الأحياء " مفتوحة " • وورد أن المجلس قال انه يعارض أي تغيير في القانون يمكن أن يفضي الى " الادماج القسري " • ويجب أن ترد الطلبات لجعل المناطق مفتوحة من السكان المحليين وزعماء الحكم المحلي ويجب أن يوافق عليها المسؤول الاداري •

١٧٨ - ومن بين التوصيات الرئيسية الأخرى ، اقترح أن يتردد الأطفال في المناطق المفتوحة على المدارس الخاصة بهم في المنطقة ، لكن من الممكن توفير تعليم مشترك بواسطة المدارس الخاصة ، ويجب أن يعمل تخطيط المدن كجهاز للاشراف لحماية المناطق السكنية الخاصة ، وينبغي على السلطات المحلية " أن تولي اهتماما خاصا لانشاء مناطق سكنية مفتوحة في أحياء النشاط التجاري الرئيسية أو بالقرب منها " ، وينبغي أن تسترشد خدمات النقل في جنوب افريقيا بحوافز التجارة والربح في معاملاتها مع الجمهور •

١٧٩ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، أعلن الرئيس ب • و • بوتا في البرلمان أن حكومة جنوب افريقيا قد وافقت من حيث المبدأ على السماح بجعل بعض المناطق السكنية " مفتوحة " لكل جماعات السكان وانها ستنشىء مجلسا من الخبراء للنظر في الطلبات • ولكن الحكومة رفضت توصية مجلس الرئيس القائلة بالغاء قانون المرافق المنفصلة • وبدلا من ذلك ستجري الحكومة مزيدا من البحث للمسألة •

١٨٠ - وورد أن الرئيس بوتا قد أبلغ مجلس النواب أن التشريع المتعلق " بمواءمة وتعديل " كل من قانون مناطق الجماعات وقانون المرافق المنفصلة يتطلب تعديلات معقدة للقانون ، لا يمكن التصدي لها خلال دورة تشرين الأول/أكتوبر البرلمانية • وسوف تستهل أعمال تحضيرية لعرض المقترحات على البرلمان في عام ١٩٨٨ •

١٨١ - وفي تطور وثيق الصلة ، أفادت صحيفة The Times في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أن قرابة ٥٠ من الأسر السوداء والملونة قد طردت خلال الليل من الشقق التي كانت تسكنها في " منطقة مختلطة " في وسط جوهانسبرغ • وقيل ان المصادر الحكومية أنكرت أنها اشتركت في ذلك • وبناء على ما ورد في التقرير ، فقد جرت حالات الطرد في هيلبراو بعد أن حصلت شركة كانت تملك احدى العمارات السكنية على أمر من المحكمة ضد شركة أخرى كانت مسؤولة عن تجميع الايجارات • وذكر المصدر أن السلطات ليس من شأنها أن تتدخل في المنازعات بين الملاّك والمستأجرين •

١٨٢ - وأشار أحد الشهود الذين مثلوا أمام الفريق في الجلسة ٦٩٤ الى الغاء " مراقبة الهجرات" فذكر ما يلي :

" عرضت الحكومة الغاء القوانين المتعلقة بجوازات المرور كما لو كانت خطوة كبيرة للتحرير ودليلا على تخليها عن الفصل العنصري • ومن الصحيح أن منظر مئات الآلاف من الأشخاص السود الذين كانوا يمثلون أمام المحاكم متهمين بجرائم تتعلق بقوانين جوازات المرور قد اختفى الآن • ولم تعد هناك " محاكم لجوازات المرور " • ولكن ما حدث هو أن ••• الناس مازالوا محرومين من حرية التنقل ••• لأنه ، ما لم يكن لديهم عمل أو مسكن ، فلن يسمح لهم بالتنقل ، ولا تتحكم العوامل الاقتصادية وحدها في القدرة على الانتقال من المسكن بل كذلك مناطق الجماعات • وثمة تشريع يمنع الأشخاص السود من الانتقال الى مناطق معينة " •

١٨٣ - وورد أن حكومة جنوب افريقيا قد أشارت الى أنها ستتخذ اجراءات صارمة ضد المخالفين لقانون مناطق الجماعات ، حتى في ضاحيتي هيلبراو وماي فير في جوهانسبرغ ، اللتين كانتا مقصورتين على البيض وان كان الآلاف من الأشخاص من أجناس أخرى يعيشون فيهما بصورة غير قانونية • وقد أنكر نائب وزير التطوير الدستوري ، السيد بييت بادن هورست ، التكهنات الواردة في الصحافة الوطنية والقائلة ان الحكومة كانت تخطط لتخفيف وطأة القانون في مناطق معينة أصبحت تتسم بالاندماج باعلانها مناطق " رمادية " أو " مفتوحة " • وذكر أن القانون لا ينص على مناطق " رمادية " أو " مفتوحة " • وورد أن عددا من الأشخاص الأكاديميين وغيرهم من الأشخاص البارزين قد انفصلوا عن الحزب الوطني بسبب معارضتهم لالتزامه بالابقاء على المناطق السكنية المنفصلة • وأشار السيد بادن هورست الى منطقتي ماي فير وهيلبراو ، فقال ان الحكومة تعتزم اتخاذ اجراء أشد صرامة ضد المخالفين ، لاسيما الملاّك الذين يسمحون بشغل مبانيهم بصورة غير شرعية ، بما في ذلك احتمال مصادرة الممتلكات •

١٨٤ - وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٨٧ ، ورد أن حكومة جنوب افريقيا كانت تعد لاتخاذ اجراءات صارمة في سائر أنحاء البلد ضد الانتهاكات لقانون مناطق الجماعات ، الذي يقصر استخدام مناطق سكنية ومرافق ، من قبيل المستشفيات والمدارس المعانة من الدولة على جماعة عنصرية معينة • وأكدت الحكومة أنه قد تم ارسال ١٠٠ تحذير الى أصحاب الأملاك لطرد المستأجرين السود في المناطق

البيضاء ، بينما يجري اعداد ٥٠ تحذيرا آخر • كما وجهت تحذيرات للشركات الأمريكية التي تنتهك القانون وتستهين علنا بالتشريع المتعلق بالفصل السكني • وقيل ان المواجهة آخذة في النشوء فحسب بين السلطات والكنيسة الانجيلكانية التي ظلت تصر على أنها لا تعتزم التقدم للحصول على اعفاء من قانون مناطق الجماعات لكبير الأساقفة ديزموند توتو الذي يقع مسكنه في منطقة " بيضاء " •

١٨٥ - وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٨٧ ، ورد أن الغرفة التجارية الأمريكية أعلنت أن شركاتها الأعضاء العاملة في جنوب افريقيا ستظل تسكن غير البيض في الأحياء المقصورة على البيض ، رغم تحذير الحكومة باتخاذ اجراءات صارمة • وأصدرت الغرفة ، التي تمثل حوالي ٢٠٠ شركة تابعة للولايات المتحدة وتعمل في جنوب افريقيا ، بيانها بعد أن قال المسوءولون في جنوب افريقيا ان الحكومة لن تتسامح بعد الآن في تحدي الشركات لقانون مناطق الجماعات لعام ١٩٥٠ • وأشار التجمع التجاري الأمريكي الى أنه سيظل يبحث عن مساكن لموظفيه " تلائم وضعهم الاقتصادي ومركزهم الاجتماعي " • وأكد التجمع أيضا من جديد دعوته الى الغاء جميع التشريعات المنطوية على تمييز عنصري ومعارضته لحملة عدم الاستثمار التي حدت بكثير من شركات الولايات المتحدة الى الانسحاب من جنوب افريقيا في العامين الماضيين •

١٨٦ - وورد أنه نتيجة للاجراءات الحكومية الصارمة الجارية والمتعلقة بقانون مناطق الجماعات ، تواجه ٢٠٠ أسرة تضم قرابة ألف شخص الطرد بحلول نهاية حزيران/يونيه أو تموز/يوليه ١٩٨٧ • وبناء على قول أحد المسوءولين في رابطة للسكان بوسط ديربان ، أن زيارتهم التفقدية لجميع الشقق بعمارة سكنية في المدينة مقصورة على السكان البيض بموجب القانون قد كشفت عن أنه من بين ٣٤ شقة موءجرة ، كانت ٢٦ شقة يسكنها هنود أو ملونون • وأبلغ الملاك المستأجرين ، وهم يسلمونهم اخطارات الطرد ، أن الدولة حذرتهم بأنها ستصادر أملاكهم لصالح الدولة ما لم يتم طرد المستأجرين الملونية " المخالفين " •

٣ - مسألة الجنسية

١٨٧ - لم توءد سياسة العزل العنصري المستندة الى مبدأ التوزيع الجغرافي للسود في " أوطان" أصلهم الاثني الى حرمانهم من الحد الأدنى من المناطق الحيوية فحسب (١٣ في المائة من البلد بموجب قانون الأرض لعام ١٩١٣) بل أدت أيضا الى تجريدهم من الجنسية •

١٨٨ - جاء في وثيقة قدمها بلاك ساش معنونة " توفر حرية الانتقال - ولكن عدم توفر حرية الكف عن الانتقال " ، وصادرة في آذار/مارس ١٩٨٧ ، انه " ما ان أصبح كل وطن ' مستقلا' ، حتى فقد كل أولئك الجنوب افريقيون السود الذين يعتقدون انتماءهم لجنوب افريقيا هذا جنسيتهم كمواطنين جنوب افريقيين وحقوقهم المنبثقة عنها " • فالقيود " القانونية " المتعلقة بوثائق الهوية والحرمان الالزامي من الجنسية هي من بين أكثر الانتهاكات الصارخة لما للناس السود من حق أساسي في حرية التنقل وفي الاقامة في بلدهم • وان وجود أولئك المفرزين الى ما يسمى بـ " الأوطان المستقلة " خارج هذه المناطق أمر غير قانوني بدون " اقامة دائمة " ثابتة يبدو أن الحصول عليها يتطلب اجراء اداريا صعبا •

١٨٩ - وينص قانون استعادة الجنسية الافريقية الجنوبية ، الذي سن في ١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، على أنه " تمنح جنسية جنوب افريقيا الى بعض مواطني أوطان ترانسكاي ، وفيندا ، وبوفوثاتسوانا وسيسكاي " بناء على تقديم طلب ، ورهنا ببعض الشروط الصارمة .

١٩٠ - وفي هذا الصدد ، أشار شاهد غفل الاسم (الجلسة ٦٩٤) الى تدابير ما يسمي باعادة الجنسية بوصفها " محاولة لتقديم مزية بناء على ضرورة ... " . وذلك ، وفقا لهذا الشاهد ، على أساس أن " احتياجات الصناعة والتجارة كبيرة لدرجة أنه لا يمكن تجزئة البلد بحيث يعيش كل السود في بعض المناطق وكل البيض في مناطق أخرى " . وفي تطور مختلف ، أشار الشاهد الى أن :

" ... الحقيقة تبدو أنه من الصعب للغاية بالنسبة للناس أن يستعيدوا جنسية جنوب افريقيا اذا فقدوها ومنحوا جنسية وطن من الأوطان المستقلة ، ذلك أنه بصفة عامة لا يمكنهم الحصول على جنسية جنوب افريقيا الا اذا كان لهم حق الاقامة في مكان ما في جنوب افريقيا متميزا عن الأوطان ، علما بأنه من الصعب للغاية الحصول على حق الاقامة هذا واثباته . ويبدو أن هناك حلقة مفرغة حيث أنه لا يمكن للمرء أن ينتقل الى مكان ما ما لم يكن له عمل ، ولكنه لا يمكنه الحصول على عمل ما ما لم يكن قد انتقل من قبل الى المكان . ومن ثم على الأرجح أن يكون عدد الأشخاص الذين يستطيعون استعادة جنسية جنوب افريقيا بموجب التشريع الأخير صغيرا جدا " .

١٩١ - تدل دراسة شاملة للاعلانات الرسمية على أن تطبيق القانون يتيح في الواقع امكانية محدودة لاستعادة الجنسية بالنسبة لمن يطلق عليهم اسم " سكان الأوطان المستقلة " . فما من أحد غير هوءلاء الذين لديهم اعفاء ويمكنهم أن يكونوا في المناطق الحضرية بموجب الجزء السابق ١٠ (١) (أ) أو (ب) أو (ج) من قانون المناطق الحضرية لعام ١٩٤٥ يستطيعون على الأرجح أن يكونوا موءهلين لاستعادة جنسية جنوب افريقيا رهنا بتقدير أصحاب السلطة من الموظفين الاداريين . ووفقا لوزير الداخلية ، من شأن ذلك أن يشمل عددا أقصى قدره مليونا شخص ، بينما يستثنى من ذلك بصفة دائمة ٧ ملايين شخص آخرين .

١٩٢ - وفي بيان متصل بهذا الموضوع ، رأى أحد المقيمين في أحد " الأوطان المستقلة " انه :

" يبدو من المستحيل استعادة الجنسية في الوقت الراهن . وهذا بالرغم من حقيقة مفادها أن رئيس الدولة ، في جملة اصلاحاته ، قال ان هوءلاء الذين يرغبون في استعادة جنسيتهم الافريقية الجنوبية ، حتى اذا كانوا في الأوطان التي اعتمدت استقلالها ، سيكونون أحرارا في ممارسة هذا الاختيار . ولكن برغم ذلك فقد رأينا أن عددا أكبر من الأشخاص يطردون من جنوب افريقيا . يقتلع الناس من مزارعهم ويرسلون الى مخيمات اعادة توطين ضمن الأوطان . ويرغمون الآن على أن يصبحوا من مواطني الأوطان . وكل الذين لا يرغبون البقاء (هناك) ، يهربون الى المدن . ولكنهم يعتقلون في المدن لاستقطان غير شرعي . وبناء على ذلك ، بدأ مجلس الكنائس العالمي ، الذي يساعد ضحايا نظام الفصل العنصري ، تنظيما أطلقوا عليه اسم " مشروع السكان الفائضين " ، وهكذا اذا رحلك مزارعون بيض في جنوب افريقيا وألقي بك في الأوطان ، واذا هربت الى المدينة تستطيع أن تحصل على بعض المساعدة بصفتك " فائضا من السكان " . وهكذا من الصعب جدا بالنسبة للأشخاص في سيسكاي ، سواء أكانوا من سكان سيسكاي أو من سكان الأوطان ، أن يستعيدوا جنسيتهم

بطريقة شرعية أو بأية طريقة أخرى • فاللغة التي تتكلمها تحدد الوطن الذي يتعين أن ترسل اليه • فاذا تكلمت بلغة سيسوتو لا يمكن أن ترسل الى سيسكاي أو ترانسكاي : سترسل الى بوفوثاتسوانا " •

وكرر الشاهد بعد ذلك :

" في هذه الظروف من الصعب استعادة جنسية جنوب افريقيا " •

١٩٣ - وأشار الشاهد في معرض حديثه عن شرط الحصول على الاقامة والعمل من أجل اكتساب جنسية جنوب افريقيا الى أنه بموجب المادة ١٠ ، اذا أقمت ١٠ سنوات في مكان ما في المناطق الحضرية ، تستطيع بعد ذلك أن تقدم طلبا للحصول على الجنسية •

١٩٤ - وفي هذا الصدد ، أكد بيان أدلى به بلاك ساش أن قانون استعادة الجنسية لعام ١٩٨٦ بالاضافة الى ازالة قانون المناطق الحضرية جعل الحياة أسوأ بالنسبة للمقيمين في " الأوطان " •

" ولئن استطاع الأشخاص في السابق استيعاب الحق في أن يكونوا في منطقة حضرية يعملون من أجل نفس الشخص أو يعيشون في نفس المكان لمدة ١٠ الى ١٥ سنة بموجب المادة ١٠ (١) (ب) من قانون المناطق الحضرية فانهم الآن ، ما لم يكن لديهم حرفة فريدة من نوعها بالنسبة لجنوب افريقيا ، لن ينجحوا على الأرجح في العثور على وظيفة لا يستطيع أي شخص من جنوب افريقيا أن يؤديها • وهذا يضعهم في نفس فئة الأوروبيين أو الأمريكيين بالنسبة للهجرة " •

١٩٥ - غير أنه وفقا للمعلومات التي وردت الى الفريق ، في شباط/فبراير ١٩٨٧ ذكر وزير الداخلية السيد ستوفيل بوتا في رد على سؤال في البرلمان ان ما مجموعه ٠٩٩ ٢ من السود من " الأوطان " استعادوا جنسيتهم الافريقية الجنوبية في عام ١٩٨٦ • وبالاضافة الى ذلك ، ذكر السيد بوتا في جلسة برلمانية في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أن ٤٠٠ ٧٥١ ١ " من مواطني الأوطان " مقيمون على ما يقال في جنوب افريقيا وسيتأثرون بالقانون •

١٩٦ - وذكر شاهد من "وطن " سيسكاي في شهادته أمام الفريق في جلسته ٦٩٥ ردا على سؤال متصل بجنسيته ، ما يلي :

" طرح عليّ السؤال أحد أفراد شرطة الأمن ، وكان مسؤولا عن التحقيق في الآونة الأخيرة : ما اذا كنت أقبل أن أكون مواطنا في سيسكاي أو في جنوب افريقيا • وفي هذه الحالة قلت لا اني مواطن في سيسكاي ، لأنني أعرف أن ذلك يعني معاملة وحشية أكثر تجاهي • اذ سيتم اخراجي من سيسكاي ولن يسمح لي بالعودة الى منزلي أو الى عملي • وسيكون لديهم عذر لاغلاق مكان عملي ، كما فعلوا ذلك للسيد ••• ولأشخاص آخرين ، لأنهم قالوا انهم يمارسون أعمالا تجارية من أجل دعم منظمات لا تريدها الحكومة • ولذلك قلت في هذه الحالة لا اني مواطن في سيسكاي • ولكنني اليوم أشعر أنني في وضع مختلف • فأستطيع أن أقول الحقيقة ، انني لا أعتبر نفسي مواطنا في سيسكاي بل في جنوب افريقيا " •

باء - الترحيل القسري ودمج " الأوطان "

١٩٧ - في ضوء المعلومات التي وردت ، سيعالج الفريق في هذا الفرع النقل القسري للسكان ، ومقاومة هذا النقل ، بالاضافة الى متابعة سياسة دمج بعض المناطق في " الأوطان " .

١ - الترحيل القسري

١٩٨ - وفقا لبلاك ساش ، هناك نوعان من الترحيل . أكبر نوع من الترحيل هو ذلك الذي يتعلق بالعمال الزراعيين وأسرهم . فقد تم تشريد حوالي مليون شخص من المزارع التي يمتلكها البيض . وأكبر نوع ثان للترحيل هو ذلك الذي يتم بموجب قانون مناطق المجموعات لعام ١٩٥٠ . فقد نقلت الحكومة أكثر من ٨٦٠ ٠٠٠ شخص بموجب هذا القانون منذ عام ١٩٦٠ . وأكملت ٩٦ في المائة من عمليات الترحيل المخطط لها بحلول عام ١٩٨٣ . وبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٣ تم أكثر من ٣ر٥ مليون ترحيل قسري في جنوب افريقيا . وقد تم ترحيل بعض الأشخاص أكثر من مرة واحدة . ولايزال أكثر من مليوني شخص مهددين بالترحيل .

١٩٩ - وأشار شاهد غفل الاسم (الجلسة ٦٩٤) الى هذه المسألة ملاحظا أن :

> " هناك أيضا ترحيل اجباري واسع النطاق للسود من المناطق ، وهناك كثير من الحالات دمرت فيها مدن بأكملها ونقل سكانها الى مخيمات موءقتة . وهذه الأمور لاتزال جارية منذ سنوات طويلة وتشمل كثيرا من الآلاف ، أو حتى مئات آلاف الأشخاص بسبب تغيير وضع " مناطق المجموعات " لمدن مختلفة . ويبدو أن الاستراتيجية العامة تتمثل الى أقصى حد ممكن في الاضطلاع بهذه السياسات المتعلقة بتقييد ومراقبة تحرك السود واقامتهم ، لا بواسطة التشريعات بل بواسطة حرية التصرف الاداري " .

٢٠٠ - وفي بيان حديث العهد أشير اليه سابقا ، أكد الرئيس ب . و . بوتا أن " التوطين القسري قد توقف " . غير أن الفريق تلقى معلومات منتظمة من منظمات اقليمية كثيرة ، مثل اللجنة الوطنية لمناهضة الترحيل ، ولجنة العمل الريفي للترانسفال ، ومشروع السكان الفائضين ، بشأن جماعات مهددة بالترحيل في مناطق مختلفة .

٢٠١ - ومن بينها لافايكامب في جورج في جنوبي الكاب ، حيث ينتظر صدور حكم من المحكمة العليا في قضية الطعن في القانون الذي يراقب " الاستقطان غير الشرعي " ، وكلاينسكول في بورت اليزابيث ، حيث تود السلطات أن تعلن هذه المنطقة التي تختلط فيها الأعراق مكانا للملونين فقط .

٢٠٢ - وبموجب نوع آخر ، يتم الترحيل بهدف دمج سكان " الأوطان " فيما بعد . ويبدو أن هذه هي حالة بوتشابيلو . فهي أكبر مستوطنة سوداء خارج سويتو . وفي عام ١٩٧٩ ، استخدمت في البداية كمنطقة لاعادة توطين سكان جنوب سويتو الهاربين من بوفوثاتسوانا التي " استقلت " موءخرا . وتعتزم الحكومة دمجها في " الوطن " الصغير المزدحم كواكوا ، الذي يقع على بعد ٣٠٠ كيلومتر من حدود ليسوتو الشمالية . ومن ناحية أخرى ، وفقا للمعلومات التي وصلت الى الفريق ، ٠٠٠ ١٢ شخص من بلدة ديكانغالا ، الواقعة الى شمال بريتوريا ، سيكونون من الآن فصاعدا ، تحت سلطة ادارة كواندابيلي .

٢٠٣ - أوكاسي في بريتس (وهي بلدة تقع الى الشمال الغربي لجوهانسبرغ) هي من بين المناطق التي يحدث أو سيحدث فيها الترحيل ، كما أن أونفرفاخت وماتشاكاننغ ، وجيفرفونتاين وبلودفونتاين ، وبراكلاغت ، ولويفونتاين هي من بين المقاطعات المهددة بالدمج في أقرب " وطن " لها • وباستثناء أونفرفاخت ، فان كل المناطق الأخرى ستدمج في بوفوثاتسوانا •

٢٠٤ - وأعربت عدة تقارير أحيلت الى الفريق العامل أيضا عن قلق سكان جنوب افريقيا بشأن خطط الاستقلال المقبلة لكواندابيلي •

٢٠٥ - وبموجب الاستراتيجية الجديدة " للتحضر المنظم " ، تتابع الحكومة سياستها المتعلقة بنقل السكان واعادة توطينهم بصفة تعسفية لأسباب انمائية • ومنذ القضاء على ضبط التدفق ، لاحظت عدة مجموعات وطنية تعالج مسألة الترحيل القسري للسكان اتجاه الحكومة الجديدة نحو " العمل بموجب خطط قديمة لنقل السكان بناء على حجج جديدة مثل ' التحسين ' " •

٢٠٦ - وهناك عدد من الجماعات التي قاومت بنجاح النقل الفعلي كله مثل كروسرودز خارج كيب تاون ودانكن فيلاج خارج ايست لندن ، وفالمر في بورت اليزابيث سيتم " تحسينها " وهذا يعني أن المسؤولين يريدون نقل حوالي ثلاثة أرباع السكان الحاليين لأن المنطقة " مزدحمة ، وتشكل خطرا صحيا ، ولا يمكن السيطرة عليها " •

٢٠٧ - وأكد ذلك بلاك ساش في البيان التالي :

" هناك نوع آخر من الترحيل أثر على مئات آلاف الأشخاص الذين اعتقدوا أن عملية التوطين ستنتهي عندما يجدون أنفسهم في البانتوستانات • ويقدم عموما المسؤولون عمليات الترحيل هذه على أنها ضرورية للتنمية ، ذلك أن " التخطيط " يعتبر " أمرا جيدا " • ويبرر المسؤولون في جنوب افريقيا بصفة متكررة اعادة التوطين على أنه " طوعي " و " لمصلحة الأشخاص وتنميتهم " •

٢٠٨ - اجتمع ممثلون لجماعات مختلفة مهددة باعادة التوطين في أوكاسي ، بريتس ، من أجل مناقشة عمليات الترحيل القسري • وكان من المتوقع أن يحضر هذا الاجتماع مندوبون من دريفونتاين ، وكواموكغوبا ، وكروسروديز ومناطق أخرى وقال القس • كمبوكغوبيلا ، بالنيابة عن المنظمين ، ان المناسبة سميت " مشروع عهد " وكان المقصود منها جمع كل من له مشاكل مشتركة • وأضاف أيضا ان المقيمين في أوكاسي ستتاح لهم فرصة التعلم والمشاركة مع الجماعات الأخرى التي وقعت أيضا ضحية اعادة التوطين •

٢٠٩ - وفي رد مكتوب على سؤال برلماني ، ذكر السيد كريس هونيس ، وزير التنمية والتخطيط الدستوريين ، ان ما مجموعه ١٨٠ ٦٤ أسود قد أبعدوا من مكانهم وأعيد توطينهم في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٦ • وأضاف السيد هونيس انه ستجري عمليات ترحيل أخرى بناء على الجدارة وتمشيا مع سياسة الحكومة " للتحضر المنظم " • وعلى حد قوله ، تجري عملية اعادة التوطين لما لا يقل عن ٢١ ٩٧٣ من السود في سبع مقاطعات أو جماعات ، ست منها في الترانسفال وواحدة في الكاب • وفي معرض اشارته الى ٠٠٠ ١٠ من السود في مقاطعة أوكاسي السوداء خارج بريتس ، الواقعة الى الشمال الغربي من بريتوريا ، كانت الحكومة تود نقلهم الى مستوطنة جديدة على حدود بوفوثاتسوانا ، ذكر السيد هونيس ان اعادة التوطين الطوعي في أوكاسي قد " تكتسب زخما " مع مرور السنوات ، ولاتزال

تتم يوميا • وكان من الضروري اعادة توطين ٠٠٠ ١٠ مقيم في أوكاسي بسبب الظروف الصحية السيئة ولأن اعادة تحسين المنطقة سيكلف أكثر من اعادة التوطين • واذ أقر بأنه يمكن أن يكون هناك " عدد قليل " من الناس لا يرغبون في الانتقال بصفة طوعية ، فقد ذكر أيضا السيد هونيس أنه " اذا كانت هذه هي الحالة فان من مصلحتهم أن يرغموا على اعادة التوطين • فتحسين أوكاسي من أجل عدد قليل من الأشخاص أمر غير عملي " •

٢١٠ - وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، ذكر أن مجلس مدينة سويتو هدم ١٠ أكواخ وأمر أكثر من ١٥٠ أسرة تعيش في مستوطنة الأكواخ الواقعة في نانسيفيلد أن تغادر المنطقة خلال سبعة أيام • ووفقا لشهود عيان ، اضطلع مسؤولون بالحكومة بعملية الهدم • وأنذر مجلس سويتو في اخطارات مرسلة الى الأسر المستقطنة أن المقيمين الذين لن يرضخوا الى هذا الانذار سيحاكمون بموجب قانون منع الاستقطان اللاشرعي رقم ٥٢ لعام ١٩٥١ • وفي تطور ذي صلة ، ذكر كذلك أن ما لا يقل عن ١٠ أكواخ هدمت في فيليرس فارم الواقعة الى الشمال من ايفاتون في مثلث فال ، في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٧ عندما أغير على مستوطنة من المستقطنين فيها ٨٠٠ أسرة •

٢١١ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، قابل وفد من ضاحيتين من ضواحي الاخصاص لمدينة الكاب مهددتين بالترحيل ، وزير الزراعة ، والحكم المحلي والاسكان للحصول على تأكيدات أن سكان هاتين الضاحيتين لن يعاد توطينهم • وذكر أن مندوبين من لافايكامب بالقرب من جورج وكلاينسكول بالقرب من بورت اليزابيث حضروا الاجتماع • وقد هددت السلطات الضاحيتين بوجوب احترام حدود مناطق المجموعات • وقد أمر سكان لافايكامب بالانتقال الى بلدة ساندكرال الجديدة ، بينما تعرض سكان كلاينسكول (وهي جماعة سوداء وملونة) لاعادة التوطين في مازيرول بالقرب من ويتينهاغ • وكان من المقرر أن تعلن قريبا كلاينسكول منطقة ملونة •

٢١٢ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أمرت محكمة في جنوب افريقيا مجلس مدينة للبيض في اقليم الكاب أن يعيد بناء خصّين للسود كان المجلس قد هدمهما ، وهو حكم اعتبره المناضلون من أجل الحقوق المدنية انجازا بالنسبة لمستقطني البلد • فقد أفيد أن القوانين المناهضة للاستقطان أعطت للسلطات حقوقا غير محدودة لهدم ضواحي الاخصاص التي ازداد عددها لعدم وجود أراضي ومناطق سكنية بالنسبة للسود بمقتضى الفصل العنصري •

٢ - الدمج في " الأوطان "

٢١٣ - وفقا للمعلومات التي وصلت الى الفريق ، فان سياسة الدمج في " الأوطان " لاتزال تستند الى مبدأ دمج مناطق السود المتاخمة في " الأوطان " والترحيل القسري للسكان •

٢١٤ - وزعم أن سكان مستوطنتين في نويتغيداخت ، وهي مزرعة في بوفوثاتسوانا مقابل مابوبان ، موءلفة من ٤٠٠ ١ أسرة تنتمي الى مجموعات اثنية مختلفة ، بما في ذلك عدد قليل من تسوانا ، تعرضوا للترحيل المنهجي بعد أن عاشوا في هذه المنطقة لمدة لا تزيد عن ٢٠ سنة •

٢١٥ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، ذكر أن رهبانا من غير الناطقين بلغة فندا تابعين للكنيسة اللوثرية يعملون في فندا أمرتهم مديرية " الأوطان " للشوءون الداخلية أن يقدموا طلبات للحصول على تصاريح عمل • وذكر أن الرهبان أبلغوا بأنهم ينبغي أن يقدموا طلبات للحصول على تصاريح قابلة

للتجديد كل سنة أو أن يصبحوا مقيمين دائمين دون قبول " جنسية فندا " • واعتبر الكثيرون أن ارغامهم على تقديم طلبات للحصول على تصاريح عمل محاولة لارغام الكنيسة على المفاوضة والاعتراف " بحكومة " فندا • وكان يخشى أيضا أن يتيح هذا التدبير لحكومة فندا فرصة رفض منح تصاريح الى بعض الرهبان، لارغامهم على مغادرة المنطقة • وعلى ما ذكر ، حدث هذا بعد قيام بريتوريا بحظر دين فاريساني ، وهو رئيس سابق لاتفاقية الشعب الأسود المحظورة ، من دخول جنوب افريقيا بدون تأشيرة • وكانت رسالة أمر الحظر موجهة الى دين فاريساني من وزارة الشؤون الداخلية في بريتوريا وموءرخة قبل يومين من الافراج عنه منذ شهر مضى ، وبعد ٧٠ يوما من احتجازه • وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، أمرت الآنسة بيث آن بوريس وهي عاملة كنسية أمريكية عملت في دائرة دين فاريساني بمغادرة فندا في ذلك اليوم •

٣ - مقاومة سياسة الفصل العنصري في " الأوطان "

٢١٦ - وفقا للمعلومات المحالة الى الفريق ، تعرضت في كثير من الأحيان المقاومة الشعبية لسياسة الفصل العنصري لقمع شديد من جانب قوات الشرطة والأمن • وبالاضافة الى ذلك ، أبلغ الفريق بوقوع عدة حالات من المعاملة السيئة للمعارضين أثناء احتجازهم •

٢١٧ - وذكر أنه قدم في الجمعية التشريعية لكوانداببلي اقتراح آخر يرمي الى جعل الاقليم " مستقلا " • وتشير المصادر الى أن احتمال وجود معارضة شديدة أمر مستبعد ، بما أن كثيرا من الذين عارضوا الاستقلال في دورة عام ١٩٨٦ معتقلون ، بما في ذلك الأمير كورنليوس ماهلانغو شقيق الأمير جيمس ، الوزير السابق للصحة والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية •

٢١٨ - وفي ٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، ذكر أن الجمعية التشريعية لكوانداببلي وهي خامس جمعية من بين الجمعيات العشر " للأوطان " القبلية ذات الحكم الذاتي في جنوب افريقيا التي قبلت استقلالا مزعوما ، صوتت لكي تصبح جمهورية مستقلة • وكوانداببلي بسكانها الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٤٦٥ نسمة هي آخر " وطن " من الأوطان القبلية العشرة التي أنشأتها حكومة جنوب افريقيا كجزء من خطة تقسيم السود ، وعددهم ٢٣ مليون نسمة في البلد ، الى قبائل وترحيلهم من المناطق التي يتركز فيها البيض • وأصبحت كوانداببلي تتمتع بالحكم الذاتي في عام ١٩٨١ • وذكر أن القرار جاء بعد طرد معارضي الاستقلال من الجمعية التشريعية بقليل • وبعد أن عرض السيد كريس هونيس ، وزير التنمية والتخطيط الدستوريين خلفية دعوة كوانداببلي الى الاستقلال والمشاكل الداخلية التي سببها التأجيل أعلن أن " الحكومة مستعدة للنظر في رغبات شعب الأقاليم ٠٠٠ " • وأضاف أن "الاستقلال بأثر رجعي غير ممكن " •

٢١٩ - وذكر أن العنف يوشك أن يظهر مرة أخرى في كوانداببلي ، في الوقت الذي تستعد فيه " حكومة " الاقليم للمضي قدما في خطط الاستقلال للمرة الثانية في أقل من سنة • وذكر أن المدارس في الاقليم أغلقت وأحرقت اثنتان منها ، ودمر هجوم بقنبلة بترولية الكرال الملكي للرئيس دافيد مابهوغو ، وأضرب بعض الموظفين المدنيين احتجاجا على خطط الاستقلال الجديدة • وكان هناك اعتقاد مفاده أن رئيس الوزراء الجديد " للوطن " ، السيد جورج ماهلانغو يلتمس اجتماعا مع رئيس جنوب افريقيا للحصول على موافقة بريتوريا على خطط الاستقلال الجديدة • وذكرت التقارير المنتشرة

في كواندابيلي أن الادارة اختارت يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ تاريخا للاستقلال ، وهو ذكرى اليوم الذي تم التخلي فيه عن خطط الاستقلال الأصلية .

٢٢٠ - وذكر أن رئيس الوزراء والرئيس المحتمل " للوطن " القبلي كواندابيلي في جنوب افريقيا ، السيد جورج ماهلانغو ، يمكن أن يحاكم بتهمة اختطاف الشباب وتعذيبهم . وأكد وزير عدل جنوب افريقيا في بريتوريا ، السيد دون برونيت ، أن لديه سجلات تضم اتهامات مفادها أن السيد ماهلانغو ، ووزير الداخلية السابق لكواندابيلي ، السيد بيت نتولي ، اختطفا واعتديا على الشباب في عز تمرد عام ١٩٨٦ ضد قرار حكام كواندابيلي باختيار الاستقلال . وأكد السيد برونيت أنه تلقى أدلة أخرى بشأن تحقيق أجرته الشرطة في ادعاءات بالقتل ضد السيد ماهلانغو والسيد نتولي . وتركزت وفقا لما قيل على الدور المزعوم في قتل شاب . وقيل ان الشاب ، وهو أحد ثلاثة شبان زعم أن السيد ماهلانغو والسيد نتولي هجما عليهم ، توفي بسبب اصابته بطلقات نارية . ووصف السيد برونيت الدليل ضد السيد ماهلانغو والسيد نتولي أنه دليل " غير مقنع " . ووفقا للمسؤولين في بريتوريا ، اشترك الشخصان أيضا في جريمة قتل ثانية . فزعم أنهما كانا في سيارة أطلقت منها عيارات نارية على شباب مما أدى الى قتل ثمانية منهم . وذكر السيد برونيت أن أربعة مستندات تحتوي على اتهامات ضد السيد نتولي قد سحبت بعد وفاته - " مستند القتل الثاني يمكن أن يكون أحد المستندات التي سحبت بعد وفاة السيد نتولي " .

٢٢١ - وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٨٧ ، شهد ثلاثة صحفيين من جريدة The Star اليومية في جنوب افريقيا هجمات الشرطة الوحشية على المحتجزين في قسم شرطة كواغافونتاين في كواندابيلي . وذكر الصحفيون السود الثلاثة ، الذين احتجزتهم الشرطة في الفترة من ١٣ الى ١٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، أنهم رأوا " ما لا يقل عن سبعة محتجزين يضربون " . ووفقا لشهادتهم الخطية ، كان أفراد سود من الشرطة يقومون بالضرب ، غير أن ضابط صف أبيض ، وهو نائب رئيس مركز الشرطة ، كان حاضرا أثناء ضرب ما لا يقل عن واحد من المحتجزين ولم يفعل شيئا لمنع ذلك . ويزعم أن الشرطة كانت تريد من المحتجزين أن يعترفوا بأنهم اشتركوا في تنظيم مقاطعة المدارس . وقدم الصحفيون الثلاثة أيضا تفاصيل عن التعذيب والمعاملة السيئة . وذكر العقيد أندريس كون ، وهو شرطي أبيض أقدم أعير الى ادارة كواندابيلي أنه سيتم التحقيق في هذه الادعاءات تحقيقا متعمقا ، واذا ثبتت صحة هذه الأمور فستتخذ الخطوات الملائمة .

٤ - تدابير اعادة التوطين في المناطق الحضرية

٢٢٢ - يزعم أن حكومة جنوب افريقيا ، اذعانا منها للضغط الشعبي ، قد تخلت عن خطة بناء بلدة جديدة كبيرة من أجل حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ من السود تقع على بعد حوالي ٢٠ ميلا الى الشمال الغربي من جوهانسبرغ . وقال وزير التنمية والتخطيط الدستوريين انه لن ينظر في الخطة " في هذه المرحلة " وانه عيّن خبراء استشاريون لتقييم مواقع بديلة " في اطار اقليمي واسع " . وأفيد بأن كل مجموعة سياسية واثنية يمكن تخيلها تقريبا تعترض على بلدة " نورويتو " المقترحة ، قياسا على تسمية سويتو . وبالنسبة لحزب المحافظين اليميني المتطرف ، مقر المدافعين البيض عن الفصل العنصري ، ستمثل نورويتو اقتحاما آخر للسود الريفيين الفقراء لمناطق قريبة من المدن الكبيرة التي ينبغي تخصيصها للبيض . وترى المنظمات السوداء المناضلة مثل الجبهة الديمقراطية المتحدة ، أن نورويتو

عبارة عن حي أسود آخر يخشى أن يستخدم ، كما استخدمت سويتو من قبل ، لاعادة توطين السود الذين يعيشون في مناطق كوخية بالقرب من جوهانسبرغ • فمجموعات مثل الحزب الاتحادي التقدمي ، والمعارضة في مجلس البيض في البرلمان ، ومنظمة الحقوق المدنية بلاك ساش التي يديرها نساء بيض ، تعترض على نورويتو بوصفها امتدادا للتفكير القائم على الفصل العنصري • ووفقا لهذه المجموعات ، فان مشكلة سكن السود لا يمكن أن تحل الا اذا ألغي قانون مناطق المجموعات التي يطبق التمييز العنصري في المناطق السكنية واذا لم تعد مخططات الاسكان تلتزم بالشروط الأيديولوجية للفصل العنصري •

٢٢٣ - ووفقا لسكان سويتو ، تتعرض للترحيل ، حوالي ٨٠٠ أسرة تعيش في مزرعة فيليرس التي تقع على بعد حوالي ٢٠ كيلومتر الى الشمال من ايفاتون في مثلث فال ، ويقال ان هذه الأسر سيعاد توطينها في بلدة جديدة • وتعيش هذه الأسر في أكواخ بدأ بناؤها منذ أوائل السبعينات • وعرف حوالي ٠٠٠ ٢ مقيم هذا القرار في اجتماع في الهواء الطلق خطب فيه السيد ف • س • ميلني ، المدير العام لوزارة الخدمات العامة الجديدة • وقال السيد ميلني للمقيمين ان سكن السود ومراقبة المستقطنين يقعان تحت الادارة الاقليمية لترانسفال اعتبارا من ١ شباط/فبراير ١٩٨٧ •

٢٢٤ - في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٧ ، ذكر أن عشرات من الأشخاص طردوا من بيوتهم في سويتو اذ قام مجلس سويتو الموءلف من السود ببذل مزيد من الجهود للقضاء على حملة مقاطعة الايجارات التي دامت ١١ شهرا • وكانت معظم حالات الطرد في مقاطعة موفولو الشمالية ، وهي احدى أشد المناطق فقرا في البلدة • ويبدو أنه لم يتخذ أي اجراء ضد السيدة فيني مانديلا وثلاثة زعماء بارزين في الجماعة ، رغم انقضاء مهلة السبعة أيام التي حددها المجلس كتحذير لهم بأنه يجب أن يدفعوا ايجارهم وفواتير الكهرباء غير المسددة والا فسيطردون من منازلهم •

٢٢٥ - واقترحت حكومة جنوب افريقيا تدابير صارمة تهدف الى استعادة مبلغ مستحق قدره حوالي ٣٠٠ مليون رند عن الايجارات والخدمات في مختلف بلدات السود • وقانون التعديل بخصوص النهوض بشوءون الحكومة المحلية المقدم الى البرلمان في حوالي منتصف حزيران/يونيه ١٩٨٧ ينص على التجاهل الفعلي للمحاكم وارغام أرباب العمل على تقديم الأجور والمرتبات الى السلطات المحلية ، بما في ذلك المتأخرات ، عوضا عن متأخرات الايجار والخدمات • وألغي اجراء مماثل يهدف الى تعطيل مقاطعة الايجارات في عام ١٩٨٦ - عن طريق ارغام أرباب العمل على مصادرة أجور ومرتبات الموظفين السود - بعد تنديد واسع النطاق من جانب كل من الاتحادات والأعمال التجارية المنظمة • وينص القانون الجديد على ضرورة قيام السلطة المحلية بارسال اخطار مكتوب مدته ١٤ يوما بالبريد المسجل الى كل من لم يدفع الايجار ورسوم الخدمات لكي يسددها • واذا لم يفعل ذلك ، يجوز تقديم بيان الى كاتب المحكمة وسيكون ذلك بمثابة حكم مدني لصالح السلطة المحلية • وتستطيع السلطة المحلية أن تقدم طلبا ثانيا للحصول على أمر اذا قصّر المدين في دفع ما عليه خلال ١٤ يوما بعد استلام الاخطار المكتوب • وسيؤدي هذا الاجراء الى صدور " أمر بمصادرة المكافآت "•

٢٢٦ - وذكر كذلك أن القانون يرغم المدين على ابلاغ السلطة المحلية عما اذا كان يعمل ، واذا كان الأمر كذلك عليه أن يعطي اسم وعنوان رب العمل • وقد يفضي التقصير في ذلك الى دفع غرامة قدرها ٠٠٠ ١ رند أو أن يسجن لمدة ستة أشهر • كما أن رب العمل اذا لم يلتزم " بأمر بحجز المكافآت " فسيتعين عليه أن يدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٢ رند أو أن يسجن لمدة سنة • وتحول أموال

الغرامات الى السلطة المحلية التي صدر " حكم " لصالحها • ونبه مدير مركز الموارد القانونية على أن القانون يعطي سلطات هائلة الى السلطات المحلية لحجز الأجور ومصادرة الممتلكات دون اللجوء الى المحاكم • كما أن هذا القانون يسمح للسلطات المحلية بالتصرف وكأنهم قضاة في قضيتهم • " وهكذا يحرم المذنبون من فرصة مقاومة ما يمكن أن يكون خطأ ارتكبته السلطة المحلية " •

٢٢٧ - وذكر أن حكومة جنوب افريقيا تعتزم اتخاذ تدابير للقضاء على احتجاجات السود السياسية التي أخذت شكل رفض واسع النطاق لدفع الايجار ورسوم الخدمات الى الحكومة من جانب السكان في بلدات السود الخاضعة للعزل العنصري وفي أعقاب محاولات فاشلة لانهاء الاحتجاج عن طريق طرد كل من لم يدفع أو عن طريق انشاء مكاتب دفع في مناطق البيض لمواجهة التخويف المزعوم من جانب المناضلين السود ، ذكر أن المسوءولين الحكوميين يأملون في ارغام أرباب العمل على مصادرة مبالغ من الأجور تساوي مبالغ الايجار ورسوم الخدمات الواجب دفعها • وكشف النقاب في البرلمان عن تشريع لتنفيذ هذه الخطة • واذا تم التصويت على هذا التشريع فانه سينجح بسبب ما تتمتع به الحكومة من أغلبية في مجلس البيض • ويخشى أن تدبيرا كهذا سيوءدي الى صراع لم يسبق له مثيل واضراب العمال السود التابعين للاتحادات النقابية عن العمل ، وهو تطور لا مفر منه على حد قول السيدة ألبرتين سيسولو احدى أعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة • وتضاعف سلطات البلدات حتى الآن جهودها لكسر طوق المقاطعة • وفي سويتو ، أنذر المجلس المحلي للسود الزعماء المناوئين للحكومة أنهم يتعرضون لاحتمال طردهم اذا لم يدفعوا الايجارات غير المسددة • ومن بين الزعماء المستهدفين رئيس الأساقفة ديزموند توتو والسيدة فيني ماندیلا • ووفقا لتقرير صحفي ، أن بعض السود الحضريين الذين يتقاضون عموما مبلغا يتراوح بين ١٧٥ دولارا و ٢٥٠ دولارا في الشهر مدينين للحكومة بمبلغ أقصاه ٥٠٠ ١ دولار لكل منهم •

٢٢٨ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، قيل ان قطعات من جيش جنوب افريقيا وشرطة الأمن قد تحركت الى بلدة سويتو الخاصة بالسود مساندة لاجراءات المجلس البلدي الرامية الى كسر طوق المقاطعة التي بلغت ١٧ شهرا •

٢٢٩ - ورفض ما يقدر بنصف أسر البلدة التي فيها ٠٠٠ ١١٠ أسرة معيشية دفع الايجار ورسوم الخدمات في أوقات مختلفة ، ولكن المجلس طرد بعضا منها • وان مقاطعة الايجارات التي بدأت كاحتجاج على فرض حالة الطوارىء الوطنية في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أدت كما يزعم الى خسارة تكبدتها الحكومة قدرها حوالي ٢٠٠ مليون دولار • وقالت رابطة سويتو المدنية ان المقاطعة ستستمر الى أن يستقيل مجلس البلدة الذي توءيده الحكومة ويتم تخفيض الايجارات •

٢٣٠ - لم تأت أية تقارير عن حدوث اشتباكات ، اذ قامت العربات المصفحة بمراقبة شوارع القطاع الغربي من أورلاندو للبلدات الممتدة في ضواحي جوهانسبرغ • وذهب المسوءولون من باب الى باب لينذروا السكان بضرورة دفع ايجارهم غير المسدد أو أن يتعرضوا للطرد القسري اعتبارا من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ •

٢٣١ - وبالاضافة الى حوادث العنف والاغتيالات ذكر أن عددا كبيرا من الناس قد نزحوا - مع زيادة مستمرة في نزوح الشباب الذين ذكر أنهم هربوا من منازلهم ومجتمعاتهم نتيجة الهجمات أو التهديد بالاعتداء على الأفراد أو الممتلكات •

٢٣٢ - وأصبحت فئات الاقتصاص الفوري من المجرمين نشطة بصفة خاصة في المناطق التي نجحت فيها المنظمات الاجتماعية في تعبئة الجماعات • وهكذا أرغم القمع العنيف المجموعات التقدمية المناهضة للفصل العنصري على العمل في الخفية واضطر كثير من زعمائها الى مغادرة البلاد •

٢٣٣ - وفي الجلسة ٦٩٥ ، شرح شاهد شرحا واضحا للطريقة التي تحاول بها فئات الاقتصاص الفوري التغلغل في الجماعات المنظمة المشتبه بها :

" ••• هناك نمط من فئات الاقتصاص الفوري المأجورة من ناس عاديين • يذهب أفراد من هذه الجماعات الى مكان ويسألون اذا كان هناك عمل لهم • وعندما يعينون يقدم لهم المال ••• ثم يذهبون للبحث عن النشطين سياسيا • واذا عرفوا أن شخصا ما عضو في منظمة تقدمية ، فعلى الأرجح أنه يقتل على يديهم • وفي سيسكاي حدث ذلك في سفيلتشا • هذه هي فئات الاقتصاص الفوري • وفي الكاب الغربية ، يطلق عليها اسم فيتدوكيس • ولا يمكن رفع دعوى على أفرادها أو أخذهم الى المحكمة • فلا يعرفهم أحد ، اذ يتغيرون باستمرار • وفي الوقت الذي تبدأ تعتاد على هؤلاء الناس ، تتغير الوجوه فجأة وهذا يجعلك غير قادر على النجاة منهم " •

ثالثا - الحق في التعليم وفي حرية التعبير وحرية التنقل*

ألف - الحق في التعليم

٢٣٤ - بين الفريق ، في تقريره السابق ، الاضطراب الواسع النطاق في العديد من المؤسسات الناجم عن تدهور النظام التعليمي في جنوب افريقيا • ولاحظ علاوة على ذلك ان الأسباب العميقة لهذا الاضطراب في مدارس السود تكمن في نظام الفصل العنصري الذي يقتضي تعليم وتدريب السود بصورة منفصلة ، وهي سياسة أدت على مر الأجيال الى تدني مستوى نظام تعليم السود (E/CN.4/AC.22/ 1987/1 ، الفقرات من ١٤٩ الى ١٥١) •

٢٣٥ - وفيما يتعلق بالتفاوت بين نوعية التعليم المتاح لكل من البيض والسود ، أشار الفريق الى أن حوالي ثلاثة أرباع المدرسين السود هم أدنى تأهيلا بالمقارنة مع المدرسين البيض ، وأن أقل من ٥٠ في المائة من الطلاب السود يحصلون على شهادة انهاء الدراسة الثانوية • ويرى الفريق أن هذه الحالة ترجع الى التفاوتات الملازمة لنظام الفصل العنصري •

---

* يستند هذا الفرع جزئيا الى معلومات مستقاة من : لجنة مناصرة أهالي المحتجزين ، " تقرير بشأن حقوق الانسان في جنوب أفريقيا" ، آب/ أغسطس ١٩٨٧ ؛ اللجنة الدولية لرجال القانون، تقرير بعثة تقصي الحقائق ، آذار/ مارس ١٩٨٧ ، لجنة المحامين للدفاع عن حقوق الانسان ، نشرة Alert: " الصحافة في ظل حالة الطوارئ " ، أيار/ مايو ١٩٨٧ ؛ صحيفة The Star ، ٣١ كانون الثاني/ يناير و١٤ شباط/ فبراير و١٤ اذار/ مارس ١٩٨٧، وصحيفة The Times ، ١٣ و١٤ و١٥ شباط/ فبراير و١١ و١٢ آذار/ مارس و١٣ نيسان/ ابريل و ٤ و١٦ و٢٢ أيار/ مايو و١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٧، وصحيفة International Herald Tribune ، ١٤ و١٥ شباط/ فبراير و١١ آذار/ مارس و١٣ و ٢٤ و٢٨ و٢٩ نيسان/ ابريل ، و٢ - ٣ أيار/ مايو و٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، وصحيفة Le Monde ، ١٥ و١٦ شباط/ فبراير و١٤ و٢٩ نيسان/ أبريل ، و٤ و١٦ و٢٣ أيار/ مايو و١٣ و١٩ حزيران / يونيه ١٩٨٧ ، وصحيفة The Guardian ، ١٦ شباط/ فبراير و١١ آذار/ مارس و١٣و٢٨ نيسان / ابريل و٥ - ٦ و ١٩ أيار/ مايو و١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، وصحيفة Sowetan ، ٢٠ و٢٤ و٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٧ و٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٧ ، وصحيفة The Citizen ، ١٣ و١٩ آذار/ مارس و ١ و ٢ و ٧ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، وصحيفة The Weekly Mail • ١٦ اذار/ مارس و٣٠ نيسان/ ابريل - ٧ أيار/ مايو و١٥ و٢١ و٢٢ - ٢٨ أيار/ مايو و٢٦ حزيران/ يونيه و٢ تموز/ يوليه و١٦ - ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧ ، وصحيفة The Christina Science Monitor ٤ - ١٠ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، ومجلة Reader's Digest ، ١٩ حزيران / يونيه ١٩٨٧ •

٢٣٦ - وتشير تقديرات لجنة مناصرة أهالي المحتجزين الى أنه جرى في ظل حالة الطوارىء في الفترة ١٩٨٦/١٩٨٧ اعتقال نحو ٠٠٠ ١٠ شخص ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة - أي ما نسبته ٤٠ في المائة من المجموع • واذا أضيف الى هذا الرقم الشبان ممن يبلغ عمرهم ٢٥ سنة أو أقل ، تصبح نسبة الشبان والأطفال ٧٩ في المائة من مجموع المعتقلين ، أي ٧٥٠ ١٨ شخصا •

٢٣٧ - وتبين التصنيفات التي أجرتها لجنة مناصرة أهالي المحتجزين (أنظر الجدول ٢ أعلاه) أن فئة الطلاب والتلاميذ والمدرسين تأتي في المرتبة الثانية بين كافة الفئات المستهدفة بالاعتقال في ظل حالة الطوارىء الراهنة • وتمثل هذه الفئة ما نسبته ٣٣ في المائة من مجموع المعتقلين مقارنة بما نسبته ٢٥ في المائة في ظل حالة الطوارىء السابقة • وفي نظام الفصل العنصري القمعي ، يبدو ان هذا الوضع ناجم عن تعاظم النزعة النضالية في المدارس •

٢٣٨ - ولاحظ شاهد مثل امام الفريق في جلسته ٦٩٥ ، وهو يشير الى المضايقات التي يتعرض لها الطلاب ، " أنهم (اي الشرطة الامنية) دأبوا على اعتقال الطلاب من منازلهم ، ولكن الحال لم تعد كذلك ، فهم يذهبون لاعتقالهم من المدارس " •

٢٣٩ - وفي الجلسة ٦٩٠ ، أعرب ممثل المؤتمر الوطني الافريقي عن قلقه ازاء الهيكل التمييزي للنظام التعليمي ، حيث توفر للاطفال السود في جنوب افريقيا مدارس منفصلة وذات مستوى أدنى :

" يشتمل قانون تعليم البانتو على نوع خاص من التعليم - على تعليم ذي نوعية يجب على المضطهدين في جنوب افريقيا قبولها • وهذا ما يثير استياء أطفال المدارس • لذلك تظهر شعارات يكتبها الاطفال في منازلهم : " التحرير الآن ، والتعليم غدا" ، ولذلك يثورون ضد نظام تعليم البانتو • وطاقاتهم موجهة نحو تدمير مؤسسات الدولة والمدارس وغيرها من المنشآت الحكومية التي تشرف على مدارس البانتو تلك وتقوم بادارتها • ان ما يحدث هو اننا سنشهد في المستقبل فيما يبدو معدل أمية مرتفعا في بلدنا لأن الأطفال لا يذهبون الى المدارس • وبالاضافة الى التمرد العام ضد تعليم البانتو ، وصلت البطالة في جنوب افريقيا الى نسب مفزعة بحيث ان الكثير من الآباء لم يعودوا يستطيعون حتى ارسال اطفالهم الى المدارس ، فليس في مقدورهم توفير المال اللازم لتعليم أطفالهم " •

٢٤٠ - وقد أوضح ممثل المؤتمر الوطني الافريقي ، في بيانه المتصل بما أسماه " القمع الشرس للأطفال في جنوب أفريقيا " أن :

" المؤتمر الوطني الافريقي قد جعل من اهدافه اقامة مجمع معين في مكان مثل مازمبو حيث يأمل في ايواء جميع الأطفال الذين غادروا البلد ، وتوفير التعليم لجميع الأطفال الذين فروا من نظام التعليم الفاسد • وفي الوقت الحاضر يساعد أكثر من ٠٠٠ ٤ طفل ، بعضهم يتيم الوالدين ، في مراكز مثل كلية " سلولومون مالانغو الحرة"(Solomon Mahlangu Freedom College) في مازمبو في جمهورية تنزانيا المتحدة " •

٢٤١ - وتفيد عدة تقارير ظهرت في شباط/ فبراير ١٩٨٧ بأن ضجة سياسية كبيرة قد حدثت في جوهانسبرغ نتيجة لاستبعاد تلميذ ناتالي أسود من لقاء رياضي سنوي بين المدارس عقد في مدرسة ثانوية في بريتوريا في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٨٧ • وذكر أن ما لا يقل عن ١٠٠ رياضي من بين ٣٤٠ رياضيا من مدارس ناتال كان من المقرر ان يشتركوا في مباريات رياضية في مدرسة منلو بارك (Menlo Park Hoerskool) ، وهي مدرسة حكومية مخصصة للبيض الناطقين باللغة الافريكانية في بريتوريا ،

قد انسحبوا قبل يوم احتجاجا على ذلك ، وذكر ان السيد شتوفل بوتا ، وزير الداخلية وزعيم الحزب الوطني الحاكم في ناتال ، قال انه يأسف حقا للاجراء الذي اتخذته مدرسة منلو بارك وان الحكومة لا تعارض تنظيم المباريات الرياضية المدرسية المختلطة بين البيض والسود • الا ان ادارة التعليم والثقافة التي يسيطر عليها البيض زعمت انه لا يمكن اتخاذ اي اجراء لان فرادى المدارس حرة في تقرير سياساتها بشأن الالعاب الرياضية المختلطة بين البيض والسود • وذكر كذلك ان مدرسة مخصصة للبيض فقط في بوكسبرغ شرقي جوهانسبرغ منعت تلامذتها من اللعب ضد السود في المباريات الرياضية •

٢٤٢ - وقد أحيلت الى الفريق معلومات تتصل بالحرية الاكاديمية وذلك عن طريق قنوات مختلفة : لجنة مناصرة أهالي المحتجزين ، ومجموعة كايروس (Kairos) ، وحملة انهاء المؤامرة (End Conspiration Campaign) ، ومجلس الكنائس في جنوب افريقيا ، ومنظمة الوشاح الأسود (Blak Sash) ، ولجنة معالجة ازمة التعليم الوطني ، والاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا • وذكر ان السيد ، ف • و• دي كليرك ، وزير التعليم ، قدم في ٥ آب/ أغسطس ١٩٨٧ مقترحات لفرض شروط معينة على منح اعانات لجامعات جنوب افريقيا • وقد أعطى لنواب رؤساء الجامعات في جنوب افريقيا مهلة حتى ٣١ آب/ أغسطس ١٩٨٧ للرد على مقترحاته •

٢٤٣ - وفي تطور ذي صلة ، ذكر ان الحكومة قامت في ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٧ بالتضييق على الجامعات حيث فرضت عليها شروطا صارمة طلب منها استيفاؤها بحلول ١٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٧ لكي تصبح مؤهلة للحصول على اعانات من الدولة • ووفقا لبيان صدر عن وزير التعليم الوطني ، السيد ف • و• دي كليرك ، يجب على مجالس الجامعات ان تتخذ خطوات لكي تمنع ، في جملة أمور ، التجمعات غير القانونية ، والتشجيع على مقاطعة الدراسة ، ودعم او تشجيع المنظمات غير المشروعة ، وتشجيع أفراد الجمهور على الاضراب او الامتناع عن العمل ، وتأييد العصيان المدني • وذكر السيد دي كليرك ان الحكومة قررت اتخاذ خطوات لحمل الجامعات على تطبيق نظام أكثر صرامة بسبب " الحالة غير المقبولة " التي نشأت على مدى السنوات القليلة الماضية • وقد وجدت الحكومة انه من غير المقبول " تخويف الطلبة ••• وتعطيل الانشطة الاكاديمية والتعدي على حقوق المنظمات المشروعة في عقد الاجتماعات ودعوة الخطباء" • ووفقا لهذه الشروط ، يجري ابلاغ الوزير كتابة خلال مدة ٢١ يوما بأية احداث يزعم انها تدخل في نطاق هذه الفئات ، مع توضيح للخطوات التي سيتم اتخاذها • وذكر ان السيد دي كليرك اوضح أن " الاستقلال الذاتي الاداري" للجامعات والحرية الأكاديمية للطلبة وهيئة التدريس والجامعات " لن يتأثرا كثيرا" من جراء هذا التشدد •

٢٤٤ - وذكر ان مئات الالاف من السود قد امتنعوا عن الذهاب الى أعمالهم ومدارسهم في منطقة جوهانسبرغ في ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ في مظاهرة اعتبرتها حكومة جنوب افريقيا محاولة لخلق " مناخ ثوري " قبل انتخابات أيار/ مايو •

٢٤٥ - وذكر ان الشرطة قامت في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ باستخدام السياط واطلاق الغاز المسيل للدموع وطلقات الصيد وذلك في اشتباكها مع مئات الطلاب ، السود والبيض ، المشاركين في مظاهرة احتجاج ضد الحكومة في جامعة كيب تاون • وقد بدأت الاضطرابات بعد ان نظم الطلاب اجتماعا حاشدا في منتصف النهار احتجاجا على مداهمة حرم الجامعة واستخدام الشرطة فيها قبل اسبوع لتفريق مظاهرة اخرى نظمت احتجاجا على قتل ستة مضربين من عمال السكة الحديدية في ويتووترزرند Witwatersrand • ولم ترد أية تقارير رسمية فورية عن الاصابات ولكن صحافيا كان

موجودا في حرم الجامعة ذكر ان أربعة طلاب على الأقل أصيبوا بطلقات الصيد وان آخرين قد أصيبوا نتيجة لضربهم بالسياط ، كما تم اعتقال بعض الطلاب • ويفيد مكتب الاعلام الحكومي بأن الشرطة أطلقت الغاز المسيل للدموع واستخدمت السياط ضد الطلاب بعد تعرضها وتعرض السيارات الخاصة للقذف بالحجارة • وفي تطور ذي صلة ، ذكر أن قوات الشرطة قامت أيضا بتفريق ٤٠٠ طالب حيث اطلقت عليهم الغاز المسيل للدموع في جامعة ويتووترزرند في جوهانسبرغ في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٧ • وزعم ان الطلاب قذفوا الشرطة والسيارات المدنية بالحجارة • ووفقا لما ذكره مكتب الاعلام الحكومي ، فان أحدا لم يصب ولم تحدث أية اعتقالات •

٢٤٦ - وذكر ان شرطة جنوب أفريقيا اقتحمت في ٤ أيار/ مايو ١٩٨٧ جامعة ويتووترزرند في جوهانسبرغ لفض اجتماع كان من المقرر ان تتحدث فيه السيدة وييني مانديلا ، وقد اعتقلت الشرطة عشرات الطلاب وعدة صحافيين كما أطلقت الغاز المسيل للدموع على المحاضرين الجامعيين ، وزعم ان الغارة الاولى جاءت بعد دقائق من حظر الاجتماع من قبل رئيس قضاة جوهانسبرغ وذلك بموجب قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٨٢ • وقد نظم الاجتماع للاعراب عن رفض الطلاب للانتخابات المقتصرة على البيض • وذكر في وقت لاحق انه سيتم اغلاق حرم الجامعة في ٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ احتجاجا على الاعتداءات على الطلاب من قبل شرطة مكافحة الشغب •

٢٤٧ - وزعم ان تقريرا سريا بعنوان " سري : خطوات وتدابير للسيطرة على حرم الجامعة - تقرير موءقت " ، أوصى بأن تتاح لقوات الأمن امكانية الدخول الى الجامعة دون قيود • وأوصى التقرير الموءلف من تسع صفحات بشأن جامعة الشمال University of the North (تورفلوب) ، بأن تتاح لقوات الأمن امكانية الدخول الى حرم الجامعة من أجل " مراقبة العناصر المتطرفة والهدامة " واقامة قنوات اتصال " لتمكين الادارة والخبراء من الخارج من اطلاع هيئة التدريس على الأنشطة الثورية ، حيث المجموعات المستهدفة هي اللجنة التنفيذية لمجلس الجامعة ، ومجلس الجامعة ، ومجالس الكليات ، وأساتذة الأقسام ، ولجنة التنظيم الاداري " • وجاء في التقرير انه لن يسمح بالاحتفال بما يسمى بالأعياد الوطنية في حرم الجامعة وان خطوات تأديبية ستتخذ ضد أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب " الذين يقومون بأعمال أو أنشطة ذات دوافع سياسية في حرم الجامعة ••• " • وفيما يتعلق بالسيطرة على حرم الجامعة ، ذكر أيضا انه " ينبغي اقامة سور عال بين حرم الجامعة والمناطق المخصصة لسكن أعضاء هيئة التدريس " • كما جاء في التقرير انه ينبغي ادخال نظام سجلات حضور الفصول وانه ينبغي لاعضاء هيئة التدريس والطلاب على السواء " أن يحملوا بطاقات هوية جامعية بشكل بارز خلال أية أنشطة أكاديمية " • كما أوصي بممارسة رقابة مشددة على آلات النسخ والطباعة لمنع استنساخ المواد السياسية • وبالاضافة الى ذلك ، جاء في التقرير ما يلي: يتعين منع الاحتجاجات والمظاهرات العنيفة والتخريبية ، وينبغي الحصول من ادارة الجامعة على موافقة لتنظيم أية مسيرات واجتماعات جماهيرية ، ويجب ان تكون الالتماسات موقعة حسب الأصول من قبل أغلبية الطلاب مع اعطاء تفاصيل كافية عن مقدمي الالتماسات ، ويتعين حظر أية شعارات يمكن أن تسيء لأية فئة من الفئات في الجامعة •

٢٤٨ - وتفيد المعلومات المتاحة للفريق بأن بعض التدابير المذكورة اعلاه قد نفذت بالفعل خلال هذه السنة وان أكثر من ٥٠٠ طالب قد حرموا كما ذكر من اعادة تسجيل انفسهم هذه السنة وذلك استنادا الى المادة A19 (المتعلقة باعادة تسجيل الطلاب كبار السن : ويبدو أن التوصيات الجديدة تشير الى انه سيتعين على الطلاب الذين يحرمون من اعادة التسجيل ان ينتظروا لمدة سنتين قبل

اعادة قبولهم) • وفي تطور ذي صلة ، ذكر في وقت لاحق ان مجلس جامعة الشمال عقد اجتماعا طارئا لبحث الكشف عن مضمون هذا التقرير السري والمثير للجدل •

٢٤٩ - وذكر ان السيد بيتر نيومن ، وهو طالب يبلغ العشرين من العمر ، قد حكم عليه بالسجن لمدة سنة بسبب تشهيره بالسيد بوتا بشعارات كتبها على الجدران •

٢٥٠ - ووفقا لبيان أدلى به في البرلمان السيد بيريت فيلجوبن وزير التعليم والمعونة الانمائية ، فان ما مجموعه ١٤٧ من المدرسين لم يستطيعوا أداء واجباتهم على مدى فترة الـ١٢ شهرا من حزيران / يونيه ١٩٨٦ الى حزيران/ يونيه ١٩٨٧ وذلك بسبب اعتقالهم •

باء - الحق في حرية التعبير

٢٥١ - أشار الفريق في تقاريره السابقة (E/CN.4/1985/8 و E/CN.4/1986/9 و E/CN.4/1987/1) الى عدد من الأحكام التشريعية التي تستهدف منح الشرطة سلطات متزايدة فيما يتعلق بالرقابة على الصحف ، ولاحظ ان اعلان حالة الطوارىء قد فرض حظرا فعليا على تغطية أخبار الاحتجاجات والأعمال التي تقوم بها الشرطة والجيش في المناطق الخاضعة لحالة الطوارىء •

٢٥٢ - وقد أوضح تقرير بعثة تقصي الحقائق الذي صدر عن اللجنة الدولية لرجال القانون في اذار/ مارس ١٩٨٧ ان " قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٨٢ يخول أي قاض بأن يمنع عقد أي اجتماع في منطقته أو أن يفرض شروطا على عقد الاجتماعات • ومنذ اعلان حالة الطوارىء ، كانت الاجتماعات تمنع بصورة روتينية بالنسبة لأية مجموعات تكون لها أية أهداف سياسية ولو بعيدة • ولم تستطع الجبهة الديمقراطية المتحدة بصفة خاصة أن تعقد أية اجتماعات عامة " •

٢٥٣ - وقد مددت أحكام الرقابة التي فرضها الرئيس ب• و• بوتا في ١١ كانون الأول/ديسمبر١٩٨٦ لتشمل كافة قطاعات وسائط الاعلام • واشتملت على فرض قيود على التغطية الصحفية أو التقاط الصور لأعمال قوات الأمن التي تستهدف قمع الاضطراب السياسي ، والتغطية الصحفية لتجمعات المنظمات المحظورة •

٢٥٤ - وآخر مرسوم في سلسلة المراسيم الحكومية التي تقيد حرية الكلام - منذ اعلان حالة الطوارىء الراهنة في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٦ - قد وقع في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ من قبل الجنرال يوهان كويتزي مفوض شرطة جنوب افريقيا ، ويحظر هذا المرسوم الاشتراك " في أية حملة أو مشروع أو عمل يستهدف اطلاق سراح الأشخاص " المحتجزين بموجب بعض فروع قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٨٢•

٢٥٥ - ومنذ ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، فرضت الحكومة قيودا جديدة على وسائط الاعلام • وخصوصا على الصحف ، من أجل وضع حد لسلسلة من الأحكام القضائية التي طعنت في صحة أنظمة الطوارىء أو الأوامر الصادرة بموجبها •

٢٥٦ - وقد تحدث شاهد أغفل اسمه أمام الفريق في جلسته ٦٩٤ عن معاناة السود في جنوب أفريقيا ونظام الاعلام في ظل حالة الطوارىء فقدم التقييم التالي :

" يجب ألا يغيب عن البال انه لعل الكثير من الناس هناك يعرفون عن حقائق الوضع أقل مما يعرفه الناس في الخارج ، ذلك لان هناك نقصا كبيرا في الاعلام العام في

جنوب أفريقيا بخلاف ما يصدر عن الحكومة نفسها التي تسيطر بالطبع على محطة الاذاعة أو التلفزة الوحيدة في جنوب أفريقيا ، ومن ثم فان جميع النشرات الاخبارية التي يبثها التليفزيون والاذاعة تعكس وجهة نظر الحكومة • وهناك بعض الصحف الجيدة جدا والتي تكافح كفاحا عظيما لكي تستمر بسبب تعرضها للكثير من الضغوط ، ويخشى الجميع تقريبا قراءة هذه الصحف " •

٢٥٧ - ويفيد الشاهد بأن الأثر الرئيسي للقيود المفروضة على الصحافة والسيطرة على الاذاعة ينصب " على المعلومات التي تصل الى الناس الذين يعيشون هناك وعلى اتجاهات البيض الذين يعيشون في جنوب أفريقيا " •

٢٥٨ - وتظل التجمعات ذات الطابع السياسي مقيدة كما هو الحال بالنسبة للأنشطة الفنية والثقافية والرياضية التي ينظمها السود خصوصا فيما يسمى " الأوطان المستقلة " •

٢٥٩ - وقد أشار شاهد مثل أمام الفريق في جلسته ٦٩٥ الى الواقعة التالية كمثال له مغزاه على القيود الثقافية المفروضة من قبل سلطات جنوب أفريقيا :

" كنا منهمكين في تنظيم عرض بهدف جمع الأموال • وكان العرض حفلة موسيقية ستقام في قاعة مجاورة • وبما اننا ممنوعون من استخدام القاعة ، فقد كان علينا ان نقدم طلبا الى القاضي لنتمكن من استخدامها • وقد اذن لنا القاضي بذلك • والواقع اننا عندما ذهبنا للحصول على الرد على طلبنا ، أطلعنا القاضي على رسالة من شرطة الأمن جاء فيها انه ليس لديهم اعتراض على استخدامنا للقاعة • ثم دفعنا أجر استخدام القاعة وحصلنا على ايصال خاص بحجزها • وبينما كنا نرتب القاعة قبل بدء العرض ، وصلت الشرطة في عدة سيارات • وقد ظننا انهم سيقومون بتعطيل الحفل ولكننا كنا معتمدين على ما لدينا من أوراق ، أي على الاذن والرسالة والايصال الصادرة جميعها عن القاضي • وقد سألونا عما اذا كان لدينا اذن باستخدام القاعة • فأريناهم الايصالات والرسالة التي تتضمن الاذن ولكنهم رفضوا قبولها قائلين ان هذه الأوراق ليست سليمة وانه من الممكن أن نكون قد زورنا هذه المستندات • وقالوا انهم يمنعوننا من استخدام القاعة • ولما كان الوقت قد أصبح متأخرا ، فقد أبديت استعدادي لتوصيل من لم تكن لديهم وسيلة للانتقال وطلبت منهم الانتظار في منازلهم • وبينما كنا في منازلنا ، وصلت الشرطة • ودون ان يوجهوا أية أسئلة ، قاموا باطلاق الغاز المسيل للدموع • وقد كان دخان هذا الغاز قويا جدا داخل المنزل الى حد انني شعرت بأن الأطفال سيموتون • وقد هرعت الى الطفل الذي كان يعاني من صعوبات بالغة في التنفس وخرجنا • ولدى خروجي من الباب ، أوقفتني الشرطة مع الطفل ثم وضعونا في سيارة للشرطة ونقلونا الى المخفر • ولم أبلغ بأسباب اعتقالي "•

٢٦٠ - وذكر ان مفوض الشرطة قد أعطي حتى سلطات أوسع فيما يتعلق بالرقابة في جنوب أفريقيا ، وذكر ان السلطات الجديدة التي نشرت في الجريدة الرسمية قد منحت له ردا على حكم قضائي صدر في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ جاء فيه ان المفوض قد تجاوز سلطاته بموجب أنظمة الطوارىء عندما حاول أن " يكمم الصحافة " • وذكر ان مجموعة Argus ومجموعة Sotth African Associated Newspaper Press الصحافيتين كسبتا دعوى قضائية رفعتاها في المحكمة العليا في راند (Rand) أعلن فيها القاضي بطلان أمر واسع النطاق صادر عن المفوض • وكان هذا الأمر قد قيد ما يمكن نشره

عن المنظمات المحظورة • والسلطات الواسعة النطاق التي منحها رئيس الدولة لمفوض الشرطة تخول هذا الأخير فرض رقابة على النشر فيما يتعلق بأية مواد يحددها • وذكر ان المفوض استخدم سلطاته الأخيرة بعد ثلاث ساعات من صدور الحكم لحظر نشر أية اعلانات فيما يتعلق بأية منظمات محظورة تشتمل على دفاع عن أية حملات أو اعمال عنف أو مقاومة تقوم بها هذه المنظمات ضد الدولة أو على اشادة بهذه الحملات أو الأعمال أو محاولة لتبريرها •

٢٦١ - ونقل عن السيد بوتا رئيس جنوب أفريقيا قوله في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٨٧ انه يتعين على حكومته ان تبقي على القيود المفروضة على الصحافة بموجب حالة الطوارىء لأن وسائط الاعلام لم تضع " اجراءات فعالة لتنظيم نفسها " • وذكر أيضا ان اجتماعا بين نقابة الصحف التي تنتمي اليها مجموعات الصحف الرئيسية الأربع التي تصدر بالانكليزية والافريكانية ، وبين لجنة وزارية خاصة قد ألغي •

٢٦٢ - وذكر ان وزارة الداخلية قد رفضت طلبا للحصول على جواز سفر لمحرر الأخبار في صحيفة Sowetan، السيد ثامي مازاوي • وكان السيد مازاوي ، وهو أيضا الممثل الافريقي في الاتحاد الدولي للصحفيين ، يعتزم السفر الى هونغ كونغ للاشتراك في اجتماع تنفيذي للاتحاد • وجاء في بيان صدر عن رابطة العاملين في وسائط الاعلام (MWASA) ان " القرار الذي اتخذته الحكومة مرة أخرى برفض منح جواز سفر للسيد ثامي مازاوي ، محرر الأخبار في صحيفة Sowetan وعضو رابطة العاملين في وسائط الاعلام لكي يسافر الى الخارج هو أمر يمثل مظهرا آخر من مظاهر المضايقة الحكومية لوسائط الاعلام" •

٢٦٣ - وذكر ان المحكمة العليا لجنوب افريقيا أمرت الشرطة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٧ بأن تمتنع عن مصادرة كافة أعداد صحيفة The Star ، وهي صحيفة مسائية تصدر في جوهانسبرغ ، التي تضمنت اعلانا عن محنة المعتقلين دون محاكمة • وقد قامت الصحيفة بتقديم طلب عاجل الى المحكمة لاصدار أمر قضائي بعد قيام رجلين من الشرطة الأمنية بزيارة مبنى الصحيفة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٧ ومعهما تفويض يخولهما " مصادرة أي عدد " من الصحيفة يرد فيه الاعلان • وقد أعلن مفوض الشرطة الجنرال يوهان كويتزي ان الشرطة ستعارض الأمر الصادر عن المحكمة العليا والذي يقضي بأنه لا يمكن للشرطة أن تصادر نسخ الاعلان الذي نشرته لجنة مناصرة أهالي المحتجزين • الا ان الجنرال كويتزي ذكر أن المستشارين القانونيين للشرطة يعتقدون ان الاعلان المعدل الذى نشرته صحيفة The Star في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٧ لم يخالف أنظمة الطوارىء • وفي تطور ذي صلة ، ذكر كذلك ان " قضية المصادرة " قد سويت أخيرا في المحكمة العليا في راند عندما وافقت صحيفة The Star على أن يتم سحب الأمر الموقت الذي منع مصادرة الصحيفة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٦ مع تحمل التكاليف بما في ذلك أتعاب اثنين من المحامين •

٢٦٤ - وذكر ان أمرا يحظر تجمعا للجبهة الديمقراطية المتحدة في كيب تاون قد ألغي في اللحظة الأخيرة في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٧ قبل ساعة تقريبا من الموعد المحدد لبدء الاجتماع • وقد قامت محكمة كيب تاون العليا التي ألغت الحظر باصدار أمر الالغاء مع تحديد التكاليف ولكنها لم تصدر حكما •

٢٦٥ - وذكر ان ممثلا عن لجنة مناصرة أهالي المحتجزين ومراسلة لصحيفة The Star هي جو آن ريتشارد قد استدعيا بموجب أمر احضار للادلاء بمعلومات أمام أحد القضاة بشأن بعض التقارير المتعلقة بمعاملة المعتقلين • وقد أفاد مفوض الشرطة الجنرال يوهان كويتزي ان أمر استدعاء ممثل لجنة

مناصرة أهالي المحتجزين قد صدر بسبب مزاعم قدمت الى مجلس الكنائس العالمي في اجتماع عقد موخرا في هراري • وذكر ان الشرطة كانت تسعى الى الحصول على معلومات فيما يتعلق بمزاعم حول معاملة اثنين من الأطفال • وقال الجنرال كويتزي ان ممثل لجنة مناصرة أهالي المحتجزين قد استدعي بموجب الفرع ٢٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية لكي يمثل امام المحكمة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٧• وقد استدعيت السيدة ريتشارد لكي تفصح عن مصادر المعلومات المتعلقة بتقرير ظهر في صحيفة The Star قبل ستة أشهر تقريبا تتضمن تفاصيل عن الاعتداءات الجسدية التي يزعم ان المعتقلين قد تعرضوا لها بعد الافراج عنهم •

٢٦٦ - وذكر ان الزعماء السياسيين وقادة الكنيسة يهددون بالمجاهرة بتحديهم لآخر القيود التي فرضتها جنوب افريقيا على حرية الكلام والتي تحظر القيام بأية أعمال مناصرة للمعتقلين" ولربما شمل ذلك الصلاة من أجلهم " • فأنظمة الطوارىء الجديدة التي أصدرها رئيس الشرطة في البلاد الجنرال يوهان كويتزي في ١١ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ جعلت الانضمام الى أية دعوة للمطالبة بالافراج عن المعتقلين أو لممارسة " أي عمل كرمز للتضامن مع معتقل من المعتقلين أو تكريما له جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل الى ١٠ سنوات أو بغرامة قدرها ٠٠٠ ٢٠ راند (١٥٠ ٦ جنيها استرلينيا)• وذكر ان الاسقف ديزموند توتو رئيس الاساقفة الانجليكانيين قد اعترض فورا على هذا الاعلان وأعلن عن خطط لاقامة قداس في كاتدرائيته في كيب تاون في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ تقام فيه صلوات من أجل الافراج عن المعتقلين - وذلك لاختبار ما اذا كانت القيود المفروضة تمس حرية العبادة •

٢٦٧ - وذكر ان محكمة عليا في مقاطعة ناتال اعتبرت بعض سلطات الطوارىء الحكومية الرئيسية التي تقيد بشدة التغطية الصحفية المباشرة للعنف السياسي في جنوب افريقيا سلطات لاغية وباطلة • وقد ألغي الحكم الذي صدر في بييترماريتزبورغ في ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ عدة أحكام وردت في مراسيم الرقابة التي فرضها الرئيس بيتر بوتا في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ بموجب حالة الطوارىء الوطنية • وقد اشتملت الاحكام على قيود على التغطية الصحفية أو التقاط الصور الفوتوغرافية لأعمال الشرطة الامنية التي تستهدف قمع الاضطراب العرقي ، والتغطية الصحفية لتجمعات المنظمات المحظورة • وقد قام محامون يمثلون الدولة بتقديم اخطار بأنهم يعتزمون الاستئناف ضد الحكم لدى دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة العليا في بلومفونتين (أعلى محاكم جنوب افريقيا) في ولاية أورانج الحرة •وبالرغم من أن السماح للحكومة بالاستئناف ضد الحكم الصادر عن محكمة ناتال العليا قد أدى من الناحية الفعلية الى تجميد الحكم الصادر عن المحكمة ، فان الحكم نفسه بدا وكأنه يمثل تحديا خطيرا لتفسير الحكومة لسلطات الطوارىء الواسعة النطاق التي منحتها لنفسها في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٦ • وفي تطور ذي صلة ، ذكر أن محكمة عليا في مقاطعة كيب تاون قد استبقت الحكم في استئناف قدمه الحزب الاتحادي التقدمي المعارض ملتمسا فيه الغاء حظر على الدعوات الى اطلاق سراح المعتقلين دون تهمة للاشتباه بقيامهم بأعمال هدامة أو حتى لاعتراضهم على هذه الاعتقالات •

٢٦٨ - وتفيد المعلومات التي وردت الى الفريق بأن محكمة ناتال العليا أعلنت في ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ان القرار الصادر بموجب حالة الطوارىء والذي يحظر الاحتجاجات وتوجيه النداءات لصالح المعتقلين دون تهمة هو قرار لاغ وباطل • وكانت الانظمة التي رفضها القاضي ليون قد سبق فرضها في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ من قبل مفوض الشرطة الجنرال يوهان كويتزي ، وقد أثارت الاحتجاجات والتهديدات بالعصيان من قبل السياسيين ورجال الدين المعارضين • وحظرت هذه

القواعد أية دعوات عامة من أجل اطلاق سراح المعتقلين • وقد دفعت الاحتجاجات العنيفة التي أطلقها السياسيون المعارضون ورجال الدين الجنرال كويتزي الى اصدار توضيح قال فيه انه يسمح باقامة الصلوات من أجل المعتقلين • وقد قدم الطعن في هذه الأنظمة لدى المحكمة من قبل ثلاث مجموعات مناهضة للفصل العنصري وهي الحملة من أجل الافراج عن مانديلا (Release Mandela Campaign)ولجنة مناصرة أهالي المحتجزين ومنظمة الوشاح الاسود (Black Sash) • وذكر ان القاضي ليون ، في حكمه بأن الأنظمة لم تعد سارية المفعول ، قد سمح للحكومة باستئناف الحكم الصادر عن المحكمة ،وأن المحامين قد أفادوا بأن عمليات الحظر المفروضة على تواجد المراسلين الصحفيين في أماكن الاضطراب وعلى قيام المصورين الصحفيين بالتقاط الصور لهذه الاضطرابات قد ألغيت في هذه الأثناء •

٢٦٩ - وفي ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، تم اعتقال اثنين من الصحفيين بالاضافة الى ثمانية طلاب في جامعة الكاب الغربية (Western Cape) • وذكر ان خمسة صحفيين ، من بينهم مراسل لمحطة التلفزيون الامريكية سي • بي • اس (CBS) وصحفيان تابعان لشبكة التلفزيون المستقلة ITN ومقرهما في بريطانيا ، قد اعتقلوا في بورت اليزابيث على اثر اجتماع جماهيري نظمه موءتمر نقابات جنوب افريقيا • وتشير عدة تقارير الى ان حكومة جنوب افريقيا كانت تشعر بالقلق ازاء أعمال بعض أفراد أطقم شبكات التلفزة الأجنبية التي تغطي الاضطرابات في البلد • وذكر ان مراسلي تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية وشبكة التلفزيون المستقلة قد استدعوا الى الاجتماع مرتين مع السيد شتوفل بوتا ، وزير الداخلية • والواقع ان الصحفيين قد عادوا الى الأماكن التي تتخذ فيها الشرطة اجراءات ضد المظاهرات بعد أن أدى الحكم الصادر عن محكمة ناتال العليا الى الغاء العناصر الأساسية للقيود الواسعة النطاق التي فرضتها الحكومة على الصحافة • وفي وقت لاحق ، استأنفت الحكومة ضد حكم المحكمة ، كما اعتبرت ان الحكم الصادر عن محكمة ناتال ليس ملزما الا في تلك المقاطعة • وقد تم الافراج عن جميع الصحفيين فيما بعد • وأفرج بكفالة عن الصحفيين اللذين كانا قد اعتقلا في جامعة الكاب الغربية مع ثمانية طلاب •

٢٧٠ - وذكر ان وزير الداخلية قام في ٦ أيار/ مايو ١٩٨٧ بسحب ترخيصي العمل الصادرين لاثنين من الصحفيين التابعين للتلفزيون الاسترالي بزعم تحيزهما في التغطية الصحفية المتعلقة بجنوب افريقيا • وقال السيد جيري فان زيل ، المدير العام لوزارة الداخلية ، ان هذا الاجراء قد اتخذ " بسبب تقارير تتضمن اكاذيب شنيعة عن جنوب افريقيا كانا يريدان ارسالها الى استراليا" • وقد طلب من الصحفيين ان يغادرا جنوب افريقيا قبل منتصف ليل ٦ ايار/ مايو ١٩٨٧ • وفي تطور ذي صلة ، ذكر في وقت لاحق ان صحفيين آخريين تابعين لهيئة الاذاعة البريطانية ولشبكة التلفزيون الدولية قد أمرا بمغادرة البلد بحلول ٢٤ ايار/ مايو ١٩٨٧ بعد انتهاء صلاحية الترخيص الصادر لهما • وقال السيد فان زيل ، المدير العام لوزارة الداخلية ، انه لم تذكر أية أسباب بالنسبة للقرار الآخر الذي صدر في ١٤ أيار/ مايو ١٩٨٧ • كما تم اصدار قرار حكومي ضد السيد موفسون مراسل صحيفة بزنس ويك Business Week الذي طلب منه ان يغادر جنوب افريقيا خلال عدة أيام • وذكر في وقت لاحق ان حكومة جنوب افريقيا قد رفضت نداء بريطانيا لعدم طرد مراسلي التلفزيون الدوليين التابعين لهيئة الاذاعة البريطانية وشبكة التلفزيون المستقلة •

٢٧١ - وقد أعلن الدكتور شتوفل فان دير ميرف ، نائب وزير الاعلام ، في جلسة اطلاع عقدها للمراسلين الأجانب في جنوب افريقيا في ٢١ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، ان بريتوريا ستطبق قيودا جديدة على الصحافة تحل محل تلك القيود التي اعتبرت باطلة قبل شهر من قبل محكمة ناتال العليا، وذلك

اذا رفض استئناف الحكومة للحكم • وذكر ان السيد ادريان فلوك ، وزير القانون والنظام ، أعلن تقييد اصدار ما أسمته الحكومة " تقارير الاضطرابات " • وأوضح السيد فلوك في بيانه انه لم يعد من الضروري اصدار تصريحات يومية عن أحداث العنف السياسي في البلد • وذكر ان الشرطة قد استأنفت مؤخرا مهمة اصدار التقارير عن الاضطرابات ، وهي التقارير التي كانت تصدر لفترة من الوقت عن مكتب الاعلام الحكومي •

٢٧٢ - وقد مثل السيد توني ويفر ، نائب محرر الاخبار في صحيفة Cape Times أمام محكمة كيب تاون الاقليمية بتهمة نشر معلومات غير صحيحة عن حادث اطلاق رصاص وقع في عام ١٩٨٦• وزعمت الدولة ان السيد ويفر قد خالف الفرع ٢٧ (ب) من قانون الشرطة بأن أعلن ، كذبا ، في حديث في هيئة الاذاعة البريطانية ان بعض الرجال قد قتلوا مع سبق الاصرار وان الشرطة قد وضعت أسلحة على جثثهم • وذكر السيد ويفر ان هذه الأسلحة قد وضعت بحيث يمكن للشرطة ان تزعم ان القتلى كانوا من رجال حرب العصابات التابعين للموءتمر الوطني الافريقي • وكان على السيد ويفر الذي قال انه غير مذنب ان يثبت بأنه كانت لديه "أسباب معقولة" جعلته يصدق أقوال ثلاثة رجال زعموا انهم شهدوا عمليات اطلاق الرصاص ، وتشكل شهادة هوءلاء الرجال جزءا من المقابلة التي أجراها السيد ويفر وبثتها هيئة الاذاعة البريطانية •

٢٧٣ - وذكر ان حكومة السيد بوتا أشعرت العالم الناطق بالانكليزية بأنها أخذت تضيق ذرعا ، أكثر من ذي قبل ، بالانتقادات الموجهة الى شوءونها الداخلية • وقيل ان السبب المباشر لاستياء بريتوريا هو التغطية الصحفية من قبل المراسلين الاجانب لاضطرابات الطلاب في جامعتي كيب تاون وويتوترزراند • وذكر ان هناك ارتيابا واسع النطاق بين بيض جنوب افريقيا بأن التغطية التلفزيونية الاجنبية للاحداث في جنوب افريقيا قد لعبت دورا رئيسيا في زيادة حدة الاضطرابات • كما وجهت انتقادات عدائية للمراسلين الاجانب من قبل العديد من المواطنين الآخرين في جنوب افريقيا الذين لا يوءيدون أهداف الموءتمر الوطني الافريقي ولا حاجته الى تصوير البلد وكأنه أصبح على حافة الحرب الدموية •

٢٧٤ - وفي ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، بدأ سريان أنظمة الطوارىء الجديدة الواردة في خمسة اعلانات مستقلة وبذلك استعيدت القيود الاصلية المفروضة على التغطية الصحفية للعنف السياسي • وقد أبطلت الانظمة التي أعيدت صياغتها الحكم الذي صدر عن محكمة ناتال العليا في نيسان / ابريل ١٩٨٧ والذي كان قد أعلن ان بعض أجزاء الانظمة الاصلية غير قانونية وأن الحظر المفروض على التغطية الصحفية والتلفزيونية والاذاعية للاضطرابات ولاجراءات قوات الامن باطلا بسبب الغموض الذي يكتنف تعريف " الاضطراب " و " اجراءات قوى الأمن " • وذكر ان التعاريف الجديدة أكثر تحديدا •

٢٧٥ - وذكر ان سلطات جنوب افريقيا طلبت من صحفي فرنسي مستقل ان يغادر البلد بحلول ٢٩ حزيران / يونيه١٩٨٧ • ولم تذكر أسباب هذا القرار • وفي ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، رفض طلب الاستئناف الذي قدمه الصحفي ضد رفض السلطات للطلب المقدم من قبله للحصول على ترخيص عمل واقامة • وكان السيد أوليفييه بوب تاسع مراسل اجنبي يرفض منحه تصريح عمل منذ اعلان حالة الطوارىء في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ •

٢٧٦ - وقد أعلن السيد ش• ج• فان دير ميرف ، نائب وزير الاعلام والتخطيط الدستوري في موءتمر صحفي عقده في كيب تاون ، أن أنظمة الطوارىء التي أعلنت في ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ مطابقة أساسا للأنظمة التي كانت قائمة في السنة السابقة على الرغم من ادخال بعض التعديلات الطفيفة حيثما كان ذلك ضروريا في ضوء تجربة السنة السابقة • وقد شددت مذكرة صدرت عن مكتب الاعلام على هذه الحقيقة بأن أشارت الى نتيجة الدور المقصود أو غير المقصود لوسائط الاعلام في تعزيز أهداف مثيري الاضطرابات • وهكذا فانه في اطار حالة الطوارىء ، تم تقييد حرية وسائط الاعلام بالنسبة للتقارير المتعلقة بمجموعة من المواضيع وخصوصا بوقائع اضطراب معينة ومختلف المسائل التي تمس أمن الدولة •

جيم - حرية التنقل

٢٧٧ - ذكر ان القس ليون سوليفان ، وهو واضع مدونة للمساواة في الحقوق خاصة بالسلوك العام في جنوب افريقيا ، قد منع من زيارة ذلك البلد في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٧ لكي يطلع على حالة الفصل العنصري • ويزعم ان رفض منحه تأشيرة الدخول قد جاء قبل أسبوعين من الموعد الاخير الذي حدده السيد سوليفان لاتخاذ قرار حول ما اذا كان سيدعو الى فرض حظر اقتصادي على جنوب افريقيا • وذكر القس سوليفان ان منعه من الدخول كان فيما يبدو بسبب نجاحه في اقناع الشركات بخرق قوانين الفصل العنصري بطرق مثل شراء المنازل للعمال السود في المناطق التي يعيش فيها البيض فقط •

٢٧٨ - وقد جاء في رسالة خطية أحيلت الى الفريق من قبل الاتحاد الوطني للصحفيين (Syndicat National des Journalistes) ، فرع باريس ، والموءتمر السنوي للاتحاد الوطني للصحفيين في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٨٧ ، ان السيد سوبري جوفندر مراسل اذاعة فرنسا الدولية Radio France International في جنوب افريقيا قد حرم ، كما زعم ، من حق السفر خلال السنوات الثماني الأخيرة • وذكر ان سلطات جنوب افريقيا رفضت مرة أخرى تزويده بجواز سفر في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ بالرغم من تعهده بعدم فعل أو قول أي شيء يمس بسلطات جنوب افريقيا أثناء وجوده في الخارج • وذكر ان السيد جوفندر ، وهو حاليا عضو في رابطة الصحفيين الديمقراطيين ، كان عضوا في اتحادات أخرى على مدى الـ ١٥ عاما الماضية • ويفيد المصدر نفسه ان السيد جوفندر قد اعتقل عدة مرات ومنع من السفر ووضع تحت الاقامة الجبرية في عام ١٩٨٠ ولمدة ثلاث سنوات، وقد جرت مداهمة مكتبه عدة مرات منذ اعلان حالة الطوارىء الأخيرة •

رابعا - الحق في العمل وحالة العمال السود والحقوق النقابية*

٢٧٩ - واصل الفريق النظر في حالة الحقوق النقابية في جنوب افريقيا وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٦٣ .

٢٨٠ - وكان الفريق قد استعرض في تقاريره السابقة التطورات في جنوب افريقيا فيما يتعلق بالحق في العمل والحقوق النقابية ، بما في ذلك حالة النقابات التي شكلها العمال السود ، ودرس ما ورد اليه من معلومات ذات صلة . وسيقدم الفريق ، في تقريره النهائي الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الخامسة والأربعين ، تقريرا أكثر تفصيلا عن الجوانب الأخرى المتعلقة بالعمال السود في اطار اختصاصه .

٢٨١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، أتيحت للفريق معلومات ترد في هذا الفصل في أربعة أجزاء هي :

(أ) الحق في العمل ؛

(ب) حالة العمال السود ؛

(ج) الأنشطة النقابية ؛

(د) الاجراء المتخذ ضد الحركات النقابية .

٢٨٢ - وتلقى الفريق العامل شواهد وتقارير كثيرة عن مسألة النقابات ، وما قامت به من عمل فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات فضلا عن أحوال العمال السود في ظل قوانين الأمن وأنظمة الطوارئ النافذة حاليا .

---

* يستند هذا الفصل الى معلومات مستقاة من : Focus ، العدد ٧١ ، تموز/ يوليه - آب/ أغسطس ١٩٨٧ ، تقرير لجنة مناصرة أهالي المحتجزين ، آب/ أغسطس ١٩٨٧ ، The Citizen ، ٥ شباط/ فبراير ، ١٧ و ٢٥ آذار/ مارس و ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، Sowetan ، ٥ و ١٢ و ٢٠ و ٢٦ ، شباط/فبراير و ٢٠-٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، Financial Mail ، ٦ و ١٣ آذار/ مارس و ١٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧ The Christian Science Monitor ، ٩ - ١٥ آذار/ مارس و ١٣ - ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، The Weekly Mail ، ١٦ - ٢٠ آذار/ مارس ، ١٥ - ٢٠ أيار/ مايو ، ٢٦ حزيران/ يونيه - ٢ تموز/ يوليه و ٩ - ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ، The Times ، ٢٥ و ٢٨ آذار/ مارس و ٢١ و ٢٢ و ٢٩ نيسان/ ابريل و ٩ و ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، International Herald Tribune ، ٢٨ - ٢٩ آذار/ مارس ، ٤ - ٥ نيسان/ ابريل و ٤ و ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، The Guardian ، ١٠ و ٢١ و ٢٩ نيسان/ ابريل ، ٩ و ١٦ حزيران/ يونيه و ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٧ ، Le Monde ، ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، South African Digest ، ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

٢٨٣ - وأشار عدة شهود الى المسائل قيد النظر ، منهم بالخصوص ممثلا منظمتين متخصصتين هما مكتب العمل الدولي الممثل بالسيد نيفيل روبين والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة الممثل بالسيد أوسكار دي فريس ريلينغ مدير مكتب الاتحاد في جنيف .

٢٨٤ - وفضلا عن ذلك ، درس الفريق باهتمام كبير المعلومات الواردة في كل من التقرير الخاص للمدير العام (لمكتب العمل الدولي) عن تطبيق الاعلان المعني بسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتقرير اللجنة المعنية بالفصل العنصري والمنبثقة عن موءتمر العمل الدولي المعقود في حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

ألف - الحق في العمل

٢٨٥ - فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية ، وجه السيد روبين (مكتب العمل الدولي) ، الذي مثل أمام الفريق في جلسته ٦٩١ ، الانتباه الى استنتاجات التقرير الخاص للمدير العام لعام ١٩٨٧ الذي أبرز " ما نجم عن الانتكاس الاقتصادي الذي استمر الآن لبضعة أعوام في جنوب افريقيا والذي اقترن ببطء نمو الاقتصاد خلال فترة استمرت عدة أعوام أيضا من أثر في زيادة البطالة في البلد " .

٢٨٦ - وفي الجلسة نفسها أكد السيد روبين على مدى صعوبة الحصول على أرقام دقيقة في هذا الشأن بالنظر الى ميل حكومة جنوب افريقيا الى استبعاد ما يسمى " بالأوطان المستقلة " من البيانات الوطنية . بيد أن المعدل الرسمي للبطالة حدد بنحو ٨ر٤ في المائة ، وهذا يتناقض مع التقديرات التي تفيد بأن المعدل هو ٢٥ في المائة وانه آخذ في الارتفاع استنادا الى الدراسة الاستقصائية لمكتب العمل الدولي في هذا المجال :

> " التي تفيد بأن عدد العاطلين يقارب ٥ر٤ مليون نسمة ، يشكل بطالة السود فيهم معدل نمو بالغ الارتفاع ، وهم يشكلون بالطبع ، في جملة أمور ، معدل نمو سكاني بالغ الارتفاع . وأشار أحدهم في جملة أشياء يجدر استرعاء النظر اليها ، الى محاولة حكومة جنوب افريقيا الدعوة الى توخي أشكال متنوعة لتحديد النسل كحل هيكلي للبطالة الهيكلية أو الحث على هذه الأشكال ، بدلا من استئصال الفصل العنصري وتوزيع فرص العمل بطريقة أكثر انصافا " .

٢٨٧ - وفضلا عن ذلك ، مازالت الفرص المحدودة أمام السكان السود للحصول على عمل ، وفقا للبيان نفسه ، شديدة الارتباط بالافتقار الى تحسين التعليم وتسهيلات التدريب في جنوب افريقيا ، بسبب اختلال ميزان نفقات تعليم البيض وتعليم السود وهو اختلال نسبته ٧ الى ١ .

باء - حالة العمال السود

٢٨٨ - وصف ممثل الموءتمر الوطني الافريقي ، الذي مثل أمام الفريق في جلسته ٦٩٠ ، أحوال العمال السود على النحو التالي :

> " يقاسي العمال في جنوب افريقيا من اضطهاد مزدوج وذلك بحكم انتمائهم للجماعات الوطنية المضطهدة ، وللطبقة العاملة . وهم محرومون من حرية الانتقال من

خلال شتى قوانين المرور ومحرومون من الحق في العمل من خلال ممارسات حجز الوظائف ، ومحرومون من الحق في المسكن من خلال قوانين الهجرة وقوانين التدفق • ويتعرض حق العمال في العمل وفي حرية تكوين الجمعيات للاحباط والازهاق وأصبح بلا معنى نتيجة شتى قوانين الأمن في البلد مثل قانون الأمن الداخلي وقانون السلامة العام وأنظمة الطوارىء وقانون تجمعات الشغب ، على سبيل ذكر قليل من كثير " •

٢٨٩ - وفي قرار اتخذ في المؤتمر السنوي الخامس للاتحاد الوطني لعمال المناجم عقد في آذار/ مارس ١٩٨٧ ، أفادت التقارير بأن هذا الاتحاد أعلن الحرب على نظام عمل المهاجرين والممارسة المتبعة في ايواء عمال المناجم السود في مجمعات • وطالب الاتحاد بأن تصدر صناعة التعدين في موعد أقصاه ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٧ ، بيانا واضحا بالنوايا لالغاء نظام عمل المهاجرين وازالة المجمعات • وأفادت التقارير بأن هذا الطلب جاء نتيجة تحقيق مشترك بين الاتحاد الوطني لعمال المناجم والشركة الأنغلو - أمريكية في أسباب العنف في المناجم • وخلصت الدراسة التي جرت وفقا لخطوط اثنية الى أن السبب الأساسي للعنف يكمن في نظام العمال المهاجرين والأوضاع في المآوى التي يسكنها العمال على أساس الفصل بين الجنسين •

٢٩٠ - وذكر مسؤولو الاتحاد أن نحو ٢٥٠ من زوجات وأطفال عمال المناجم السود انتقلوا الى مآوى الرجال في مناجم الفحم التي تمتلكها الشركة الانغلو - أمريكية في محاولة لكسر نظام العمال المهاجرين • وذكر السيد سيريل رامافوسا الامين العام للاتحاد الوطني لعمال المناجم أن الاحتجاج سيمتد الى مناجم الذهب والماس والى شركات أخرى • وأضاف أن الحركة انطلقت في كنف السلم • ووفقا لما ذكره السيد بيتر غاش رئيس شعبة الذهب واليورانيوم بالشركة الأنغلو - أمريكية أن الشركة يساورها قلق متزايد ازاء آثار نظام العمال المهاجرين •

٢٩١ - وبعد أن قام عمال السكك الحديدية السود المضربون باشعال النار في بعض عربات السكك الحديدية في مدينة سبرينغز الصناعية في الترانسفال (شرقي جوهانسبرغ) ، أفادت التقارير بأن السيد بيت كويتزر أدلى ببيان ذكر فيه أنه " اذا لم نفعل شيئا لاسكان السود ، فان نقابات السود ستكتسب طابع التسييس المتزايد ••• انهم سيستخدمون النقابات لكي تستمر الثورة " • ووفقا لما ذكره السيد كويتزر العضو المحلي للحزب الوطني في البرلمان وهو رجل يعتبر متحررا ، " لا يملك السود من يمثلهم في البرلمان بحيث يمكن أن ينقلوا اليه مظالمهم ، وأضاف قائلا" الى أن يصبح لهم ما لنا سيحدث تسييس للنقابات " •

٢٩٢ - وأفادت التقارير بأن الكثيرين من أصحاب العمل تفادوا احياء ذكرى انتفاضة سويتو في ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٦ بأن أعلنوا من جانب واحد هذا اليوم عطلة • ووفقا للتقديرات التي تستند الى استقصاء أجراه المحامي العمالي اندرو ليفي وشركاه ، سلمت نحو ٦٠ في المائة من الشركات بيوم ١٦ حزيران/ يونيه بوصفه يوم عطلة مدفوع الأجر للعمال ، ومازال مزيد من الشركات ينضم باطراد الى القائمة • وأفادت التقارير بأن مجلس نواب الملونين قرر عدم العمل في ذلك اليوم " تعبيرا عن التعاطف " •

جيم - الانشطة النقابية

٢٩٣ - يشكل الاطار الاقتصادي برمته من جانب ، واستمرار سياسة استغلال العمال وممارسات توظيف موءسفة من جانب آخر أهم العوامل في التعجيل بنمو وتطور الحركة النقابية ، رغم خطورة الوضع في ظل حالة الطوارىء والقمع المستمر من جانب قوات الأمن .

٢٩٤ - ومن المهم الاشارة الى أن النقابات التي شكلها العمال السود نمت نموا هائلا خلال الأعوام الخمسة الماضية . وقد ظهر اتحادان رئيسيان حتى عام ١٩٨٧ . فأنشىء اتحاد عام للنقابات المستقلة غير العنصرية للسود في نهاية ١٩٨٥ تحت اسم موءتمر نقابات جنوب افريقيا يضم نحو ٨٠٠ ٠٠٠ عضو في ٣٤ اتحادا . أما ثاني أكبر الاتحادات فهو المجلس الوطني للنقابات الذي شكل في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٦ من خلال ائتلاف مجلس نقابات جنوب افريقيا ورابطة نقابات آزانيا . ويبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني للنقابات حاليا نحو ٢٥٠ ٠٠٠ الى ٣٠٠ ٠٠٠ يضمهم ٢٣ اتحادا . وفضلا عن ذلك هناك نحو ٨٠٠ ٠٠٠ عامل مسجلين في نحو ٢٠٠ اتحاد آخر لا تنتسب الى أي اتحاد .

٢٩٥ - وأشار السيد دي فريس (الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة) في الجلسة ٦٨٩ للفريق العامل ، الى أن هناك تطورا كبيرا آخر شهدته الحركة النقابية في جنوب افريقيا يتمثل في " الاتجاه الى دمج الاتحادات على صعيد كل صناعة . فمثلا في نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، اندمج نحو ٦٠ اتحادا لعمال النسيج والملابس والجلود وشكلت تنظيما جديدا يمثل ١٦٥ ٠٠٠ عضو ، أي أكثر من ٦٠ في المائة من العمال المنظمين في ذلك القطاع الفائق الأهمية " .

٢٩٦ - وأفادت التقارير بأن المطالبات من أجل الاصلاح العمالي التي تساندها النقابات شملت أخيرا مزارع جنوب افريقيا . وذكرت التقارير أن المزارعين في كافة أنحاء البلاد قبلوا على مضض الحاجة الى بعض الاصلاحات في ظروف العمل . وهكذا بدا أن القضية المحورية بالنسبة لممثلي الاتحاد المشترك لعمال جنوب افريقيا الذين يمثلون ٨٠٠ من قاطعي القصب الموسميين في الشمال هي الاعتراف الرسمي باتحاد عمال المزارع كعضو مشارك في الاتحاد المشترك لعمال جنوب افريقيا . وقد استثني عمال المزارع حتى الآن من أحكام قانون أنظمة العمل مما يعني أنهم لا يستطيعون استخدام هذه الأداة لغرض المساومة الجماعية أو لحل المنازعات على النحو الذي يقضي به ذلك القانون . وذكر التقرير الصحفي أن عمال المزارع مستثنون أيضا من الحماية التي يوفرها قانون الشروط الأساسية للاستخدام ، اذ ينظم القانون العام فقط شروط عملهم . وينسب النقابيون الاختلاف الهائل في الأجور بين عمال الحضر وعمال الريف حية النقص هذه في الحماية . وتفيد التقارير بأن الاتحاد الزراعي لجنوب افريقيا أعلن أن اصلاح ممارسات الاستخدام في المجال الزراعي أمر حتمي وانه يتفاوض من أجل اجراء تعديلات حكومية على قانون الشروط الأساسية للاستخدام ، وان كان يوءمن بأن المزارعين ليسوا مستعدين لقبول قانون العلاقات العمالية بأي شكل من الأشكال .

٢٩٧ - وكما بين السيد روبين (مكتب العمل الدولي) ان " مسألة نمو الحركة النقابية وتدعيمها توجه الانتباه فورا الى الزيادة الملموسة في عدد المنازعات الصناعية التي جرت خلال الأعوام العديدة الماضية " .

٢٩٨ - وفي خلال عام ١٩٨٧ ، أصبحت النقابات نشطة جدا في سبيل تحسين الوضع العمالي من خلال كفاح شاق وحازم ضد الفصل العنصري . وان سلسلة الاضرابات التي جرت من كانون الأول /

ديسمبر ١٩٨٦ حتى شباط/ فبراير ١٩٨٧ والتي نظمها اتحاد جنوب افريقيا لعمال التجارة والتموين والأنشطة المرتبطة بذلك ضد مجموعة متاجر أوكي بازار للتجزئة اتسمت بالعنف والتوتر والمطالبات المتضاربة • واشترك في اضراب لمدة ستة أسابيع أكثر من ٠٠٠ ١٠ عامل •

٢٩٩ - وقد تم بوجه عام تحديد مطالب النقابات على مدى الأشهر العشرة الماضية خلال ما يسمى بحملة ربط الأجر بالمعيشة التي شنها مؤتمر نقابات جنوب افريقيا • وكان التركيز الرئيسي على ما يلي : أسبوع عمل ٤٠ ساعة دون فقدان الأجر ، وحظر العمل الاضافي ، وعطلات مدفوعة الأجر أيام ٢١ آذار/ مارس و ١ أيار/ مايو و ١٦ حزيران/ يونيه كأيام ذكرى ، ووضع نهاية لنظام المآوى والعمال المهاجرين ، والعمل على توفير المسكن اللائق للجميع بالقرب من مواقع العمل ، والحق في التعليم اللائق بما في ذلك قبول مفهوم تعليم الشعب •

٣٠٠ - وقد أشار السيد بييتي دي بليسيز وزير القوى العاملة في بيانه بالبرلمان الى وقوع ٣٣٢ اضرابا في الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٨٧ • وتفيد تقديرات اندرو ليفي وشركاه أن الخسارة بلغت أكثر من ٥ر٥ مليون يوم عمل من جراء الاضرابات التي وقعت خلال الأشهر الثمانية الأولى لعام ١٩٨٧ ، مقابل ٣ر١ مليون يوم عمل خلال كامل العام السابق •

٣٠١ - ووفقا للمعلومات التي تلقاها الفريق في هذا الشأن يستفاد أن عمال متاجر " أوكي بازار" البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠ عامل طالبوا بزيادة شاملة للجميع تبلغ ١٦٠ راندا في الشهر وبحد أدنى للأجور مقداره ٤٥٠ راندا • وعقد مؤتمر نقابات جنوب افريقيا اجتماعا عاجلا في ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧ تم أثناءه ، حسب ادعاء أعضاء اتحاد جنوب افريقيا لعمال التجارة والتموين والأنشطة المرتبطة بذلك احتجاز خمسة من عمال متاجر " أوكي بازار " في بيترز بورغ خلال الاسبوع الاول من شباط/ فبراير ، وبذلك يكون مجموع المضربين المحتجزين حتى ذلك الوقت نحو ٠٠٠ ١ شخص ، وانه تمت الاغارة على ١٠ مكاتب لاتحاد عمال التجارة والتموين والأنشطة المرتبطة بذلك في مختلف أنحاء البلد منذ بدء الاضراب ، وتم طرد ما مجموعه ٥٥١ عاملا من جانب ادارة اوكي بازار منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦• كما تم ابلاغ المؤتمر بأن اثنين من مسؤولي اتحاد عمال التجارة والتموين والأنشطة المرتبطة بذلك هما السيد ليدوابا والسيد سيدلاي يعتزمان القيام برحلة لجمع التبرعات في الخارج في أواخر شباط/ فبراير • وسيتم استخدام هذه الأموال في توفير الاغاثة للعمال المضربين •

٣٠٢ - وتفيد المعلومات بأن اضراب عمال أوكي بازار انتهى في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٧ حين وقع المسؤولون عن اتحاد عمال التجارة والتموين والأنشطة المماثلة اتفاقا مع ادارة أوكي بازار في أحد فنادق جوهانسبرغ •

٣٠٣ - وتفيد عدة مصادر بأن اضراب عمال النقل دخل مرحلة حرجة نحو منتصف شهر آذار/ مارس ١٩٨٧ • وأفادت التقارير بأن السيد برام ليرو المدير الاقليمي لخدمات نقل جنوب افريقيا ذكر في مؤتمر صحفي أن هناك ٥٤٩ ٢ عاملا مضربا في جوهانسبرغ • وفي الوقت نفسه أصر اتحاد عمال السكك الحديدية والموانىء لجنوب افريقيا على أن ٥٠٠ ٥ عامل أضربوا في الأسبوع السابق احتجاجا على طرد أحد السائقين ويدعى اندرو نيندزامبا الذي طرد بحجة تأخره في تسليم احدى الشحنات ، وان ٠٠٠ ٥ أضربوا بعد اسبوع تأييدا له • ووفقا لاتحاد عمال السكك الحديدية والموانىء لجنوب افريقيا ، وقد " فرضت" الادارة عنوة في مقدمة النزاع مسألة الاعتراف باتحاد عمال السكك الحديدية والموانىء لجنوب افريقيا (أفادت التقارير بأن نقابة السود هي الاتحاد المعترف به للسود في خدمات نقل جنوب

افريقيا) ، وانه في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٧ تصاعد الاضراب في خدمات نقل جنوب افريقيا بشكل مشهود بعد أن شارك في الاضراب أكثر من ٤٠٠ ٨ عامل في أنحاء ويتووترزراند • وقد اعتبر هذا الاضراب في ذلك الحين أكبر اضراب يشهده القطاع العام منذ سبع سنوات • ونشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٧ بلاغ يخول للمدير العام لخدمات نقل جنوب افريقيا التي يعمل بها نحو ٠٠٠ ١٠٠ من العمال السود في أنحاء البلد سلطة طرد المضربين دون اشعار • ولم يتمكن السيد مارتين ماتلوها الأمين العام لنقابة السود والسيد دانييل فيرى رئيس النقابة من اقناع المضربين بالعودة الى العمل بعد أن أعلن السيد تيني فان دن بيرغ ، المتحدث باسم خدمات نقل جنوب افريقيا " احتمال " ان يستخدم دكتور أ• غروهله المدير العام سلطاته الواردة في الجريدة المذكورة لطرد العمال المضربين (٠٠٠ ١٥ في ذلك الوقت) دون سابق اشعار •

٣٠٤ - وأشار السيد روبين (مكتب العمل الدولي) الى أن هذا الاضراب الذي شمل نحو ٠٠٠ ١٥ عامل له مغزى خاص لأنه :

" وقع في القطاع العام الذي لا يندرج عادة في مجال التشريع الصناعي في جنوب افريقيا ، بل ولأنه انطوى كذلك على التوظيف الموءقت لبدلاء من العمال البيض في تلك الحالة ، وثانيا وهو الأهم أنه أدى في النهاية الى أن يقبل صاحب العمل عودة جميع العمال الذين هدد بطردهم الى العمل " •

٣٠٥ - ووفقا للمعلومات التي تلقاها الفريق ، طالب العمال باعادة تشغيل القوة العاملة برمتها بنفس الشروط والمعدلات التي كانت سارية قبل الاضراب وبعودة العمال المطرودين الذين أعيدوا الى " الأوطان " على نفقة خدمات نقل جنوب افريقيا ، فضلا عن اطلاق سراح جميع العمال المحتجزين واسقاط التهم بالتعدي والاضراب الموجهة اليهم • ويفيد التقرير الصحفي أن ٤٠٠ من أعضاء ومسوءولي اتحاد عمال السكك الحديدية والموانىء لجنوب افريقيا هم قيد الاحتجاز •

٣٠٦ - فيما يتصل بهذا الموضوع من تطورات ، ذكر السيد دي فريس (الاتحاد الدولي للنقابات الحرة) أمام الفريق في الجلسة ٦٨٩ أنه :

" مازالت هناك مشاكل ادارية لدى نقابات السود في مواجهة أصحاب العمل أو السلطات : ، التسجيل ، والاعتراف ٠٠٠ ان السبب الرئيسي للاضراب ضد خدمات نقل جنوب افريقيا هو مشكلة الاعتراف • والسبب في ذلك أن القطاع العام ليس مشمولا بقانون العلاقات العمالية الذي أقر عقب تقرير لجنة فايهاهن • والواقع انه لا توجد في القطاع العام امكانية الاعتراف بالنقابات المستقلة للسود • وان الاضراب وقع من أجل الحصول على هذا الاعتراف " •

٣٠٧ - وفي ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٧ ذكر الاتحاد الوطني لعمال المناجم أن ٠٠٠ ٧ عامل قاموا باضراب في منجمين في الترانسفال • وأفادت التقارير بأن ستة آلاف عامل في منجم غروتفلي للذهب في الراند الشرقية ظلوا داخل المنجم في احتجاج اعتصامي على نقل زملاء لهم الى رتب عمل مختلفة •

٣٠٨ - وأشار السيد روبين الذي مثل أمام الفريق في جلسته ٦٩١ الى وقوع اضراب هام آخر شمل اتحاد عمال المعادن في تموز/ يوليه ١٩٨٧ :

" كان من المقرر شن اضراب على نطاق الصناعة بشأن الأجور عقب انهيار المفاوضات حول زيادات في الأجور • لكن في اليوم الذي كان مقررا فيه وقوع الاضراب ،

أصدرت الحكومة اعلانا مفاده أنه يلزم اجراء مزيد من التفاوض ، ولذا أصبح الاضراب المقترح غير قانوني • ونتيجة لذلك قرر الاتحاد عدم الاصرار على الاضراب في تلك المناسبة والشروع من جديد في عملية مساومة جماعية " •

٣٠٩ - وفي ١٠ آب/ أغسطس ١٩٨٧ وقع اضراب هام وواسع النطاق في صناعة التعدين شمل عددا يتراوح بين ٠٠٠ ٢٣٠ و ٠٠٠ ٣٤٠ من عمال مناجم الفحم والذهب بمن فيهم ٠٠٠ ٢٢٠ من المنتمين للاتحاد الوطني لعمال المناجم • وأفادت التقارير بأن الاضراب جاء عقب انهيار مفاوضات الأجور بين الاتحاد الوطني لعمال المناجم وشركات التعدين • وتمثلت مطالب النقابات في زيادة الأجور بنسبة ٣٠ في المائة ، وزيادة الاجازة المدفوعة الأجر من ١٤ يوما الى ٣٠ يوم ، واعتبار يوم ١٦ حزيران/ يونيه يوم عطلة مدفوعة الأجر ، ومنح علاوة الخطر ، وزيادة التعويضات عن الحوادث التي تؤدي الى الوفاة من أجر عامين الى أجر خمسة أعوام •

٣١٠ - وأخيرا تمت تسوية النزاع الذي دام ٢١ يوما في نهاية آب/ أغسطس ١٩٨٧ بما يلبي جزئيا مطالب عمال المناجم • وأفادت التقارير بأن غرفة المناجم وافقت على زيادة نسبتها ١٠ في المائة في الأجازة المدفوعة الأجر ورفع التعويضات عن الحوادث التي تؤدي الى الوفاة الى أجر ثلاثة أعوام بدلا من عامين • وكانت التنازلات فيما يتعلق بزيادة الرواتب محدودة • فقد عرض قطاع التعدين زيادة تتراوح بين ١٥ في المائة و ٢٣٫٤ في المائة ، اعتمادا على فئة العمل ، بدلا من الزيادة التي طالب بها عمال المناجم في البداية ومقدارها ٣٠ في المائة •

٣١١ - وفي تطور مواز لهذا الاضراب ، أفادت الادعاءات بأن الحكومة شرعت في ١٩ آب / أغسطس ١٩٨٧ ، في طرد أكثر من ٠٠٠ ١٤ من عمال البريد ممن شاركوا في الاضرابات على نطاق البلد عقب انهيار المفاوضات التي شارك فيها قبل أسبوع السيد ستوفيل بوتا وزير الشؤون الداخلية والمواصلات •

٣١٢ - وفيما يسمى " بالأوطان المستقلة " يسمح للنقابات فقط بالعمل بين الحين والآخر • وفي بعض " الأوطان " ، يحظر نشاطها كلية ، فمثلا يحظر نشاط الاتحاد المشترك لعمال جنوب افريقيا في ترانسكي وبوفوثاتسوانا ، في حين لا يسمح ، في غيرها من الأوطان ، بتنظيم نشاطها كما هو الشأن في ليبووا مثلا • والجدير بالذكر أن قانون تحديد الأجور والعلاقات العمالية لا يطبق في " الأوطان " • وفي ترانسكي يحظر نشاط كل من مؤتمر نقابات جنوب افريقيا والاتحاد الوطني لعمال المناجم •

٣١٣ - وفي نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، أفادت التقارير بأن أربعة أعضاء من أصل ٧٥ عضوا في الاتحاد الوطني لعمال المناجم في الترانسفال مثلوا أمام محكمة اومتاتا الجزئية في ترانسكي بتهم الترويج لأهداف المنظمات المحظورة • وكانوا قد حضروا جنازة زميل لهم في " الوطن " •

٣١٤ - وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، ذكر المسؤولون النقابيون أن عضوا من السود مناهضا للفصل العنصري هو السيد موزيس مايكيسو ، المسجون انتظارا للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى ، قد انتخب ليرأس ثاني أكبر اتحاد عمالي في جنوب افريقيا هو الاتحاد الوطني لعمال المعادن (٠٠٠ ١٣٠ عضو) • وادعي ان السيد مايكيسو قد سجن واتهم بالخيانة العظمى بعد مظاهرة عنيفة مناهضة للحكومة جرت في حي الكساندرا للسود في جوهانسبرغ عام ١٩٨٦ • وكان أمينا عاما سابقا لاتحاد عمال صناعة المعادن والصناعات المرتبطة بها •

دال - الاجراءات المتخذه ضد الحركات النقابية

٣١٥ - أشار شاهد مجهول الاسم في أقواله في الجلسة ٦٩٤ الى النقابات باعتبارها :

" أقوى بوءرة لمعارضة الحكومة داخل جنوب افريقيا (....) . وهناك قوة حقيقية كامنة في العمال المنظمين لأن الحكومة والاقتصاد يعتمدان على عمل السود في جنوب افريقيا : ويبدو أن نمو وتطور موءتمر نقابات جنوب افريقيا يعكس (....) ثقة وتصميما متزايدين لدى السود في جنوب افريقيا على عدم تحمل القمع واللامساواة القائمين الآن " .

٣١٦ - ومنذ بداية عام ١٩٨٧ استمرت الاتحادات تعاني من تحرشات عنيفة ، فتم احتجاز أو حظر نشاط الآلاف من النقابيين في ظل تشريع الأمن (أنظر الجدول ٤ أدناه) ومازال الكثيرون منهم في الحجز . بل انهم قتلوا في بعض المناطق . وقد كشفت لجنة مناصرة أهالي المعتقلين موءخرا عن الأرقام التي تظهر في الجداول أدناه . ورغم أن هذه الأرقام تشير الى حالة النقابيين المحتجزين عام ١٩٨٦ ، الا أنها توفر علامة ذات مغزى على قسوة الاجراءات البوليسية ضد النقابات .

الجدول ٤ - حالات الاحتجاز المعروفة لافراد النقابات فرادى عام ١٩٨٦

النقابة	العدد	النسبة المئوية لحالات احتجاز النقابيين المعروفة	النسبة المئوية لكل المحتجزين
موءتمر نقابات جنوب افريقيا	٣٧٣	٧٨	١ر٣
رابطة نقابات آزانيا	١٣	٣	٠ر٠٥
مجلس نقابات جنوب افريقيا	٤٨	١٠	٠ر١٩
غير المنتسبين	٤٥	٩	٠ر١٨
المجموع	٤٧٩	١٠٠	١ر٧٢

٣١٧ - ويبدو بوضوح من الأرقام السابقة أن غالبية المحتجزين (٨٧ في المائة) تنتمي الى موءتمر نقابات جنوب افريقيا استنادا الى أسماء المحتجزين فرادى الذين علم بهم فريق الرصد العمالي . ويكشف الرقم عن قسوة الاجراءات البوليسية ضد موءتمر نقابات جنوب افريقيا ، في حين تعرض الائتلاف المكون من رابطة نقابات آزانيا / مجلس نقابات جنوب افريقيا في اطار المجلس الوطني الحالي للنقابات لعدد أقل كثيرا من الاحتجازات . ويمكن تفسير ذلك ، وفقا لتقارير لجنة مناصرة أهالي المعتقلين " بأن أفراد ذلك المجلس أقل كثيرا وبأنهم عمال أقل تشددا وتنظيما " . وفي هذا الصدد ينبغي ملاحظة أن النقابيين والعمال يشكلون ٩ في المائة فحسب من كل المحتجزين بموجب حالة الطوارىء عام ١٩٨٦ وذلك وفقا للأرقام المقدمة من لجنة مناصرة أهالي المعتقلين عن تلك الفترة .

الجدول ٥ - مصير النقابيين المعروفين المحتجزين عام ١٩٨٦

	العدد	النسبة المئوية
أفرج عنهم دون اتهام	٢٤١	٤٦
متهمون	٤	١
أفرج عنهم وحددت اقامتهم	٤	١
محتجزون وفقا للفرع ٢٩ من قانون الأمن الداخلي	١	-
مازالوا محتجزين	٢٧٩	٥٢
المجموع	٥٢٩	١٠٠

٣١٨ - وقدم السيد دي فريس في شهادته أمام الفريق (الجلسة ٦٨٩) أمثلة عديدة على تدابير القمع والتخويف التي اتخذتها قوات الأمن لمعالجة الوضع أثناء اضرابات العمال .

٣١٩ - ووفقا لما ذكره السيد دي فريس " ... اعتقل أكثر من ٦٠٠ شخص وطرد نحو ٧٠٠ من المضربين . وأدى اضراب السكك الحديدية لجنوب افريقيا الى طرد واخراج عدد كبير من العمال المضربين من مقر الشركة . وتعرض المضربون للتهديد والتخويف واحتجز المئات منهم . وفي ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ وفي اطار الاضراب المعلن ، قتل ستة مضربين على الأقل - وتقول مصادر أخرى أنهم ثمانية - برصاص شرطة جنوب افريقيا (.....) . وأغارت الشرطة على مقر موءتمر نقابات جنوب افريقيا ، وهو المركز النقابي الرئيسي في جنوب افريقيا (.....) . وخلال الغارة على مقر موءتمر نقابات جنوب افريقيا ، قطعت خطوط الهاتف والتلكس مما جعل من الصعوبة بمكان اتصال المنظمة بالنقابات المنتسبة اليها . وانتشرت قوات الجيش لوضع حواجز معدنية حول المقر " .

٣٢٠ - وفي هذا الصدد أفادت التقارير بأن المنظمات الأساسية المناهضة للفصل العنصري والمنظمات النقابية لجنوب افريقيا والجبهة الديمقراطية المتحدة وموءتمر نقابات جنوب افريقيا دعت الى اضراب عام لمدة يومين احتجاجا على مقتل ستة من عمال السكك الحديدية السود برصاص الشرطة وعلى اقتراب موعد انتخابات البيض وحدهم . وقد حدد للاضراب يوما ٥ و ٦ أيار/ مايو ١٩٨٧ باعتبار أن ٦ أيار/ مايو هو يوم الانتخابات .

٣٢١ - وفي ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ أفادت التقارير بأن موءتمر نقابات جنوب افريقيا حصلت على أمر قضائي موءقت يمنع قيام الشرطة ، بصورة لا قانونية ، بمهاجمة أفراد النقابات أو التحرش بهم أو تخويفهم . وادعت الاقرارات الكتابية الموءيدة لهذا الأمر أن السيطرة على الشرطة أمر متعذر وان أفعالها تهدد بشل هيكل العلاقات العمالية برمته . وذكرت التقارير ان الطلب المقدم ضد وزير القانون والنظام ومدير الشرطة في ويتووترزراند ارجيء حتى ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، وان كان مدير الشرطة قد قدم تعهدا بأن يستمر رجال الشرطة في التصرف بطريقة قانونية .

٣٢٢ - وأفادت التقارير بأن السيد ايزاك موغازي رئيس رابطة دايبكلوف المدنية احتجز في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٧ بموجب المادة ٣ من أنظمة الطوارىء .

٣٢٣ - وذكرت التقارير أن السيد موزيس مايكيسو الأمين العام السابق لاتحاد عمال صناعة المعادن والصناعات المرتبطة بها قد اتهم بالخيانة العظمى مع أربعة آخرين من زعماء طائفة الكساندرا . وكان من المقرر أن يمثلوا أمام محكمة راند العليا في ٣ آب/ أغسطس ١٩٨٧ . وقدم القاضي ر. ماندیلستام لائحة اتهام من ١٦٠ صفحة تحتوي على الاتهامات الموجهة الى المتهمين في محكمة راندبورغ الجزئية في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٧ . ووفقا للائحة الاتهام ، فقد اتهم الخمسة بمحاولة " الاطاحة بسلطة الدولة أو اغتصابها أو تعريضها للخطر " . ومن المعتقد أنهم هم أول من توجه اليهم في جنوب افريقيا تهمة خيانة ادارة لجان شعبية في الساحات والشوارع والتجمعات والمناطق ولتشكيل لجنة عمل .

٣٢٤ - وذكرت التقارير أن حكومة جنوب افريقيا منعت تجمعا شعبيا كان موءتمر نقابات جنوب افريقيا ينوي تنظيمه في سويتو في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٧ لشن حملة تأييد لفائدة " الأجر المواكب لمستوى المعيشة " وللتوجه بنداء الى أصحاب العمل بعدم استقطاع ضريبة من أجور العمال . وذكر المسوءولون النقابيون أنهم سيناشدون المحكمة العليا أن تصدر أمرا بمنع الحظر الذي أصدره وزير القانون والنظام السيد أدريان فلوك .

٣٢٥ - وفي ٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ذكر مكتب حكومة جنوب افريقيا للاعلام أن أكثر من ٣٠٠ من الأفراد المضربين في نقابة لعمال النقل السود اعتقلتهم الشرطة بدعوى التجمع غير المشروع ، لكن المكتب قصر عن تقديم مزيد من المعلومات عن الاعتقالات التي جرت في مدينة سبرينغ شرقي الترانسفال والتي استهدفت ٣٠٥ من الأشخاص . وذكرت التقارير أن العمال اعتقلوا وهم في طريقهم الى مكتب الاتحاد . وذكر السيد روسوس الناطق باسم اتحاد عمال السكك الحديدية والموانىء لجنوب افريقيا في وقت لاحق أنه تم الافراج عنهم بعد أن دفع كل منهم ما يعادل ١٤ جنيها استرلينيا .

٣٢٦ - وفي ٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ذكرت التقارير أن السيد سيدني موفامادي المدير العام المساعد لموءتمر نقابات جنوب افريقيا اعتقل في بيته في سويتو بعد ساعات قليلة من مطالبة الجبهة الديمقراطية المتحدة بالمساهمة في مناقشة الاصلاح الدستوري . وقد أفرج فيما بعد عن السيد موفامادي بعد استجوابه بشأن علاقة موءتمر نقابات جنوب افريقيا بالجبهة الديمقراطية المتحدة والقاء القنابل على دار موءتمر نقابات جنوب افريقيا منذ شهر والاضراب الذي قام به عمال السكك الحديدية السود لمدة ستة أسابيع في نيسان/ ابريل ١٩٨٧. وذكرت التقارير أيضا أن الجبهة الديمقراطية المتحدة رفضت دعوة من الحزب الوطني الحاكم للرئيس بوتا الى الاشتراك في محادثات بشأن تشكيل ووظيفة مجلس الرئيس ، وهو هيئة استشارية مقصورة حاليا على البيض والهنود والملونين .

٣٢٧ - وفي ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، أفادت الادعاءات بأن شرطة الأمن طاردت ثلاثة من مسوءولي موءتمر نقابات جنوب افريقيا من كوينز تاون . حيث قام بتعقب السيد مكاليبي نائب الرئيس الاقليمي لموءتمر نقابات جنوب افريقيا في الكاب الشرقية والسيد كيتيلداس ، القائم بأعمال الأمين الاقليمي ، والسيد ملونغوزي ، أمين الخزانة الاقليمي ، ثلاثة أشخاص ينتمون الى شرطة الأمن أثناء وصولهم الى مقر مكتب الاتحاد المشترك لعمال جنوب افريقيا . وقد اقتيدوا بعد ذلك الى مركز الشرطة والتقطت صور فوتوغرافية للسيد مكاليبي في قميصه الذي يحمل شعار موءتمر نقابات جنوب افريقيا

والذي كان موجودا في حقيبته • ووفقا لأنظمة الطوارىء الجديدة يمكن اعتبار بعض القمصان " دافعا الى التخريب " ، وهي مخالفة قد تستوجب السجن لمدة عامين • وقد أعلن السيد مكاليبي انه استجوب أيضا بشأن رحلة الى لندن قام بها عام ١٩٨٣ • وبعد الافراج عنهم زعم أن رجال الشرطة أمروا النقابيين الثلاثة بمغادرة البلدة فورا " دون التوقف حتى في أي متجر " •

٣٢٨ - ووفقا للأرقام المتاحة للفريق ، أودت الحوادث التي جرت خلال اضراب عمال المناجم في آب/ أغسطس ١٩٨٧ بأرواح تسعة أشخاص • وقد أصيب ما يتراوح بين ٣٥٠ و ٤٠٠ شخص بجراح واعتقل ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ شخص وتم طرد ما بين ٠٠٠ ٣٧ و ٠٠٠ ٤٤ شخص •

٣٢٩ - وهناك نوع آخر من التخويف يتمثل في طرد المضربين دون اشعار واستبدالهم في حالات كثيرة بعمال مهاجرين أو ببيض زائدين عن الحاجة •

٣٣٠ - ووفقا لعدة تقارير ظهرت في نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، هددت خدمات نقل جنوب افريقيا التي تديرها الحكومة باستبدال العمال السود المضربين المشتركين في الاضراب الطويل الذي استمر ستة أسابيع ببيض زائدين عن الحاجة • وذكرت التقارير أن الانذار هو واحد من عدة قرارات صارمة اتخذها المديرون البيض في خدمات نقل جنوب افريقيا شملت وزع قوات الأمن-من جنود وشرطة - في المستودعات والمنشآت الأساسية على طول شبكة السكك الحديدية في جوهانسبرغ وما حولها •

٣٣١ - وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين ، أشارت المعلومات التي كشفت عنها جريدة ساوث أفريكا دايجست في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٧ الى أن هناك ما مجموعه ١٢٥ ٣٧٨ عاملا أجنبيا مسجلين في سجلات العمل في جنوب افريقيا ، في حين قدر أن نحو ٣ر١ مليون شخص آخرين يعملون بصورة غير قانونية • كما أكد التقرير أن التقديرات الأخيرة تبدو عالية في ضوء تدابير الرقابة الرسمية • بيد أنه يعتقد أن عددا كبيرا من العمال الأجانب من كل البلدان المجاورة اندمجوا بصفة مستديمة بوجه عام في السكان المحليين لجنوب افريقيا •

٣٣٢ - وفي هذا الصدد ، أكد ممثل الموءتمر الوطني الافريقي في جلسة الفريق ٦٩٠ ما يلي :

" ان البانتوستانات ، كما تعلمون جميعا ، هي مجرد مستودعات لليد العاملة المهاجرة • ان أصحاب العمل البيض في المدن يتطلعون دائما الى البانتوستانات للحصول على اليد العاملة المهاجرة • ان أولئك الذين لا يمكن قبولهم في مراكز العمل سيدخرون للعمل " بأدنى أجر " • ومعنى ذلك انه اذا قرر صاحب عمل من البيض طرد كل مستخدميه نتيجة اضراب ما فانه يعلم أنه يستطيع دائما أن يذهب الى البانتوستانات للحصول على عمال آخرين يحلون محل أولئك الذين طردوا نتيجة للاضراب " •

الجزء الثاني

ناميبيا

مقدمة

٣٣٣- استرعى فريق الخبراء العامل المخصص ، في تقريره السابق (E/CN.4/AC.22/1987/1) المعروض على الدورة الثالثة والأربعين للجنة حقوق الانسان ، وضمن استعراضه للتطورات السياسية في ناميبيا ، الانتباه بصفة خاصة الى القرار الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا بانشاء " حكومة موءقتة " في ناميبيا • وفي السياق ذاته ، لاحظ الفريق أن حكومة جنوب افريقيا لم تغير الهياكل الادارية للاقليم فحسب وانما أخذت أيضا بتدابير معينة مثل فرض الرقابة على مداخل ست مقاطعات في شمال ناميبيا ، وانشاء " مكاتب للقوى العاملة " ، وتشديد العقوبة على المسافرين دون بطاقة هوية •

٣٣٤- وذكّر الفريق أيضا بموقف المجتمع الدولي وبصفة خاصة موقف مجلس الأمن الذي أدان جنوب افريقيا ، في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) بسبب انشائها لما يسمى بالحكومة الموءقتة في ويندهوك ، وأعلن أن هذا الاجراء يشكل اهانة مباشرة للمجلس وتحديا سافرا لقراراته ، ولاسيما القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨)•

٣٣٥- والجدير بالذكر أن المجلس قد اعتمد ، في أعقاب الاجتماعات الاستثنائية العامة التي نظمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في لواندا (أنغولا) في الفترة من ١٨ الى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧، برنامج عمل يحتوي على تدابير تهدف الى ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتعزيز التأييد الدولي لشعب ناميبيا ، وتنفيذ ولاية المجلس في ناميبيا ودعم التعاون والتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) • وشجب المجلس مرة ثانية ما يسمى بالحكومة الموءقتة التي أقامتها جنوب افريقيا في ناميبيا في ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ وأدان بشدة جميع المناورات الدستورية والسياسية المخادعة التي تحاول بها حكومة جنوب افريقيا مواصلة احتلالها غير الشرعي للاقليم ، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و٤٣٩ (١٩٧٨) و٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٥٦ (١٩٨٥) •

٣٣٦- وذكر الأمين العام ، في رسالته الى الحفل الافتتاحي لاجتماعات لواندا ، أنه على الرغم من الجهود الدبلوماسية الهامة التي تبذل لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) مع المراعاة الدقيقة لمواقف كل طرف ، لا يسعه الا أن يبدي أسفه لأنه لم تتهيأ حتى الآن ، وبعد تسع سنوات من المفاوضات الجاهدة ، امكانية بدء مرحلة التنفيذ • ذلك أن اصرار جنوب افريقيا على ربط عملية التنفيذ بقضية دخيلة على مسألة ناميبيا قد وضع الأمور في مأزق •

٣٣٧- وقد خوّل برنامج العمل ، الذي يتضمن تدابير تهدف الى ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا سلطة اجراء المشاورات الخاصة بالدعوة الى عقد اجتماع لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في نيويورك ، على مستوى وزراء الخارجية في بداية الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة • وبناء على ذلك ، عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ اجتماع وزاري خاص لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا • وقرر الاجتماع أن يوصي الجمعية العامة بأن تطلب الى مجلس الامن تقديم تاريخ بدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ على أبعد تقدير • وفضلا عن ذلك ، ينبغي لمجلس الأمن أن يلتزم بتطبيق

أحكام الميثاق ذات الصلة بهذه المسألة ، بما فيها تطبيق الجزاءات بموجب الباب السابع من الميثاق ، في حالة استمرار جنوب افريقيا في تحدي مجلس الأمن • وأشار الأمين العام ، في بيانه الى الاجتماع الوزاري الخاص لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الى أن وجود خطة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، مقبولة عالميا وموءيدة من مجلس الأمن بموجب قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد حافظ طويلا على الأمل في تسوية سلمية تتمشى مع مبادىء الميثاق • ولكن هذا الأمل تلاشى نتيجة لاصرار جنوب افريقيا على ربط مسألة استقلال ناميبيا بقضية دخيلة تماما على هذه المسألة ، ألا وهي وجود قوات كوبية في أنغولا • ومن ثم أصبح لزاما على جنوب افريقيا أن تعيد النظر في موقفها لاتاحة الفرصة للتنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة •

٣٣٨- وأخيرا ، ومثلما أشار الفريق في تقاريره السابقة قامت حكومة جنوب افريقيا بتوسيع نطاق القوانين المعمول بها في جنوب افريقيا بحيث يشمل ناميبيا • فبموجب الاعلان AG.9 لعام ١٩٨٥، أدخلت حكومة جنوبي افريقيا الاقليم الناميبي ضمن نطاق تطبيق القانون الخاص بالتخويف والقانون الخاص بحظر المظاهرات داخل مباني المحاكم أو بالقرب منها والقانون الخاص بحماية المعلومات• وتجدر الاشارة ، فضلا عن ذلك ، الى أن ادارة شوءون اقليم ناميبيا لاتزال تسير على أساس الاعلان AG.8 لعام ١٩٨٠ الذي سمح بانشاء ما يسمى بالنظام الاداري " الاثني " أو نظام الطبقة الثانية الذي قسّم ناميبيا الى ١٠ مناطق على أساس اثني •

٣٣٩- ويبدأ هذا الجزء من التقرير بتحليل انتهاكات حقوق الانسان التي تمس الأفراد (الفصل الأول) ، وهو وصف للوضع السائد في ناميبيا خلال الفترة موضع الاستعراض ، مع الاشارة بوجه خاص الى انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية ، والأفعال الوحشية التي ارتكبتها " الكوفويت " ، ووفاة المحتجزين ، وما يتعرض له سكان ناميبيا من تعذيب ومعاملة سيئة ، وحالات الاحتجاز التي حدثت موءخرا ، وعدد من المحاكمات السياسية الأخيرة • ويركز الفصل الثاني ، المعنون " آثار اضفاء الطابع العسكري على الاقليم " ، على حجم الانفاق العسكري والأهداف التي تتوخاها جنوب افريقيا ، وهي مسألة تبينها بوجه أخص مواصلتها لأعمال القمع ضد شعب ناميبيا ودول المواجهة • أما الفصل الثالث ، الذي يتناول الحق في العمل ، فانه يورد وصفا لممارسات التمييز فيما يتعلق بالعمل وبممارسة النقابات لحقوقها • ويحلل الفصل الرابع المعلومات المتعلقة بالحق في التعليم وبالحق في الصحة • وأخيرا ، يصف الفصل الخامس عددا من الحالات المتعلقة بأفراد يشتبه في ارتكابهم جريمة الفصل العنصري أو انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان في ناميبيا •

خامسا - انتهاكات حقوق الانسان التي تمس الافراد

٣٤٠- خلال الفترة قيد الاستعراض ، قام الفريق ، مرة ثانية ، بجمع الأدلة كما تلقي معلومات عن الأفعال الوحشية التي ارتكبتها وحدات " كوفويت " ، وعن حالات تعذيب وسوء معاملة المدنيين والمكافحين من أجل الحرية المقبوض عليهم ، ومختلف حالات التوقيف التعسفي ، وكذلك عن عدد من المحاكمات السياسية .

٣٤١- ومثلما تبين من تقارير الفريق السابقة ، جعلت مختلف القوانين التي تنص على حكم الاعدام في جنوب افريقيا منطبقة في ناميبيا . فلايزال الاعلان AG.9 لعام ١٩٧٧ ، المعدل في عام ١٩٨٥ ، والخاص بانشاء " مناطق أمن " ساريا حتى الآن . ويحظر هذا القانون على أي شخص غير مقيم في المناطق الست المعنية دخول هذه المناطق دون ترخيص سابق من الشرطة ، كما يتضمن أحكاما تحظر على الناميبيين وجميع الاجانب دخول مناطق الأمن دون الحصول مسبقا على تصريح سفر . وفضلا عن ذلك ، وطبقا لمعلومات أحيلت الى الفريق ، وسع نطاق تطبيق ثلاثة قوانين في جنوب افريقيا ليشمل ناميبيا بموجب الاعلان AG.9 ، وذلك قبل الاحتفالات الرسمية بانشاء " الحكومة الموءقتة " بأيام قليلة . وهذه القوانين هي القانون الخاص بالتخويف والقانون الخاص بحماية المعلومات والقانون الخاص بحظر المظاهرات داخل مباني المحاكم أو بالقرب منها ؛ وهي قوانين بدأ تنفيذها في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٢ . وقد وضع قانون التخويف لمقاومة حركات مقاطعة الانتخابات ؛ ويهدف قانون حظر المظاهرات داخل مباني المحاكم أو بالقرب منها الى حظر المظاهرات أثناء المحاكمات السياسية وأدخل قانون حماية المعلومات العمل بمجموعة كاملة من التدابير التي ترمي الى تقييد تدفق المعلومات الخاصة بأنشطة الشرطة والقوات المسلحة والاجهزة الحكومية .

٣٤٢- وفي الدورة الاخيرة للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات ، قال ممثل " سوابو " ان الاعلان AG.9 وقانون الدفاع في جنوب افريقيا لعام ١٩٥٧ هما أهم دعائم تشريعات الأمن في ناميبيا . وفي هذا السياق ، ذكّر الممثل أيضا بأنه أنشئت في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ ، لجنة تحقيق مسوءولة عن اعداد توصيات بشأن تشريعات الأمن في ناميبيا (لجنة فان ديك) ؛ وأسندت اليها ولاية تشمل التحري عن كفاية التشريعات المتعلقة بالأمن الداخلي للاقليم وعدالتها وفعاليتها ، وتقديم التقارير والتوصيات بهذا الشأن . وبدا أن توصيات اللجنة النهائية قد عكست ، بقدر أكبر ، الحجج التي ساقتها الشرطة ودائرة الأمن وقوات الدفاع في جنوب افريقيا . فطالبت التوصيات بتعزيز التشريعات القائمة ، ولاسيما السلطات المخولة لمد فترة احتجاز الاشخاص دون التماس تدخل أي قاض أو مسوءول أو سلطة تنفيذية . ومع أن اللجنة أقرت بأن تشريعات الامن في ناميبيا تحتوي على بعض الاحكام التي يمكن أن تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان ، فانها ارتأت أن مثل هذه التدابير تعتبر أساسية لمكافحة الحركة الثورية . وقال ممثل سوابو انه ليس من المستغرب ، في ضوء هذا الاستنتاج ، أن توصي اللجنة بملاحقة المدنيين الذين يرفضون الادلاء بأية معلومات عن المقاتلين التابعين لمنظمة سوابو في مناطق القتال . وقد وجد بعض الخبراء القانونيين والمحللين السياسيين تشابها بين النتائج التي توصلت اليها لجنة فان ديك وتلك التي توصلت اليها لجنة رابي التي أسفر عن توصياتها اصدار قانون الأمن الداخلي في عام ١٩٨٢ ، وهو القانون الذي ترتب عليه تعزيز تشريعات القمع في جنوب افريقيا .

٣٤٣- ولاحظ الفريق ، على أساس التقارير الواردة والادلة المقدمة في اجتماعه الاخير في آب/ أغسطس ١٩٨٧ ، أن عمليات التوقيف والاحتجاز دون محاكمة والتعذيب والفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين وضد كبار رجال الدين من مختلف الكنائس في ناميبيا وفي الخارج ، لاتزال من سمات الحياة اليومية في ناميبيا .

ألف - عقوبة الاعدام

٣٤٤- سبقت الاشارة أعلاه الى أن مختلف القوانين التي تنص على الاعدام في جنوب افريقيا قد جعلت منطبقة في ناميبيا . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، لم يطبق في ناميبيا أي قانون جديد يحد أو يوسع من نطاق عقوبة الاعدام .

٣٤٥- ومثلما يتبين من تقارير الفريق السابقة ، لا تنشر حكومة جنوب افريقيا أرقاما منفصلة عن تنفيذ العقوبة في السجناء الناميبيين المحكوم عليهم بالاعدام . لذلك ، لم يستطع الفريق الحصول على معلومات عن أي حكم بالاعدام خلال الفترة قيد الاستعراض .

باء - انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية

٣٤٦- من بين الحالات التي تكرر ذكرها أكثر من غيرها لاحظ الفريق بوجه خاص ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الفظائع التي ارتكبتها وحدات " الكوفويت " ووفيات المحتجزين وتعذيب المحاربين والمدنيين وسوء معاملتهم ، وتزايد عدد حالات التوقيف والاحتجاز ، وعدد المحاكمات السياسية التي أجريت موءخرا .

١- الفظائع التي ارتكبتها " الكوفويت "

٣٤٧- خلال الفترة قيد الاستعراض ، قام الفريق مرة ثانية بجمع شهادات الشهود والمعلومات عن الفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين والتي يعزى ارتكابها الى عناصر من وحدة مكافحة التمرد التابعة لشرطة افريقيا الجنوبية الغربية ، والمعروفة سابقا باسم " الكوفويت " .

٣٤٨- وقالت ممثلة مجلس الكنائس العالمي ، في شهادتها أمام الفريق في اجتماعه ٦٩٢ ، ان الكوفويت تتكون أساسا من الروديسيين السابقين ، المجندين من السكان " الأصليين " والناميبيين ، بمن فيهم بعض قدامى المحاربين الذين يخضعون ، شأنهم شأن أفراد القوات العسكرية في جنوب افريقيا ، لسلطة وزير الدفاع في جنوب افريقيا . وبما أن سلطات جنوب افريقيا تدعي أن ناميبيا مستقلة ، فلا شك أنها ستوءكد أن الكتائب الناميبية جزء من قوات الشرطة . وابان الاعداد لعقد الموءتمر المتعدد الاطراف أعلنت جنوب افريقيا أن الشرطة ستتألف من ناميبيين ، ولكن رجال الشرطة البيض اختاروا البقاء في وظائفهم . وعليه ، كان الناميبيون المجندون في الجيش يلحقون بأية وحدة ، بما في ذلك وحدات مكافحة التمرد .

٣٤٩- وأشارت الشاهدة ذاتها الى حادث وقع في مدينة كاتاتورا التي يسكنها السود وتقع في ضواحي ونيدهوك ، وفيه ألقى أحد أفراد الكوفويت قنبلة يدوية على أحد المنازل التي حاول ان يدخلها عنوة لحضور حفلة • وأضافت الشاهدة أن الاجراءات اتخذت ضد عضو الكوفويت هذا وأنه قدم للمحاكمة• وحتى تاريخ اعتماد الفريق لتقريره ، لم ترد اليه أية معلومات أخرى بهذا الشأن •

٣٥٠- وعلى الرغم من أنه من المتعذر بوجه خاص الحصول على معلومات موثوق بها من ناميبيا فقد تلقى الفريق عددا من التقارير التي تفيد جميعها باستمرار المذابح على أيدي أفراد وحدات الكوفويت لمكافحة التمرد • والحوادث الوارد وصفها فيما يلي ، والتي تنم عن مدى الفظائع التي ارتكبتها هذه الوحدات ، نمت الى علم الفريق خلال الفترة قيد الاستعراض عن طريق مصادر شتى ، منها على وجه الخصوص الصندوق الدولي للدفاع والمعونة :

(أ) في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ توفى باولوس ايكاندجو عن ٥٠ عاما ، إثر تعرضه لهجوم احدى وحدات الكوفويت • وقيل ان الحادث وقع في قرية اوما بالقرب من اومبالانتو وان الوحدة ، التي اتضح أنها تابعة لقاعدة اوماهينيني ، هاجمت خمسة مدنيين آخرين في نفس الوقت ؛

(ب) في آذار/ مارس ١٩٨٧ ، أبلغ عن مقتل ثلاث نساء في منطقة أونامتاي بأيدي جنود قوات الدفاع في جنوب افريقيا الذين اشتبهوا في وجود اتصالات بين هؤلاء النساء ومنظمة سوابو • وأدعي أنهن قتلن أثناء معركة بين القوات المسلحة لجنوب افريقيا وعناصر من منظمة سوابو • بيد أن الأدلة التي قدمها سكان القرية تفيد بأن أفراد الكوفويت قتلوا هؤلاء النساء عمدا وانتقاما من عدد من سكان القرية كانوا قد قدموا المساعدة الى عناصر من منظمة سوابو ؛

(ج) وثمة حادث بشع بوجه خاص ، قيل انه وقع في آذار/ مارس ١٩٨٧ حين سكب جنود من قاعدة وينيلا في منطقة كابريفي النفط في مياه نهر زامبيزي حيث كان يستحم عدة أطفال ؛ ثم أشعلوا النار في النفط فأصيب طفلان بحروق خطيرة جدا •

٢- وفيات المحتجزين

٣٥١- خلال الفترة قيد الاستعراض ، أبلغ الفريق بحالة وفاة أثناء الاحتجاز ، هي حالة ايمانويل شيفيدي العضو في منظمة سوابو وقيل انه توفي بعد أن قبضت عليه مجموعة من الجنود أثناء اشتراكه في مظاهرة للاحتفال بالسنة الدولية للسلم • وطبقا لهذا التقرير ، خلص التحقيق الى أن السيد شيفيدي قتل بيد شخص أو أشخاص ، لم تحدد هويتهم •

٣٥٢- وبهذا الصدد ، يشير الفريق الى أنه لايزال من الصعب الحصول على معلومات عن حالات الوفاة أثناء الاحتجاز • وتفيد معلومات محالة من الصندوق الدولي للدفاع والمعونة بأن الضابط بات كينغ ، الذي أدين لاشتراكه في التعذيب الذي أفضى الى وفاة السيد كاكوفا ، قد حكمت عليه المحكمة العليا في ونيدهوك في حزيران/ يونيه ١٩٨٧ بدفع مبلغ ٠٠٠ ١ راند ، وكان من المقرر أن يمثل مرة أخرى أمام هذه المحكمة في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٨٧ • وتجدر الاشارة الى أن هذا الحكم صدر نتيجة لردود فعل عنيفة على المستوى الدولي • وقد أشار الفريق الى حالة السيد كاكوفا على وجه التحديد في أحد تقاريره السابقة (أنظر E/CN.4/1985/8 ، الفقرات ٤٥٨ - ٤٦٠) •

٣- حالات التعذيب وسوء المعاملة

٣٥٣- أشار الفريق في تقارير سابقة الى أن قوانين جنوب افريقيا التي تنص على فترات طويلة من الاحتجاز والسجن كعقوبة " للجرائم السياسية " ، وكذلك التشريعات الخاصة بالمحتجزين ، قد جعلت منطبقة في ناميبيا ولاتزال تطبق فيها (أنظر E/CN.4/1020/Add.1 الفقرة ٩، و E/CN.3/1311 ، الفقرات ٣٧١ - ٣٧٦) • وبالاضافة الى ذلك ، سن العديد من القوانين واعلانات الطوارىء ، وأهمها الاعلان AG.9 ، خصيصا لناميبيا ، كما أن أهم منفذيها هو المدير العام الذي يقوم بذلك نيابة عن سلطات جنوب افريقيا • ولاتزال هذه التشريعات والاعلانات سارية حتى الآن •

٣٥٤- وخلال الفترة قيد الاستعراض ، تلقى الفريق معلومات عن حالات تعذيب الناميبيين وسوء معاملتهم •

٣٥٥- ويفيد تقرير لمنظمة العفو الدولية ، مؤرخ في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ ، بأن احدى المحاكمات السياسية في المحكمة العليا في ونيدهوك أظهرت أدلة جديدة ومهمة على التعذيب الذى تعرض له في ناميبيا السجناء السياسيون المحتجزون دون أية تهمة • وخلال استجواب للشهود قام به محامون يمثلون ثمانية محتجزين ، قيل ان أفراد شرطة الأمن اعترفوا بأنهم استخدموا العنف ضد بعض المتهمين لانتزاع اعترافات منهم • وتعرض عدة سجناء للضرب بالمواسير وطرحوا أرضا وضربوا ضربا مبرحا • وطبقا لبعض الادعاءات التي أنكرتها الشرطة ، تعرض أحد المتهمين ، هو السيد أندرياس جوني هيتا ، للتعذيب بالصدمات الكهربائية ، وضرب متهم آخر في أعضائه التناسلية •

٣٥٦- وذكر بعض أفراد وحدة مكافحة التمرد ، وهم يدلون بشهاداتهم ، أنهم ضربوا بعض المتهمين لأنه كان يتعين عليهم استخدام " أقصى قدر من العنف " للحصول على " معلومات مرضية " • وفي آذار/ مارس ١٩٨٧ ، أعلن رئيس الشرطة في ناميبيا ، اللواء أ•ج•س• غاووز أن الشرطة ستجري تحقيقات في حالات التعذيب والمعاملة السيئة التي أبلغ عنها أثناء المحاكمة ، بيد أنه لم يكن من المعروف ما اذا كانت نتائج التحقيقات ستنشر علنا وما اذا كان المسؤولون عن تعذيب السجناء وارتكاب أعمال العنف ضدهم سيعاقبون •

٣٥٧- وتبين المعلومات المقدمة من مركز ناميبيا للاتصالات أن طالبة عمرها ١٨ سنة ، هي الآنسة ويلكا توبياس موليه ، اتهمت وحدات الكوفويت بضربها في ٢ تموز/ يوليه ١٩٨٧ في منزلها في منطقة اومبالانتو في شمال ناميبيا • وبعد أن أغمي عليها بسبب الضرب تعرضت لصدمات كهربائية لمدة ساعة ونصف • وبعد ذلك ، نهب الجنود كل ما في منزلها • والآنسة موليه عضو في الكنيسة اللوثيرية الانجيلية في ناميبيا •

٣٥٨- وفي حادث مماثل ، ذكرت السيدة ياكوبينا أموكوهو ، وهي من اوكاباندا وتبلغ من العمر ٣٧ عاما ، أن جنود الكوفويت ضربوها لأنهم وجدوا لديها دراجة ظنوا أنها مملوكة لأفراد من منظمة سوابو ، واتهموها باخفاء هؤلاء الافراد في منزلها •

٣٥٩- وأخيرا ، أبلغ الفريق بوفاة السيد فيلمون ليلومن كالانغولا ، البالغ من العمر ٤٤ سنة ، وذلك في ٧ تموز/ يوليه ١٩٨٧ نتيجة لضرب أفراد شرطة الأمن له ضربا أفضى الى نزيف في المخ • ويقال ان الحادث وقع في مجموعة منازل مخصصة للعمال السود في اينانا بمنطقة اوكوانياما في شمال

ناميبيا • وأثبت تقرير التشريح أن السيد كالانغولا توفي بسبب نزيف في المخ ، وتفيد تقارير متطابقة بأن ضرب أفراد الشرطة للسيد كالانغولا هو السبب في وفاته •

٣٦٠- وأوضح مثال على التعذيب الذي يتعرض له الناميبيون هو حالة السيد اندرياس هيتا البالغ من العمر ٢٢ سنة (أنظر الفقرة ٣٥٥ أعلاه) ، الذي قبض عليه بموجب القانون الخاص بالارهاب لعام ١٩٦٧ ، وهو قانون ألغي في جنوب افريقيا ولكنه لايزال ساريا في ناميبيا • وقد ظهر الدليل على التعذيب والمعاملة السيئة خلال الاجراءات التي اتخذت لتحديد مقبولية الأقوال التي أدلى بها المتهم أثناء احتجازه • وقد رفض المحامون هذه الأقوال لسببين : أولهما أنها جاءت عن طريق العنف ، والثاني أنها لم توءخذ طبقا للاجراءات القانونية • وكان السيد هيتا ، الذي قبض عليه مع أعضاء آخرين في منظمة سوابو ، قد استجوب فور القبض عليه وبعد أن تعرض لضرب وحشي من الضابط بالاش ، وهو أحد أفراد الكوفويت • وطبقا لأقوال ثلاثة من ضباط الشرطة ، انتزع الضابط بالاش محقنة الوريد من ذراع السيد هيتا وكان يضربه بماسورة طوال استجوابه الذي استغرق ثلاث ساعات • وخلال الجلسات ، أظهر السيد هيتا الندوب التي تغطي جسده حتى الخصر • وقيل ان الشرطة اعترفت بأن الجروح الموجودة في ظهره ورأسه وأذنيه ناتجة جميعها عن التعذيب وسوء المعاملة اللذين تعرض لهما بعد القبض عليه • وخلال الجلسات ، يدعى بأن الضابط بالاش قال ان أعمال العنف كان لها ما يبررها وأن الغرض منها كان اجبار السيد هيتا على الادلاء بمعلومات •

٣٦١- ويفيد بلاغ بأنه ، في ١١ آذار/ مارس ١٩٨٧ ، تعرض رجال الشرطة للسيدة أوليفيا كاشيبوا ، وهي من منطقة أوندانغوا ، ووضعوا رأسها عنوة في التراب وهددوها بقتل طفلها البالغ من العمر ستة أشهر •

٣٦٢- وفي ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٧ ، قتلت ثلاث نساء وجرح ثلاثة رجال جروحا خطيرة على أيدي قوات جنوب افريقيا التي أطلقت النيران من سيارتها على سكان المزارع في منطقة اونامتاي ، ودمرت كل شيء في طريقها •

٣٦٣- وفي ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨٧ ، اغتصب ثلاثة جنود من الكتيبة ١٠١ امرأتين من منطقة اولونو ، بعد أن هاجموهما في منزلهما • وقيل ان هوءلاء الجنود سرقوا عددا من الاشياء من منازل أخرى في نفس المنطقة •

٣٦٤- وفي ١١ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، دمرت عيادة في ايوانينو تديرها الكنيسة اللوثيرية الانجيلية ، وذلك نتيجة لأفعال وصفت بأنها أفعال تخريبية •

٣٦٥- وفي ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، قتل رجل وطفله البالغ من العمر سنتين ، في منطقة اومبالانتو ، تحت عجلات شاحنة يقودها أفراد الكوفويت الذين دمروا مزرعة هذا الرجل •

٣٦٦- وفي ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، تسبب جنود الكوفويت في اصابة يد يوهانس الياس بحروق خطيرة باجباره على الامساك بماسورة العادم في شاحنة عسكرية ، وهي ساخنة الى حد الاشتعال • وقيل ان هذا الحادث وقع في قرية اوشيكويو في شمال ناميبيا ، حيث كان أفراد الكوفويت يستجوبون سكان القرية عن أنشطة منظمة سوابو •

٣٦٧- وفي ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، قتلت الطالبة لاينا تابوبي ، وهي من مدينة فالومبولا ، وجرح صديقها الشاب اسرائيل موانديتجي جروحا خطيرة نتيجة لاطلاق رصاصات من سيارة تابعة لقوات الأمن • وطبقا لأقوال السلطات ، وقع الحادث خلال فترة حظر التجول • ولكن ثمة بلاغ يفيد بأن سكان مدينة فالومبولا في منطقة اونغويديفا ذكروا أن حظر التجول قد ألغي في هذه المنطقة منذ وقت طويل •

٣٦٨- ويقال ان قوات جنوب افريقيا في ناميبيا قد ألقت ، في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، قنبلة دمّرت كنيسة كاثوليكية رومانية تقع في اومولوكيلا في مقاطعة اومبالانتو في شمال ناميبيا •

٤- حالات احتجاز ومحاكمات سياسية وقعت مؤخرا

٣٦٩- في ضوء المعلومات الواردة خلال الفترة قيد الاستعراض ، يلاحظ الفريق مرة ثانية أن حالات الاحتجاز دون محاكمة ، التي يتعرض لها الاشخاص المشتبه في انتمائهم للمعارضة ، لاتزال تحدث بموجب أحكام الاعلان AG.9 لعام ١٩٧٧ ، بصفة خاصة ، وكذلك بموجب قانون الامن الداخلي لعام ١٩٥٠ والقانون الخاص بالارهاب لعام ١٩٦٧ •

٣٧٠- وطبقا لشهادات متطابقة أبلغت الى الفريق ، ارتفع عدد حالات الاحتجاز خلال الفترة قيد الاستعراض ، ولايزال هناك محتجزون ، مثلما يتضح من الحالات الموصوفة أعلاه • بيد أنه تجدر الاشارة الى أنه تم الافراج عن عدد من الناميبيين خلال الفترة ذاتها •

٣٧١- تفيد معلومات متطابقة أبلغت الى الفريق بأن المحكمة العليا في ويندهوك قد رخصت لستة ضمن ثمانية من أعضاء منظمة سوابو ، حكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين ٣ سنوات و١٨ سنة ، باستئناف الحكم الصادر في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٧ • وهؤلاء الأفراد هم : اندرياس جوني هيتا ، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ سنة (أنظر الفقرة ٣٦٠) ، وسالمون باولوس ، وحكم عليه بالسجن لمدة ٧ سنوات ، ومارتين اكونيدا ، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات (وقد حوكم ثلاثتهم بموجب المادة ٢ من القانون الخاص بالارهاب) ، وغبرييل ماثيوز ، وحكم عليه بالسجن لمدة ٨ سنوات ، ويوهانس نانغولو ، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٢ سنة ، وزاغارياس بالاكيوس شيبانغا ، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهرا (وقد أدينوا بارتكاب أفعال معينة بقصد الاخلال بالقانون والنظام ، وحوزة المتفجرات) • أما المتهمان الآخران ، السيد بتروس كاكيدي نانغومبي والسيد اندرياس جيديون تونجيني ، فقد حكم ببراءتهما •

٣٧٢- وبالاضافة الى الحالات الوارد ذكرها أعلاه ، لفت عنصر جديد انتباه الفريق : ذلك أن السيد جوزيف كاتوفا ، الذي أشار الفريق الى حالته في تقريره الى اللجنة في عام ١٩٨٦ (E/CN.4/1986/9 ، الفقرة ٣٧٥) ، كان قد أفرج عنه ولكن ورد بلاغ يفيد بالقاء القبض عليه مرة ثانية • وطبقا لمعلومات أحالها مركز ناميبيا للاتصالات ، ألقي القبض على السيد كاتوفا في تموز/ يوليه وأصيب باصابات خطيرة في وجهه نتيجة للصفعات التي تلقاها خلال مدة احتجازه •

٣٧٣- وطبقا لمعلومات قدمتها منظمة العفو الدولية الى الفريق ، ألقي القبض على السيد جيسون أنغولا في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ، وهو محتجز في الوقت الحاضر بموجب الاعلان AG.9 لعام ١٩٧٧ • وطبقا للمصدر ذاته ، لايزال موقع احتجاز السيد أنغولا غير معروف •

٣٧٤- وتلقى الفريق أيضا تقارير عن القاء القبض على عدد من أعضاء النقابات ورجال الدين • ففي تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، احتجز الاشخاص التالية أسماؤهم دون محاكمة : السيد مارتن مولوندو ، مدير مشروع ينفذ في منطقة كابريفي وتابع لمجلس كنائس ناميبيا ، والسيد سارا لوكاس والسيد سارا تيوفيلوس ، وهما من أعضاء جماعة ايلولو اللوثيرية في منطقة اونتنغوا • أما أعضاء النقابات السبعة التالية أسماؤهم ، والذين ألقي القبض عليهم في تموز/ يوليه بموجب القانون الخاص بالارهاب، فقد أفرج عنهم في أيلول/ سبتمبر بأمر من المحكمة العليا في ويندهوك : دانيال تشونغاريرو ، والقس هنريك ويتبوي ، ونيكو بيسنجر ، وانطون لوبوفسكي ، وجون باندينى ، وآسر كابيري ، وبن أولنغا • وتفيد آخر معلومات وصلت الى الفريق بأن هؤلاء الاشخاص السبعة ، الذين قيل انهم حبسوا انفراديا ، قد أطلق سراحهم في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ •

٣٧٥- وأخيرا ، تتضمن القائمة التالية - وهي ليست قائمة كاملة - أسماء الاشخاص الذين أبلغ عن أنهم مازالوا محتجزين • وتحتوي القائمة الثانية على أسماء أشخاص يرجح أنهم قد أطلق سراحهم خلال الفترة قيد الاستعراض :

قائمة بأسماء الاشخاص المحتجزين في ناميبيا

اسم الشخص المحتجز	المهنة	مكان الميلاد أو مكان الاقامة الرئيسي	تاريخ الاحتجاز
صموئيل اندرياس	سائق حافلة في منطقة أوشاكاتي		٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧
اموتينايا آشيبالا	عامل في مناجم الماس في اورانجيموند	اوكاتانا	١٩٨٥
انانياس كاتوفا		اومبالانتو	٧-٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧
جوزيف كاتوفا	صاحب متجر	اومبالانتو	ألقي القبض عليه مرة ثانية في ٧-٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧
فيلمون كاتسيمين	عامل مهاجر من ويندهوك	اوشاموهينيا	الاسبوع الاول من آذار/ مارس ١٩٨٧
ليونارد كاتسيمين	عامل مهاجر من ويندهوك	اوشاموهينيا	الاسبوع الاول من آذار/ مارس ١٩٨٧
آبنر كيكيشو	ناظر مدرسة اوكاموليي المختلطة		٣ تموز/ يوليه ١٩٨٧
سارا لوكاس	عضو في جماعة ايلولو اللوثيرية	ايلولو	آذار/ مارس ١٩٨٧

قائمة بأسماء الاشخاص المحتجزين في ناميبيا (تابع)

اسم الشخص المحتجز	المهنة	مكان الميلاد أو مكان الاقامة الرئيسي	تاريخ الاحتجاز
مارتن مولوندو	موظف بمجلس كنائس ناميبيا	اوكاتيماموليلو	٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٧
سارا تيوفيلوس	عضو في جماعة ايلولو اللوثيرية	ايلولو ، بالقرب من اوندانغوا	آذار/ مارس ١٩٨٧

قائمة بأسماء أشخاص يقال انه تم الافراج عنهم

اسم الشخص المحتجز	المهنة	مكان الميلاد أو مكان الاقامة الرئيسي
مارتن ابيكس	مساعد معلم	أونغوييلا
اليزابث اموكوايا		اوكاباندا
مريم امونغوا		اومبالانتو
تايمي انجدالا	معلّم	اتيلياسا
جونياس كاباندا	قس (لوثيري)	تساندي
كنونغونووا كاتوفا		اومبالانتو
آبنر لوكاس (ايامبو)	رجل أعمال	اونغوييلا
فرانز نانغومبي		
ابسولوم نوغولو		أونغوييلا
جوليا نوليمبا	أمينة الصندوق في مدرسة	أونغوييلا
مريم فيليبوس		اوكاباندا ، اومبالانتو
تيتوس شاليما		اوناكيالي
ويليكا انياما شاليمبا		اوناكيالي
الطفل ويليكا (عمره ثلاثة أشهر)		
ايفا شانينغي	معلمة	أونغوييلا
توماس شتوادا	طباخ في مدرسة	أونغوييلا
آبنر شيفوتي		
كونيس شوومبي		
نستور توبياس		

سادسا - الآثار المترتبة على اضفاء الطابع العسكري على الاقليم

٣٧٦- أشار فريق الخبراء العامل المخصص في تقريره السابق (E/CN.4/AC.22/1987/1) الى الوجود الكثيف لجيش جنوب افريقيا في جميع أنحاء اقليم ناميبيا ، وبصفة خاصة في الشمال • ولاحظ الفريق زيادة الانفاق على الدفاع والأمن ، وهي زيادة تعكس هدف جنوب افريقيا ، الواضح من سياسة العدوان ضد شعب ناميبيا ودول المواجهة ، ولاسيما أنغولا • ومن هذه الناحية ، لم يطرأ أي تغيير على الاوضاع • فطبقا لمعلومات أحالها الى الفريق الصندوق الدولي للدفاع والمعونة (نشرة "Focus" ، رقم ٧٢ ، أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧) ، أعلنت حكومة جنوب افريقيا في حزيران/ يونيه ١٩٨٧ زيادة الانفاق العسكري بنسبة ٣٠ في المائة في ميزانية ١٩٨٧ /١٩٨٨•فعلى سبيل المثال ، وطبقا للمصدر ذاته ، خصص مبلغ ٦ر٧ مليار راند لقوات الأمن في جنوب افريقيا• وطبقا لتقديرات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تستخدم نسبة ٣٣ في المائة من اجمالي نفقات القوات العسكرية وقوات الشرطة والأمن في جنوب افريقيا في عمليات عسكرية تقوم بها قوات جنوب افريقيا في ناميبيا وأنغولا ودول المواجهة الاخرى • وقد تم حساب التكلفة الاجمالية للاحتفاظ بناميبيا فبلغت نسبة ١٠ في المائة من ميزانية دولة جنوب افريقيا ، أي ما يشكل نحو نصف القروض السنوية الخارجية التي تحصل عليها (A/AC.131/241) •

٣٧٧- ويقال ان أحد الآثار المترتبة على زيادة اضفاء الطابع العسكري على ناميبيا هو اعتزام حكومة جنوب افريقيا فصل قطاع كابريفي عن سائر أنحاء ناميبيا • ومثلما سبق للفريق أن أشار في تقريره الأخير (E/CN.4/AC.22/1987/1 الفقرة ٣٠١) ، ثمة دلالات كثيرة على أن حكومة جنوب افريقيا واصلت ، خلال الفترة قيد الاستعراض اعداد خطة لفصل قطاع كابريفي عن سائر أنحاء ناميبيا •

٣٧٨- وتفيد تقارير متطابقة بأن قطاع كابريفي قد صنف رسميا على أنه " منطقة أمنية " ، وكذلك الأمر بالنسبة لجزء كبير من شمال ناميبيا • وقد أنشأ جيش جنوب افريقيا منطقة عسكرية مساحتها ٠٠٠ ٨ كيلومتر مربع ، تسمى " رحبة غرب كابريفي للمعدات العسكرية " ، وتقع بين باغاني وكونغولا ، في الجزء الغربي من كابريفي •

٣٧٩- وبالاضافة الى قاعدة عسكرية جوية موجودة في مباشا بشرق كابريفي (E/CN.4/AC.22/1987/1، الفقرة ٣٠١) ، توجد أهم المواقع العسكرية في شمال الاقليم في رواكانا واوشاكاتي وقاعدة اوندانغوا الجوية •

٣٨٠- وخلال الفترة قيد الاستعراض ، أبلغ الفريق بعدد من الاعمال العدوانية التي شنتها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة • وقد أيّد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/42/24 ، الجزء الأول) هذه المعلومات الواردة من مصادر متنوعة ومتطابقة •

٣٨١- ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ ، هاجمت القوات المسلحة لجنوب افريقيا ووحدات تابعة للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونتيا) مواقع جيش أنغولا بالقرب من مدينة مونغوا • وخلال الفترة ذاتها شنت هجمات أخرى على القواعد العسكرية الأنغولية في محافظة كونيني• وأعلنت قوات الدفاع في جنوب افريقيا ، كعادتها ، أن هذه العمليات موجهة ضد العناصر التابعة لمنظمة سوابو والمتمركزة في أنغولا •

٣٨٢- وفي شباط/ فبراير ١٩٨٧ ، هاجمت فرقة عسكرية احدى القرى في محافظة هويلا وقتلت عددا من المدنيين •

٣٨٣- وفي ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ ، شنت فرق عسكرية تابعة لجنوب افريقيا هجمات على مدينة ليفنغستون في زامبيا • وبعد ذلك بشهر ، شنت هجمات على مدينة مابوتو ، عاصمة موزامبيق • وأثناء الغارة على مدينة ليفنغستون ، قتل أربعة مدنيين • ويقال ان ثلاثة أشخاص قتلوا خلال الغارة على مدينة مابوتو في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٧ • وقد سبق للفريق أن أشار الى أفعال عدوانية مماثلة ضد موزامبيق • بيد أن هذا الهجوم كان أول هجوم رئيسي مباشر يحدث منذ توقيع اتفاق نكوماتي في عام ١٩٨٤ •

٣٨٤- وفي أيار/ مايو ١٩٨٧ ، أبلغ عن حدوث سلسلة من الهجمات على مدينة هراري (زمبابوي)، ويبدو أن الغرض منها كان تدمير مكاتب المؤتمر الوطني الافريقي الموجودة في هراري • وفي حادث آخر ، وقع أيضا في زمبابوي ، قيل ان السيد تسي تسي شيليزا ، وهو مواطن من زمبابوي ، قتل أثناء فتح طرد ملغم يحتوي على جهاز تلفزيون ، مرسل الى ممثل المؤتمر الوطني الافريقي في هراري •

٣٨٥- وفي رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ وموجهة الى الامين العام للأمم المتحدة ، أكدت حكومة بوتسوانا أن نتائج التحقيق في حادث انفجار قنبلة في غابرون بتاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ أوضحت أن الشخص الذي وضع القنبلة هو أحد عملاء شرطة جنوب افريقيا • وقد أسفر هذا الحادث عن مقتل أربعة من المدنيين وتدمير عدة مساكن •

٣٨٦- وتفيد معلومات متطابقة بأن قوات جنوب افريقيا ارتكبت أعمالا عدوانية عديدة في أراضي أنغولا • والأمر الذي أثار روع الفريق بصفة خاصة هو الغارات الجوية والأرضية التي شنها جيش جنوب افريقيا على أراضي أنغولا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ • ففي رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ وموجهة من رئيس أنغولا الى الأمين العام، ورد ذكر الغارات التي شنت على أقاليم كواندو - كوبانغو وكونيني وناميبيا •

٣٨٧- وقد عرضت هذه المسألة على مجلس الأمن فاعتمد ، في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، القرار ٦٠٢ (١٩٨٧) الذي طلب بموجبه الانسحاب الفوري لقوات جنوب افريقيا التي تحتل أراضي أنغولا • وأدان مجلس الامن بشدة دخول رئيس دولة جنوب افريقيا وبعض وزرائه ، بصفة غير قانونية الى الاراضي الأنغولية ، مما يعد انتهاكا صارخا لسلامة الاقليم وسيادته • وأخيرا ، فوض المجلس الامين العام بأن يتابع انسحاب القوات العسكرية من انغولا وأن يقدم اليه تقريرا عن تنفيذ القرار في تاريخ لا يتجاوز ١٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ • وحتى تاريخ اعداد هذا التقرير ، لم يتلق الفريق أية معلومات عن تنفيذ هذا الطلب •

٣٨٨- وبالاضافة الى ذلك ، وطبقا لمعلومات وردت الى الفريق ، أصدر أعضاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية بيانا شديد اللهجة يدين تدخل جنوب افريقيا في أنغولا ويصف زيارة الرئيس ب•و• بوتا وبعض وزرائه لقوات جنوب افريقيا في أنغولا بأنها عمل استفزازي • وجاء في البيان أن غزو أنغولا يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي •

٣٨٩- وقيل انه ، في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ ، قتل أكثر من ١٦٠ شخصا خلال عملية نفذتها قوات جنوب افريقيا في شمال أوفامبولاند ، وهي منطقة تقع على حدود أنغولا • وزعمت السلطات أن العملية عبارة عن " ضربة وقائية " لوقف تسلل أعضاء منظمة سوابو قبل بداية موسم الأمطار •

سابعا - الحق في العمل

٣٩٠- بحث الفريق ، في تقاريره السابقة ، سياسة التوظيف في ناميبيا والأحوال المعيشية غير المستقرة والناتجة عن التمييز وعدم تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالأجور وظروف العمل والمعيشة . وبالاضافة الى ذلك ، أشار الفريق بوجه خاص الى القيود التي تمنع النقابات المستقلة في جنوب افريقيا من توسيع نطاق أنشطتها ليشمل ناميبيا ، ومن المساعدة في انشاء نقابات جديدة في ناميبيا .

٣٩١- وبهذا الصدد ، تفيد معلومات وردت من مكتب العمل الدولي بأن ثمة تطورات تشير الى ظهور الحركة النقابية من جديد في ناميبيا حيث يقال ان الحركة أحرزت تقدما هاما .

٣٩٢- ويشير المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، في تقريره السنوي لعام ١٩٨٧ ، الى انه خلال الفترة قيد الاستعراض قررت لجنة توجيهية تابعة للاتحاد الوطني لعمال ناميبيا أن تتخذ مع بعض النقابات في الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بها لتكوين اتحاد عمال الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بها في ناميبيا ، وهو يمثل حوالي ٦ ٠٠٠ عامل . ويشير التقرير بهذا الصدد الى أن أهم تطور في هذا المجال هو على الارجح انشاء اتحاد عمال المناجم في ناميبيا ، الذي يضم أكثر من ١٠ ٠٠٠ عامل من مختلف شركات التعدين في ناميبيا . ويضيف التقرير أن هذا الحدث مهم لا بالنسبة لصناعة التعدين فحسب وانما أيضا بالنسبة للعمال في القطاعات الأخرى لأنه يقدم اليهم ، هو واتحاد عمال الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بها في ناميبيا ، مثلا يحتذون به .

٣٩٣- وفيما يتعلق بمشكلة احترام حقوق النقابات في ناميبيا ، قالت ممثلة مجلس الكنائس العالمي (في الاجتماع ٦٩٢) انه يتم اسكان معظم العمال الناميبيين في مجمعات سكنية ، مما يسهل للسلطات مراقبتهم باستمرار . وأضافت أن الكوفويت شنت ، في الشهور الاخيرة ، أربع غارات على الاقل على المجمعات السكنية للعمال وقتلت عددا منهم . وفي لودرتيز بجنوب ناميبيا تبين من تشريح جثة احدى الضحايا أنها ماتت بسبب اصابات داخلية نتيجة للضرب . ويجري تفريق اجتماعات النقابات والقاء القبض على رؤساء النقابات . وقالت الشاهدة ان مدير منجم روسنغ ذاته قد اعترض على توقيف أعضاء النقابات أمام وزير العدل في حكومة المؤتمر المتعدد الأطراف .

٣٩٤- وبهذا الصدد ، استرعى انتباه الفريق الى عدد من الحوادث قيل انه تم خلالها القاء القبض على بعض أعضاء النقابات . وتلقى الفريق كذلك تقارير عن عدد من الاضرابات .

٣٩٥- ففي ١ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، على سبيل المثال ، يقال ان الآلاف من العمال السود تجمهروا في ميدان شيفيدي في كاتوتورا في مظاهرة نادت بها ثلاث نقابات تابعة لمنظمة سوابو . كما حدثت اضرابات في اليوم نفسه في عدد من المحلات التجارية والفنادق في ويندهوك .

٣٩٦- وفي أيار/ مايو ١٩٨٧ ، أدى اضراب عمال المجازر ومصانع تعبئة اللحوم في ناميبيا الى توقف صناعة اللحوم في البلد . وقد بدأ النزاع في مصنع سوافليس في ويندهوك حين قرر عمال ، يتراوح عددهم بين ١٥٠ و ٢٠٠ عامل ، التوقف عن العمل الاضافي . وقد حدث الاضراب لسببين : الأول هو طلب مقدم الى ادارة المصنع لتوضيح اجور العمل الاضافي ، والثاني طلب بتوفير وسيلة لنقل العمال المضطرين الى مغادرة موقع العمل ليلا بعد العمل الاضافي ، حيث انه لا توجد وسائل نقل متاحة

في هذه الساعات • ويقال ان ادارة المصنع ، حين ووجهت باصرار العمال على رفض العمل لساعات اضافية ، طردت ١٢ عاملا في ١٥ أيار/ مايو بسبب " عدم استيفائهم لحصتهم من العمل " • وطالب عمال مصنعي ويندهوك واوكاهندجا باعادة الحاق زملائهم الاثنى عشر المطرودين ، ثم بدأوا الاضراب• وردت الادارة على ذلك بطرد ٥٩٧ شخصا ممن اشتركوا في اضراب مصنعي ونيدهوك واوكاهندجا واستعانت بعمال من مدينة كيب تاون لمواصلة تشغيل المجازر • بيد أن المعلومات التي وصلت الى الفريق أفادت بأن الوضع في المصنع أخذ يتفاقم وأن الادارة وافقت على اعادة التفاوض بشأن مسألة الاجور ، ولكنها رفضت اعادة الحاق العمال الاثني عشر المطرودين •

٣٩٧- وفي أوائل تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، قيل ان ٥٠٠ ١ عامل في شركة تسوميب المحدودة لمناجم النحاس ، الواقعة بالقرب من تسوميب ، بدأوا حركة لمقاطعة متاجر السكان البيض في المدينة • وكانت المقاطعة ، التي دعا اليها اتحاد عمال المناجم في ناميبيا ، موجهة ضد زيادة الضرائب على عدد من السلع الاستهلاكية • وطالب المشتركون في الحركة بزيادة الاجور وبوضع حد لانشطة قوات جنوب افريقيا في شمال ناميبيا حيث تعيش أسر معظم عمال المناجم • وفي ٤ حزيران/ يونيه ١٩٨٧، قيل ان قوات الجيش والشرطة اقتحمت مجموعة من الاكواخ في كاتوتورا يعيش فيها ٠٠٠ ١٠ عامل مهاجر • وتفيد معلومات متطابقة وردت الى الفريق بأن ٧٤ شخصا أصيبوا نتيجة لاستخدام قوات الجيش والشرطة للهراوات والعصي الخشبية والطلقات المطاطية • وبالاضافة الى ذلك ، ألقي القبض على ٤٦ شخصا •

٣٩٨- ويقال انه ، في أوائل حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، تعرض ٦٠٠ ١ عامل يعيشون في المجمع السكني في لودريتز ، وهو ميناء يقع في جنوب ناميبيا ، لهجوم وحشي وتفتيش من رجال الشرطة والجيش • وألقي القبض على نحو ٢٠٠ شخص ، بمن فيهم عدد من الاشخاص الذين أصيبوا بجروح خطيرة أثناء الغارة على المجمع السكني • وتفيد معلومات من الصندوق الدولي للدفاع والمعونة (نشرة "Focus" ، رقم ٧٢ ، أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧) بأن هذا الفعل ، وغيره من أفعال عديدة ، يمثل جزءا من حملة تستهدف منع العمال من تنظيم أنفسهم بفعالية ، كما تستهدف اجبار المضربين على العودة الى العمل •

٣٩٩- وقال ممثل منظمة العمل الدولية ، في بيانه أمام الفريق (الاجتماع ٦٩١) ان العمال اضربوا عن العمل في ثلاثة مناجم للنحاس ، على الاقل ، وان نزاعات حدثت بين رجال الشرطة ورؤساء النقابات والمضربين • وكانت منظمة العمل الدولية ، التي تتلقى بانتظام معلومات عن الحالة في ناميبيا ، قد أشارت الى تزايد التوتر خلال الشهور الأخيرة من الفترة قيد الاستعراض •

٤٠٠- وتفيد معلومات محالة من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بأنه يقال ان شرطة الأمن في جنوب افريقيا قد ألقت القبض ، في ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، على السيد ماكدونالد نتلاباتي ، رئيس اتحاد عمال الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بها •

٤٠١- وأكد ممثل الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (الاجتماع ٦٨٩) هذا الاتجاه في حركة النقابات في ناميبيا • فقال انه ، فضلا عن النقابات المشار اليها أعلاه ، انشىء عدد من النقابات الصغيرة الاخرى خلال العام المنصرم ، وهي : نقابة عمال البناء وتضم ٣٨٠ عضوا ؛ ونقابة الصيادين في ناميبيا ، التي لا تضم سوى ٢٢٠ عضوا ولكنها ، في رأي الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، تضطلع بنشاط نقابي أصيل ؛ ورابطة موظفي البلديات في جنوب غرب افريقيا ، التي تضم نحو ٣٠٠ عضو ولكنها

تعمل داخل الدوائر الادارية ومن ثم لا يمكن اعتبارها نقابة حرة ؛ وأخيرا الاتحاد الوطني للنقابات، وهو أيضا جزء من هذا النظام • وبالاضافة الى ذلك ، يوجد المجلس الوطني للعمل ، وهو جهاز ثلاثي يتكون أساسا من البيض ، ولكن كون الادارة تشرف عليه يعني أنه لا يمكن أن يعتبر جهازا ذا صبغة تمثيلية يعالج النزاعات العمالية • وخلص الشاهد الى أن ثمة عددا كبيرا من النقابات في ناميبيا ولكن الوضع يتسم بالمرونة الشديدة ، ويتوقف تطور الحركة النقابية على تطور الوضع السياسي • وأضاف أن التشريعات النقابية في ناميبيا تخضع للمدير العام الذي عينته حكومة جنوب افريقيا و " الحكومة الموءقتة " التي لا تمثل السكان في مجموعهم • وأشار الشاهد بهذا الصدد الى قيام " الحكومة الموءقتة " بتعيين وزير الشوءون الاجتماعية ، محاولة بذلك أن تتظاهر بالحرص الشديد على مصالح العمال •

٤٠٢- وفيما يتعلق بالاضرابات في ناميبيا ، قال الشاهد انه ليس لديه ما يدل على حدوث اضرابات واسعة النطاق في الاقليم باستثناء اضرابات عمال المناجم ، ربما لأن النقابات لاتزال في مرحلة جنينية • واختتم الشاهد بيانه قائلا انه لم تحدث على الاطلاق أية اضرابات منظمة •

٤٠٣- ويفيد بلاغ أحاله الاتحاد الدولي للنقابات الحرة الى الفريق بأن السيد بن اولينغا ، الأمين العام لاتحاد عمال المناجم في ناميبيا ، قد ألقي القبض عليه بموجب القانون الخاص بالطوارىء إثر موجة القمع التي تعرض لها العمال المضربون في مناجم النحاس التابعة لشركة تسوميب المحدودة ، وهي شركة بريطانية • وكان العمال يطالبون بزيادة الاجور الى ٢٣٠ راندا (يبلغ الاجر الحالي ١٩٥ راندا) ، ووضع حد لنظام هجرة العمال كيما يمكن جمع شمل الأسر • وبهذا الصدد ، أشار الفريق في أحد تقاريره السابقة (E/CN.4/1986/9 ، الفقرة ٤٠٠) الى أن هذه الممارسة ، الى جانب عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية ، أسهمت في عدم التوصل الى تكوين قوة عاملة دائمة ومستقرة • ذلك ان نظام العمال المهاجرين يضطر العمال الى ترك أسرهم لفترات تصل الى ٣٠ شهرا ، وأن الأحوال المعيشية متدهورة ، وثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأن النظام الحاكم يستخدم هذا الاسلوب كوسيلة لاعاقة أي نشاط نقابي •

٤٠٤- وبالاضافة الى قمع ممثلي النقابات في ناميبيا ، تلقى الفريق تقارير متطابقة عن أحداث كان خلالها الأفراد المنتمون الى دوائر الكنيسة في ناميبيا هدفا لأعمال العنف • وتفيد معلومات من مركز ناميبيا للاتصالات بأنه ، في ٤ آب/ أغسطس ١٩٨٧ ، تذرّع نحو ٣٠٠ من رجال الشرطة بأنهم يبحثون عن الأسلحة وأغاروا على مركز غيورغ-كرونلاين ، وهو كنيسة لوثيرية تقع في جنوب مدينة بيرسبا • وخلال حادث وقع قبل ذلك ، في ١٩ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، استخدمت قوات جنوب افريقيا القنابل المسيلة للدموع والقذائف المطاطية لتفريق جمهرة من الناس كانوا قد اجتمعوا في مركز غيورغ-كرونلاين للاحتفال بافتتاح مدرسة ثانوية جديدة تديرها الكنائس اللوثيرية والرومانية الكاثوليكية والميثودية ، من أجل توفير تعليم مناسب يحل محل النظام التعليمي المعمول به في ظل نظام الفصل العنصري •

٤٠٥- وبهذا الصدد ، ليس في وسع الفريق الا أن يشير ، مثلما فعل في أحد تقاريره السابقة (E/CN.4/1986/9 ، الفقرة ٣٧٠) ، الى تزايد الاتجاه لدى سلطات جنوب افريقيا الى مهاجمة ممتلكات وموظفي الكنائس في ناميبيا ، ولاسيما الكنيستين اللوثيرية والانجليكانية •

٤٠٦- وورد في تقرير صدر عن الصندوق الدولي للدفاع والمعونة ، بعنوان " العمل في ظل احتلال جنوب افريقيا : العمالةفي ناميبيا " (Working under South African Occupation: Labour in Namibia) ويصف ظروف العمل هناك ، أنه على الرغم من حدوث بعض التحسن في ظروف العمل بقطاع المناجم فان " العمال في القطاع التجاري أو القطاع العام يتعرضون أيضا لمعاملة تمييزية"٠ وفضلا عن ذلك ، لا يوجد سوى القليل من المعلومات عن ظروف عمل معظم العمال الناميبيين في القطاع الأوّلي ولاسيما " العمال الزراعيين في جنوب ووسط البلد " ٠

ثامنا - المظاهر الأخرى لسياسات وممارسات الفصل العنصري التي تشكل انتهاكات لحقوق الانسان

ألف - الحق في التعليم

٤٠٧- كما سبق أن أشار الفريق في العديد من تقاريره ، توخت السياسة التعليمية العامة، دائما، اقامة دعائم هذا القطاع حول ايديولوجية الفصل العنصري ، بتخصيص موارد مختلفة لتعليم التلاميذ البيض والسود والملونين • ويشير تقرير صادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/AC.131/242) الى أن التمييز في التعليم واضح • ذلك أن التعليم الزامي للأطفال البيض ، ولكنه ليس الزاميا للأطفال السود أو الملونين الذين لا يتعرضون فحسب للتفرقة بينهم وبين البيض في الخدمات ، وانما يلحقون أيضا بمدارس تختلف باختلاف الاصل العرقي • ويبدو هذا التمييز واضحا أيضا في المبالغ التي تنفق على التعليم على أساس اختلاف الاجناس • وفضلا عن ذلك ، فان النزاعات المستمرة في المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية تعكس تزايد السخط على نظام التعليم في ناميبيا •

٤٠٨- وقد أيدت منظمة العمل الدولية هذا التحليل للأوضاع فذكرت في تقرير عام ١٩٨٧ أن التعليم في ناميبيا يسير أساسا على نمط التعليم في جنوب افريقيا ولكن ، بالاضافة الى قيام النظام التعليمي على أساس الفصل بين الاجناس فانه ينقسم أيضا على أساس عرقي لأغراض " ادارة الطبقة الثانية " • ويؤكد التقرير أن التعليم الزامي ومجاني للبيض من سن ٦ سنوات حتى سن ١٦ سنة ، ولكن سن بدء التعليم هي ٧ سنوات للسود وليس من الاجباري على الاطفال السود الحضور الى المدارس، ولكن دفع المصاريف اجباري • وفضلا عن ذلك ، فان الانفاق على تعليم الفرد من البيض يزيد على الانفاق على تعليم الفرد من السود بستة أمثال • ويصل التقرير الى استنتاج مؤداه أن الخصائص التمييزية التي يتسم بها النظام التعليمي في ناميبيا هي المسؤولة مباشرة عن الاختلال الخطير في أنماط العمالة بين السود والبيض ، وهو نفس الاستنتاج الذي سبق للفريق أن توصل اليه •

٤٠٩- ويذكر تقرير صادر عن الصندوق الدولي للدفاع والمعونة (العمل في ظل احتلال جنوب افريقيا : العمالة في ناميبيا) أن الممارسات التمييزية لاتزال تطبق في المدارس ، باستثناء المؤسسات التعليمية التي تديرها الكنائس • وبما أن التعليم يحتاج الى مصاريف ، فلا يستطيع الا القليل من الآباء ارسال أطفالهم الى المدارس • ومثلما أوضح الفريق في تقريره السابق ، يوجد ١٣ تلميذا لكل مدرس في مدارس البيض ، و ٤٤ تلميذا لكل مدرس في المدارس التي تشرف عليها ادارة اوفامبو، و ٣١ تلميذا لكل مدرس في المدارس التي تشرف عليها ادارة هيريرولاند • وفي حين توجد قاعة دراسة لكل ١١ تلميذا في مدارس البيض ، توجد قاعة دراسة لكل ٥٩ تلميذا في مقاطعة أوفامبو وقاعة دراسة لكل ٣٨ تلميذا في مقاطعة هيريرولاند • وعلى مستوى القطر بأسره ، تبلغ نسبة الناميبيين الذين يكملون التعليم الثانوي أقل من ١ في المائة • ويقال ان في ناميبيا ثلاث مدارس زراعية • والتمريض والتدريس هما ، عادة ، المجالان الوحيدان اللذان يسمح فيهما للناميبيين باحراز تقدم يتجاوز مستوى العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة •

٤١٠- وذكرت ممثلة مجلس الكنائس العالمي (الاجتماع ٦٩٢) في بيانها أمام الفريق انه ، فيما يتعلق بالتعليم ، يبدو أن ثمة تحولا عن التعليم بلغة البانتو الى التعليم على أساس اثني ،

المقسم الى ١٢ مجموعة - البيض و ١١ مجموعة اثنية أخرى ، وبذلك يوجد الآن ١٢ "وزيرا للتعليم"• ونسبة الأمية تتزايد بانتظام : فقد التحق بالتعليم الثانوي ٨٤ في المائة من التلاميذ ولكن ١٤ في المائة فقط هم الذين أتموا التعليم الثانوي ، أي نسبة ١ في الألف • وفضلا عن ذلك ، فان نظار المدارس مطالبون بموجب القانون بابلاغ السلطات بأسماء الطلاب الذين بلغوا سن التجنيد الالزامي • وثمة نسبة من المدرسين السود ، تبلغ نحو ٧٠ في المائة ، لا تتوافر لديهم المؤهلات الكافية للتدريس أو هم غير مؤهلين لذلك على الاطلاق • وذكرت الشاهدة أيضا عددا من حالات التغيب عن الدراسة • وبهذا الصدد ، استرعت الشاهدة انتباه الفريق الى رفض الحكومة الاعتراف بجمعية الآباء في واحدة من أعرق مدارس البلد ، هي مدرسة اوغستنيوم في ويندهوك ، بحجة أن أعضاء الجمعية ينتمون الى منظمة سوابو أو الى منظمات أخرى تؤيد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) • وفي أعقاب احتجاج قام به الطلاب ، احتلت قوات جنوب افريقيا المدرسة ، وطرد بعض الطلاب ونقل آخرون الى مدرسة محلية • وأضافت الشاهدة ، في معرض الاشارة الى حالة أخرى ، أنه في حزيران/ يونيه ١٩٨٧ طرد بعض الأطفال من مدرسة كيتمانشوب ، وهي مدرسة محلية كانت الكنيسة اللوثيرية قد وفرت لها المباني •

٤١١- وخلال الفترة قيد الاستعراض ، أبلغ الفريق بأن بعض المدارس ، ولاسيما تلك الواقعة في شمال البلد ، قد تعرضت لهجوم قوات جنوب افريقيا ، ولاسيما المدارس التي تديرها بعض الكنائس الناميبية • كما أن الشرطة تدخلت ، في آذار/ مارس ١٩٨٧ ، في مدرسة اوكاكارارا الثانوية اثر احتجاجات ضد عدم المساواة والتمييز في النظام التعليمي في ناميبيا •

٤١٢- وأخيرا ، تفيد تقارير متطابقة من مصادر متنوعة بأن التعليم يتعرض للتعطل بشكل خطير في مناطق القتال حيث تدفع الأنشطة العسكرية التلاميذ الى الهروب من المدارس لعدم شعورهم بالأمان داخلها •

باء - الحق في الصحة

٤١٣- مثلما حدث في الماضي ، تلقى الفريق قدرا قليلا من المعلومات عن الحالة الصحية للسكان والهياكل الاساسية القائمة • وطبقا لما ذكره ممثل مجلس الكنائس العالمي (الاجتماع ٦٩٢)، لا توجد خدمات صحية خلاف الخدمات الصحية الحكومية ، وتعمل السلطات جاهدة على انشاء مؤسسات"متطابقة طبق الأصل " مع المؤسسات التي تقيمها المعارضة ، لكي تتنافس معها • وقد قامت الحكومة ، اعتقادا منها بأن الكنائس هي الفرع الديني لمنظمة سوابو ، بانشاء معهد للاهوت للمتدربين غير المنتمين الى منظمة سوابو •

٤١٤- وذكر ممثل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في بيانه أمام جمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو ١٩٨٧ (A/AC.131/255) ، أن الرعاية الطبية في ناميبيا لا تراعي سوى احتياجات السكان البيض وأنها تقدم الى السكان السود خدمات هامشية • وأشار ، كمثال على ذلك ، الى حالة مستشفى ، يعتبر من أغلى المستشفيات في العالم ، أقيم في جنوب ناميبيا ولكنه لا يستخدم الا للسكان البيض• وبالمثل ، أشار الى مستشفى كيتمانشوب للبيض ، الذي لم يعالج فيه أبدا أكثر من ٢٣ مريضا في وقت واحد ، بينما يتردد على مستشفى اوناندوكي في اوفامبو للسكان الملونين أكثر من ٤٠٠ مريض ،

وبه ٢٥٠ سريرا فقط • وأضاف ، على سبيل المثال ، أن معدل وفيات الرضع بين السكان الملونين يبلغ ٦٣ في كل ١ ٠٠٠ مولود حي ، في حين أنه يبلغ ٢١ في كل ١ ٠٠٠ بين السكان البيض • والعمر المتوقع للسكان السود يتراوح فقط بين ٤٢ و ٥٢ سنة ، في حين أنه يتراوح لدى السكان البيض بين ٦٨ و ٧٢ سنة •

تاسعا - معلومات تتصل بالأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جريمة الفصل العنصري أو انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان

٤١٥- أشار الفريق ، في تقارير سابقة ، الى حالات أشخاص يشتبه في ارتكابهم جريمة الفصل العنصري أو انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في ناميبيا (E/CN.4/1985/8 ، الفقرات ٥١١ -٥١٣؛ و E/CN.4/1986/9 ، الفقرة ٤١٦) • وينبغي التذكير بأن هذه القائمة تعد بناء على الطلب الذي تقدمت به لجنة حقوق الانسان في عام ١٩٧٧ ، بالقرار ٦ ألف (د - ٣٣) ، بغرض فتح تحقيق فيما يتعلق بأي شخص يشتبه في ارتكابه جريمة الفصل العنصري في ناميبيا أو انتهاك لحقوق الانسان ، حسبما تنص عليه المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها •

٤١٦- وخلال الفترة قيد الاستعراض ، تلقى الفريق المعلومات التالية التي أتاحت له تحديد مسؤولية أشخاص يشتبه في ارتكابهم جريمة الفصل العنصري أو انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان ، حسبما تنص عليه المادتان الثانية والثالثة من الاتفاقية :

الحالة رقم ١ : النقيب بات كينغ ، أدين بالاشتراك في التعذيب الذي أفضى الى وفاة السيد كاكوفا (الفقرة ٣٥٢) •

الحالة رقم ٢ : النقيب بالاش ، عضو الكوفويت ، أدين بتعذيب السيد هيتا أثناء استجوابه (الفقرة ٣٦٠) •

- - - - -